آراء يونس بن حبيب النحوية والصرفية في الكتاب

الدكتور

عبدالعزيز بن عبدالرحمن الخثلان

جامعة الملك فيصل

الأحساء

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن الوقوف على آراء علماء الجيل الأول يعد من ركائز فهم النحو، ومعرفة أسس التقعيد النحوي؛ لأنه يُظهر تصور العلماء لهذه المسائل والقضايا من خلال مشافهتهم للعرب أهل اللغة، ومصدر الاستشهاد، وكيفية استنباطهم للأحكام، واعتلالهم لها، كما يظهر أدواتهم في القياس، والمقارنة، والتوجيه؛ لما لهم من ميزة مشافهة أهل اللغة، وسؤالهم عنها، كما أنهم لم يتأثروا بأقوال أحد. لذا فإن من يرغب في فهم الأصول اللغوية، وآليات التفكير النحوي، وموجهات القضايا اللغوية، والتعليلات الحكمية، لا بدّ له من الاطلاع على هذه الآراء البكر التي عليها بني الفكر النحوي.

ولعل الوقت الذي اجتمع فيه الجيل الثالث من المدرسة البصرية، والجيل الأول من المدرسة الكوفية، أفضل وأكمل من يمثل هذا الأمر؛ لأنه الجيل الذي شافهه العرب، وقعد النحو، وتحاور وتناظر حول مسائله. ومن اللافت أن على رأس هذا الجيل إمامين من المدرسة البصرية، هما: الخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، وإمامين من المدرسة الكوفية، هما: الكسائي، والفراء، والملفت للنظر أيضاً أنه لا يوجد لهؤلاء العلماء كتاب في النحو، يرصد آراءهم، ويوضح منهجهم، ويظهر فكرهم.

وإن كان قد سخر الله لإمامي المدرسة البصرية تلميذاً نجيباً وفيّاً، اجتهد في جمع أقوالهما، وتدوينها في أول كتاب وصلنا، وهو سيبويه، في كتابه الكتاب. لذا فإن الكتاب يعد المرجع الأول، والأوثق للتعرّف على آراء هذين العالمين.

لذا عمدت إليه في جمع آراء يونس بن حبيب. وقد دعاني إلى ذلك أني لم أجد من تولى جمع آرائه من هذا الكتاب، فما كتب عن يونس لم يعمد إلى جمع آرائه من كتاب سيبويه فقط، ومن أوّل من كتب عن يونس، واستوفى الحديث عنه الدكتور حسين نصَّار في كتابه يونس بن حبيب(١)، فقد تحدث فيه عن سيرته، وآثاره، ومؤلفاته الأدبية واللغوية.

كما أن هناك دراسة لآراء يونس بعنوان "دراسة موازنة بين يونس بن حبيب في الدرس النحوي"، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه – فلسفة– في آداب اللغة العربية تخصص (نحو)، تقدم بها الطالب وليد شعبان علي الفراجي، لقسم اللغة العربية كلية الآداب بالجامعة العراقية. وهذه الدراسة جمع فيها الباحث آراء يونس بن حبيب في كتب النحو عامة، ولم يقتصر على كتاب سيبويه، ومع ذلك فقد ترك مجموعة من آراء يونس في الكتاب لم يذكرها.

وهذا ما دعاني إلى التركيز في جمع آراء يونس من كتاب سيبويه؛ لأن ما بسطه العلماء في كتبهم غير سيبويه، من آراء ليونس قد أخذ حقه من البيان والاشتهار والمعرفة، أمّا ما اقتصر وجوده في كتاب سيبويه فإن الحديث عنه ومعرفة نسبته إلى يونس قليلة؛ لأن العلماء حين تناولهم لكتاب سيبويه يعون بآراء سيبويه أكثر من غيره.

---

(١) يونس بن حبيب، الدكتور حسين نصَّار، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، مارس ١٩٦٨م.

يونس بن حبيب

يونس بن حبيب، الضبي الولاء، البصري، أبوعبدالرحمن، لقد كان يونس بن حبيب أحد أعلام اللغة في زمانه، فإليه وإلى صاحبه الخليل انتهى علم العربية، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وابن أبي إسحاق، وأخذ عنه الكسائي، والفراء، وسيبويه(١).

بارع في النحو، سمع من العرب، وله قياس في النحو، ومذاهب يتفرد بها، وكانت له حلقة بالبصرة ينتابها أهل العلم وطلاب الأدب وفصحاء الأعراب والبادية.

عاش ثمانيا وثمانين سنة، ولم يتزوج ولم يتسر ولم يكن له همة إلا طلب العلم، مات سنة اثنتين وثمانين ومائة(٢).

يمثل يونس مدرسة تعنى بالقياس، ولم يكن ليونس كتاب يجمع آراءه، بل جاءت آراؤه متناثرة في كتب شتّى، وفي بعضها اختلاف في نسبة الآراء إليه.

---

(١) انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ٤٧، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٣٦٥/٢، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٨٤.

(٢) انظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة٣٦٥/٢، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٨٤.

مما حداني إلى جمع آرائه من خلال كتاب تلميذه الأبرز والأشهر سيبويه، الذي يعد أدق من جمع آراء يونس، لتزكية يونس له وإقراره بذلك، كما روى ذلك الزبيدي(١): "لما مات سيبويه قيل ليونس بن حبيب: إن سيبويه قد ألف كتاباً في ألف ورقة من علم الخليل. قال يونس: ومتى سمع سيبويه هذا كله من الخليل؟ جيئوني بكتابه، فلما نظر فيه رأى كل ما حكى عنه، فقال: يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل في جميع ما حكاه كما صدق فيما حكاه عني".

وإن كانت وفاة سيبويه قبل وفاة يونس تقبل أن يكون ليونس آراء وأقوال لم يدونها، إلا أنه لا ينفي أن كتاب سيبويه أجمع وأصح ما ينسب من آراء ليونس، بإقراره وتزكيته له كما سبق.

وقد عمدت في هذا البحث إلى جمع آراء يونس مجردة، عامداً إلى إبراز رأي يونس في المسائل دون البحث والترجيح فيها، ذاكراً عنواناً لكل مسألة مع ذكر موجز لها، وللخلاف إن كان فيها خلاف، ولم أذكر جميع الآراء في المسائل التي تتعدد فيها الأقوال بل أكتفي بأشهرها؛ لأن القصد من هذا البحث إبراز آراء يونس، وليس البحث في المسائل والترجيح بينها، وقد رتبت المسائل على أبواب النحو وفق منهج ابن مالك في الألفية؛ لشهرته ومنهجيته.

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ٥٢.

ولم أعمد إلى عزو القراءات، وتخريج الأبيات، والأقوال التي ترد في نصّ سيبويه، مكتفياً بما قام به الشيخ عبدالسلام هارون –رحمه الله–.

مسألة:

قبل الولوج إلى هذا البحث هنا مسألة لا بد من التطرق لها لما يترتب عليها من رصد آراء يونس، وهي أن سيبويه إذا نقل عن شيخ من شيوخه رواية عن العرب أو رأياً لأحد العلماء، فهل هذا المنقول عنه يأخذ بهذا الرأي، ويصح أن ينسب له؟ فلو نقل سيبويه عن الخليل أو يونس رواية عن العرب تؤيد رأياً، أو نقلا عنهما قولاً عن شيوخهما، فهل يقولان بهذا القول؟ ومن ذلك ما نقله عن يونس في العطف على المنادى المبني عطف بيان بالحمل على المحل ونصبه حيث قال(١): "وزعم يونس أن رؤبة كان يقول: زَيْدُ زَيْداً الطَّوِيلَ."

والذي يظهر لي أنه يصح نسبة هذا القول أو الرأي لمن نَقَلَه؛ وذلك لسببين:

أولاً: أن العلماء نسبوا إلى يونس آراء بناء على نقل سيبويه عنه ما يؤيدها من كلام العرب، فمن ذلك: مسألة مجيء المفعول لأجله من غير المصدر فالعلماء ينسبون ليونس تجويزه لذلك، كما قال أبو حيان في

(١) الكتاب ١٨٥/٢.

الارتشاف الضرب[١]، وابن عقيل في المساعد على تسهيل الفوائد[٢]، والشيخ خالد الأزهري في التصريح بمضمون التوضيح[٣]، وذلك بناء على أن يونس روى عن العرب: أَمَّا العَبِيدَ فَذُو عَبِيدٍ، قال سيبويه[٤]: "وزعم يونس أن قوماً من العرب يقولون: أَمَّا العَبِيدَ فَذُو عَبِيدٍ، وأما العبدَ فذو عبدٍ، يجرونه مجرى المصدر سواء. وهو قليل خبيث؛ وذلك أنهم شبهوه بالمصدر كما شبهوا الجَمَاءَ الغَفِيرَ بالمصدر، وشبهوا خَمْسَتَهُم بالمصدر، كأن هؤلاء أجازوا: هُوَ الرَّجُلُ العَبِيدَ والدِرْاهِمَ، أي لِلْعَبِيدِ ولِلْدَّرَاهِمِ، وهذا لا يتكلم به".

الثاني: أنه إذا كان ليونس رأي مخالف لما نقل، فإن سيبويه ينصّ على ذلك، ومنه، قول سيبويه[٥]: "وحدثنا يونس أن أبا عمروٍ وكان يقول في ظبيةٍ ظبيٌ، ولا ينبغي أن يكون في القياس إلا هذا؛ إذ جاز في أمية، وهي معتلة، وهي أثقل من رميٍ، وأما يونس فكان يقول في ظبيةٍ ظَبَوِيٌ، وفي دميةٍ دُمَويٌ، وفي فتيةٍ فِتَويٌ "

وبناء على هذا اعتمدت في نسبة الآراء إلى يونس على أن ما نقله يونس عن شيوخ دون اعتراض، وما روى له شاهداً عن العرب، يعد من آرائه مالم يُنَصّ على خلافه. والله أعلم.

---

(١) الارتشاف الضرب ١٣٨٣.

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٤٨٦/١.

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٥٠٩/١.

(٤) الكتاب ٣٨٩/١.

(٥) الكتاب ٣٤٧/٣.

اعتمدت في ترتيب المسائل على منهج ألفية ابن مالك، وذلك لسهولته، ولانتشاره بين الدارسين.

١ – معاملة الأسماء المبنية معاملة الأسماء المعربة إذا سمي بها.

الأسماء المبنية إذا سمي بها ونقلت إلى العلمية عوملت معاملة الأسماء في الإعراب، وزال عنها البناء، إذا كان لها مماثل في الأسماء، فتقول في (أولاء) إذا سميت به رجلاً: هذا أولاءٌ، ورأيت أولاءً، ومررت بأولاءٍ، تعامله معاملة: حُداء، ودُعاء.

وإذا لم يكن لها مماثل جعل على بناء يكون مثله في الأسماء، فتقول في (ذا) إذا سميت به رجلاً: هذا ذاءٌ، ورأيت ذاءً، ومررت بذاءٍ، كما قلت في المسمى بـ(لا): هذا لاءٌ، ومررت بلاءٍ. وتقول للمسمى بـ(ذي): هذا ذيٌّ، بتقدير الياء كما قلت: هذا فيٌّ؛ لأنه ليس في الأسماء المتمكنة اسم مبهم مفرد على حرفين، والثاني منهما حرف لين، فجعل على ثلاثة أحرف[(١)].

وهذا رأي يونس قال سيبويه[(٢)]: "(هذا باب تغيير الأسماء المبهمة إذا صارت علامات خاصّة) وذلك: ذا، وذي، وتا، وأُلا، وأُلاءِ، وتقديرها: أولاءِ. فهذه الأسماء لما كانت مبهمة تقع على كلّ شيء، وكثرت في كلامهم،

---

(١) انظر: المقتضب ٣٦٨/١، شرح الكتاب للسيرافي ٤٧/٤–٤٨، سر صناعة الإعراب ٨٠٧، شرح المفصل لابن يعيش ٣٥٣/٢، شرح الكافية للرضي ١٨٨/٢،

(٢) الكتاب ٣/ ٢٨٠–٢٨١.

خالفوا بها ما سواها من الأسماء في تحقيرها وغير تحقيرها، وصارت عندهم بمنزلة (لا) و(في) ونحوها، وبمنزلة الأصوات، نحو: غاقِ، وحاءِ. ومنهم من يقول: غاقٍ، وأشباهها؛ فإذا صار اسماً عُمل فيه ما عُمل بـ(لا)؛ لأنَّك قد حوّلته إلى تلك الحال كما حولت (لا)، وهذا قول يونس والخليل ومن رأينا من العلماء".

٢ – إسكان ميم ضمير الجمع المتصل إذا وصل بها ضمير

الميم في ضمير الجمع المتصل حركتها الضم، نحو: أعطيتكمُ الدرهمَ، فإذا جاء بعدها متحرك حذفت الضمة، نحو: أعطيتكمْ درهماً، وأصل هذه الضمة واو، ودليل ذلك ظهورها مع الضمير؛ لأن الضمير يرد إلى الأصل، فإذا اتصل بها ضمير قلت: الدرهم أعطيتكمُوه. وشذ حذف هذه الواو مع المضمر(١).

وإلى هذا ذهب يونس، قال سيبويه(٢): "وزعم يونس أنه يقول: أعطيتُكُمْهُ أعطيتُكُمْهَا، كما يقول في المظهر. والأول أكثر وأعرف".

٣ – اتصال نون الوقاية بأسماء الأفعال إذا دخلت عليها ياء المتكلم

---

(١) انظر: الأصول في النحو ١٢٥/٢، سر صناعة الإعراب١٠٣/١

(٢) الكتاب ٣٧٧/٢.

تلحق نون الوقاية أسماء الأفعال؛ لأدائها معنى الفعل، نحو: عَلَيْكِنِي. واختلف العلماء في حكمها فذهب بعضهم إلى الوجوب(١)، وذهب بعضهم إلى الجواز؛ لأنها ليست أفعالاً في الأصل، فتقول: وعَلَيْكِي(٢).

ومذهب يونس الوجوب، قال سيبويه(٣): "(هذا باب الإضمار فيما جرى مجرى الفعل)

وذلك: إنَّ، ولَعَلَّ، ولَيْتَ، وأخواتها، ورُويد، ورُويدَك، وعَلَيْكَ، وهَلُمَّ، وما أشبه ذلك. فعلامات الإضمار حالهن هاهنا كحالهن في الفعل، لا تقوى أن تقول: عَلَيْكَ إيَّاه، ولا: رُوَيْدَ إيَّاه؛ لأنَّك قد تقدر على الهاء، تقول: عَلَيْكَهُ، ورُوَيْدَهُ، ولا تقول: إيَّايَ؛ لأنك قد تقدر على نِي. وحدثنا يونس أنه سمع من العرب من يقول: عَلَيْكَنِي، من غير تلقين".

٤ – إضافة الاسم إلى اللقب عند اجتماعهما إذا كانا مفردين

إذا اجتمع الاسم مع اللقب وكانا مفردين، نحو: هذا زيد قفة، وسعيد كرز، اختلف العلماء في إضافة الاسم إلى اللقب على النحو الآتي:

المذهب الأول: وجوب إضافة الاسم إلى اللقب؛ وذلك لئلا يخرجوا عن منهاج الأسماء؛ لأن أصل الأسماء إما مفرد كزيد، وإما مضاف كعبدالله،

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٣٥/١، أوضح المسالك ٣٩، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤٨٥/١.

(٢) انظر: الكتاب ٢٦٠/٢، شرح الكافية للرضي ١٦٧/٢

(٣) الكتاب ٣٦٠/٢-٣٦١.

وامرئ القيس، وأبي بكر، وأم جعفر، وليس في كلام العرب اسمان مفردان لمسمى واحد يستعمل كل واحد منهما مفرداً، فلو جُمِعَ بين الاسم واللقب مفردين لا على سبيل الإضافة لخرج عن منهاج استعمال الأسماء، ولم يكن له نظير. فأُضيفَ العلم إلى اللقب؛ ليجري على عادة الأسماء في ذلك، ويكون له نظير في الكلام، نحو عبدالله وشبهه. فإذا أضفت الاسم إلى اللقب صار كالاسم الواحد، وسلب ما فيه من تعريف العلمية، كما إذا أضفته إلى غير اللقب، نحو: زيدكم، فصار التعريف بالإضافة، وجعلت الألقاب معارف؛ لأنها قد جرت مجرى الأعلام، وخرجت عن التعريف الذي كان لها بالألف واللام قبل التلقيب، كما أنا إذا قلنا: الشمس، كان معرفة بالألف واللام، وإذا قلنا: عبدشمس، كان من قبيل الأعلام[1].

المذهب الثاني: جواز الإضافة، والإتباع على أنه بدل، أو عطف بيان، واستدلوا لذلك بما ورد من نحو: "قَيْسٌ قُفَّةٌ"، و"يَحْيَى عَيْنَان"، لرجل اسمه (يحيى) ولقبه (عينان)؛ لضخامة عينيه، وابن قيسٍ الرقياتِ[2].

---

(١) انظر: الكتاب ٢٩٥/٣-٢٩٦، المقتضب ١٦/٤-١٧، شرح الكتاب للسيرافي ٦١/٤، الإيضاح في شرح المفصل ٧٩/١، شرح ابن الناظم للألفية ٧٣، التذييل والتكميل ٣١٧/٢، أوضح المسالك ٤٧، شرح قطر الندى ١٣٤، المساعد على تسهيل الفوائد ١٢٩/١، شرح ابن عقيل للألفية ١٢٣/١، شرح الأشموني ١٥٧/١.

(٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٨٠/١، شرح الكافية للرضي ٢٦٥/٣، شرح ابن الناظم للألفية ٧٣، التذييل والتكميل ٣١٧/٢، شرح قطر الندى ١٣٤، المساعد على تسهيل الفوائد ١٢٩/١.

وأما يونس فيرى وجوب الإضافة، قال سيبويه[١]: "هذا باب الألقاب إذا لقَّبت مفرداً بمفرد أضفته إلى الألقاب، وهو قول أبي عمرو، ويونس، والخليل، وذلك قولك:هذا سعيد كرزٍ، وهذا قيس قفَّة قد جاء، وهذا زيد بطَّةً، فإنّما جعلت قفَّة معرفةً لأنَّك أردت المعرفة التي أردتها إذا قلت: هذا قيسٌ. فلو نوّنت (قفَّة) صار الاسم نكرةً؛ لأن المضاف إنَّما يكون نكرة ومعرفة بالمضاف إليه، فيصير قفةٌ هاهنا كأنها كانت معرفة قبل ذلك ثم أضفت إليها."

أما إذا لم يكونا مفردين، لا يجوز الإضافة ويجب الإتباع[٢].

وهذا رأي يونس قال سيبويه[٣]: "فإذا لقَّبْت المفرّد بمضاف والمضاف بمفرد، جرى أحدهما على الآخر كالوصف، وهو قول أبي عمرو ويونس، والخليل. وذلك قولك: هذا زيدٌ وزنُ سبعةٍ، وهذا عبدُالله بطَّةُ يا فتى، وكذلك إن لقبّت المضاف بالمضاف".

---

(١) الكتاب ٢٩٤/٣.

(٢) انظر: شرح ابن الناظم للألفية ٧٤، التذييل والتكميل ٣١٧/٢، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٦٠٢/٢، شرح قطر الندى ١٣٤، التصريح بمضمون التوضيح ١٣٥/١، شرح الأشموني ١٥٧/١.

(٣) الكتاب ٢٩٥/٣.

٥- أسماء أجناس الأعلام معارف

العلم ينقسم قسمين: جنسي وشخصي.

الشخصي: اسم يعين مسماه تعيينا مطلقاً، نحو: جعفر، وخرنِق، وقَرَن، وعَدَن، ولاحق، وشذقم، وهيلة، وواشق.

الجنسي: اسم يعين مسماه بغير قيد تعيين ذي الأداة الجنسية أو الحضورية، نحو: أسامة للأسد، ثعالة للثعلب، وأبي جعدة للذئب، وأم عريط للعقرب، وأبي جخادب للجندب، وأبي المضاء للفرس، وأبي الدغفاء للأحمق، وسبحان للتسبيح، وكيسان للغدر، ويسار للميسرة، وفجار للفجرة، وبرة للمبرة(١).

وأسماء الأجناس معارف، ولذلك يأتي منها الحال، تقول: هذا أسامة مقبلا. ولا يجوز دخول الألف واللام على ما أضيفت إليه، فلا تقول: أبو الجخادب.

ويونس لا يخرج عن هذا الرأي فهو يرى أن أسماء أجناس الأعلام معارف، قال سيبويه(٢): "وابن عِرس يراد به معنى واحد، كما أريد بأبي الحارث، وبزيد معني واحد واستُغني به. ومثَل هذا في بابه مثَل رجل كانت كُنيته هي الاسم وهي الكنية. ومثَل الأسد وأبى الحارث كرجل كانت له كنية

---

(١) انظر: المقتضب ٣١٩/٤، الأصول في النحو ١٥٥/١، شرح المفصل لابن يعيش ١١١/١، أوضح المسالك ٤٨، شرح الأشموني ١٦٤/١، همع الهوامع ٢٥٢/١

(٢) الكتاب ٩٦/٢.

واسمٌ. ويدلك على أن ابن عرس وأم حُبين وسامَّ أبرص وابن مَطَر معرفة، أنك لا تدخل في الذي أُضِفن إليه الألف واللام، فصار بمنزلة زيد وعمرو. ألا ترى أنك لا تقول أبو الجُخادب. وهو قول أبي عمرو، حدثنا به يونس عن أبي عمرو".

٦ – سبب حذف التنوين من العلم الموصوف (ابن) إذا وقع بين علمين

اختلف العلماء في سبب حذف التنوين من العلم الموصوف بـ(ابن) إذا وقع بين علمين، فذهب بعضهم إلى أنها حذفت للالتقاء الساكنين، وذهب بعضهم إلى أنها حذفت لكثرة الاستعمال. ولهذا اختلفوا في تنوين (هند) فيمن صرفها، في نحو: هذه هند بنت زيد، فمن ذهب إلى أن الحذف بسبب الالتقاء الساكنين لم يحذفها هنا، ومن ذهب إلى أن الحذف بسبب الكثرة حذفها[١].

وأما يونس فيرى تنوينها؛ لأن الحذف بسبب التقاء الساكنين، قال سيبويه[٢]: "وقال يونس: من صرف هنداً قال: هَذِهِ هِنْدٌ بِنْتُ زَيْدٍ، فنوّن هِنْداً؛ لأن هذا موضع لا يتغيَّر فيه الساكن، ولم تدركه علّة. وهكذا سمعنا من العرب".

٧ – ترك تنوين العلم الموصوف بـ(ابن) إذا لم تقع بين علمين

(١) انظر: الكتاب ٥٠٤/٣، المقتضب ٣١١/٢، شرح السيرافي للكتاب ٢٤٣/٤

(٢) الكتاب ٥٠٦/٤.

إذا وقعت (ابن) بين علمين فإن العلم الأول لا ينوّن، وذلك لكثرة الاستخدام فحذفت التنوين للتخفيف، أما إذا لم تكن بين علمين، نحو: هذا زيدٌ ابن أخيك، فإنه ينون[١]. واختلف العلماء في نحو: هذا زيد بن زيدك، فذهب بعضهم إلى وجوب التنوين؛ لأنها لم تقع بين علمين، فـ(زيد) من (زيدك) فقد العلمية؛ لأن العلم لا يضاف. ثم اكتسب التعريف من الإضافة، وذهب بعضهم إلى ترك التنوين.

وأما يونس فيرى ترك التنوين، قال سيبويه[٢]: "وأما زيدٌ ابنُ زَيْدِكَ، فقال الخليل: هذا زيدٌ ابنُ زَيْدِكَ، وهو القياس، وهو بمنزلة: هذا زيدٌ ابْنُ أَخِيكَ؛ لأن زيداً إنما صار ههنا معرفةً بالضمير الذي فيه كما صار الأخ معرفةً به ألا ترى أنك لو قلت: هذا زيد رجلٍ، صار نكرةً فليس بالعلم الغالب؛ لأن ما بعده غيره، وصار يكون معرفةً ونكرةً به وأما يونس فلا ينون"، وقال[٣]: "وتقول: هذا زيدٌ بُنَيِّ عمروٍ في قول أبي عمرو ويونس؛ لأنه لا يلتقي ساكنان، وليس بالكثير في الكلام ككثرة (ابن) في هذا الموضع، وليس كل شيء يكثر في كلامهم يحمل على الشاذّ، ولكنه يجرى على بابه حتى تعلم أن العرب قد قالت غير ذلك، وكذلك تقول العرب ينونون، وجميع التنوين يثبت في الأسماء إلا ما ذكرت لك".

---

(١) انظر: الكتاب ٥٠٧/٣، المقتضب ٣١٤/٢، شرح السيرافي للكتاب ٢٤٦/٤.

(٢) الكتاب ٥٠٧/٣-٥٠٨.

(٣) الكتاب ٥٠٨/٣.

٨ – إعراب (أي) الموصولة التي حذف صدر صلتها

أجمع العلماء على أن (أيّ) في جميع استعمالاتها معربة ما عدا (أيّ) الموصولة إذا حذف صدر صلتها، فاختلفوا فيها على مذهبين:

الأول: أنَّها مبنية غالباً، وقد تعرب أحياناً(١).

الثاني: أنَّها معربة دائماً(٢).

أما يونس فيرى أنها معربة دائماً، قال سيبويه(٣): "وزعم الخليل أن (أيُّهم) إنما وقع في: اضْرِبْ أَيُّهم أَفْضَلُ، على أنه حكاية، كأنه قال: اضْرِبْ الذي يقال له أَيُّهم أَفْضَلُ، وشبهه بقول الأخطل:

ولقد أبِيتُ مِن الفتاة بمنزلٍ فأبيتُ لا حَرَجٌ ولا محرومُ

وأما يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك: أَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسولُ اللهِ".

٩ – حكم عود الضمير على (مَنْ)

(مَنْ) لفظها مفرد مذكر، والمعنى قد يكون مفرداً، أو مثنى، وجمعاً، مذكراً أو مؤنثاً، فإذا عاد إليها الضمير جاز مراعاة لفظها، وجاز مراعاة

---

(١) انظر: الكتاب ٣٩٨/٢-٤٠١، الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٠٩/٢، المتبع في شرح اللمع ٦٤٤/٢-٦٤٥، شرح التسهيل ٢٠٨/١.

(٢) انظر: الكتاب ٣٩٨/٢-٤٠١، الأصول في النحو ٣٢٤/٢، معاني القرآن وإعرابه للزجاج٣٣٩/٣-٣٤٠،شرح الكافية للرضي٦١/٣،التصريح بمضمون التوضيح١٣٦/١.

(٣) الكتاب ٣٩٩/٢-٤٠٠.

معناها[1]، فمن مراعاة اللفظ، قوله تعالى: {وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ}[الأنعام:٢٥.]، وقوله تعالى: {وَمِنهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ}[يونس:٤٣.]، ومن مراعاة معناها قوله تعالى: {وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ}[يونس:٤٢.].

وهذا رأي يونس الخليل وسيبويه، قال سيبويه[2]: "(هذا باب إجرائهم صلة (مَنْ) وخبره إذا عنيت اثنين كصلة اللذين وإذا عنيت جميعا كصلة الذين) فمن ذلك قوله عز وجل: {وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ}، ومن ذلك قول العرب فيما حدثنا يونس: مَنْ كانت أُمَّك، وأيُّهنَّ كانت أمَّك. أَلحقَ تاء التأنيث لما عنى مؤنثا، كما قال: {يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ} حين عنى جميعاً، وزعم الخليل –رحمه الله– أن بعضهم قرأ: {وَمَنْ تقنُتْ مِنْكُنَّ للهِ وَرَسُولِهِ}، فجعلت كصلة التي حين عنيت مؤنثاً، فإذا ألحقت التاء في المؤنث ألحقت الواو والنون في الجميع، قال الشاعر حين عنى الاثنين، وهو الفرزدق:

تَعــالَ فــإنْ عاهــدتَني لا تَخــوُنني نَكُـنْ مِثْـلَ مَـنْ يـا ذئْـبُ يَصْـطحِبانِ"

(١) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ١٨٢/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٤١٥/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٢١٢/١، التصريح بمضمون التوضيح ١٦٧/١

(٢) الكتاب ٤١٥/٢-٤١٦.

١٠ – مجيء (ما)، و(من) نكرتين:

تأتي (ما) نكرة بمعنى (شيء)، وتأتي (من) نكرة بمعنى (إنسان)[١]، نحو قول الشاعر[٢]:

رُبَّ مَـا تَكْـرَهُ النُّفُـوسُ مِـنَ الأمـ ـــر لَـهُ فَرْجَـةٌ كَحَـلّ العِقَـالِ

أي: رُبَّ شَيءٍ تَكْرَهُ النُّفُوسُ، ونحو قول الشاعر[٣]:

فكَفَـى بنـا فَضْـلاً علـى مَـن غيرِنـا حُـبُّ الـنبيّ محمَّـدٍ إيّانـاَ

أي: إنسانٍ غيرِنا حبُّ[٤].

وهذا رأي يونس، قال سيبويه[٥]: "وتقول: أَقلُّ رجلٍ يقولُ ذاك إلاَّ زيدٌ، لأنه صار في معنى: ما أحدٌ فيها إلا زيد. وتقول: قَلَّ رجلٌ يقولُ ذاك إلاَّ زيدٌ، فليس (زيدٌ) بدلاً من الرجل في (قلَّ)، ولكن (قلَّ رجلٌ) في موضع (أَقَلُّ

---

(١) انظر: الكتاب ١٠٩/٢، المقتضب ١٧٩/١، مغني البيب ٩/٤، ١٩٩، شرح الأشموني ١٩٠/١.

(٢) البيت من الخفيف، لأمية بن أبي الصلت. الديوان ٤٩.

(٣) البيت من الكامل. نسب إلى كعب بن مالك، وحسان بن ثابت، وعبدالله بن رواحة، وبشير بن عبدالرحمن الكتاب ١٠٥/٢، شرح التسهيل ١٥٤/٣، مغني اللبيب ١٠٩/١، همع الهوامع ٣١٧/١، ١٦/٣، خزانة الأدب ١٢٠/٦، الدرر اللوامع ٣٠٢/١، ٧/٣.

(٤) انظر: الكتاب ٤٨/٢-٤٩، ٦٢١/٣-٦٢٣، المقرب ٢١٢٨، البحر المحيط ٢٨٦/٨، التذييل والتكميل ٦٩/٢، تعليق الفرائد ٢٨٩/١. معاني القرآن للفراء ٣٠٦/١-٣٠٨، تعليق الفرائد ٢٨٩/١.

(٥) الكتاب ٣١٤/٢-٣١٥.

رَجُلٍ)، ومعناه كمعناه. و(أَقَلُّ رَجُلٍ) مبتدأ مبني عليه، والمستثنى بدل منه؛ لأنك تُدخله في شيء تُخرج منه مَن سواه. وكذلك: أَقَلُّ مَنْ يَقُولُ ذَلِكَ، وقَلَّ مَنْ يَقُولُ ذَاكَ، إذا جعلتَ (مَنْ) بمنزلة (رجلٍ). حدثنا بذلك يونس عن العرب، يجعلونه نكرة، كما قال:

رُبَّ مَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ ـــرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

فجعل (مَا) نكرة".

١١ – هل أداة التعرف اللام أم (أل)

اختلف العلماء في أداة التعريف: هل هي اللام وحدها، أم هي الألف واللام، على النحو الآتي[(١)]:

المذهب الأول: اللام وحدها.

المذهب الثاني: الألف واللام، والهمزة أصلية، وهي همزة قطع.

المذهب الثالث: الألف واللام، والهمزة أصلية، وهي همزة وصل.

المذهب الرابع: الألف وحدها.

(١) انظر: الكتاب ٣/٣٢٤–٣٢٥، المقتضب ١/٢٢١، أوضح المسالك ٢١، شرح التسهيل ١/٢٥٣، التذييل والتكميل ٣/٢١٧، المقاصد الشافية١/٥٤٩، التصريح بمضمون التوضيح ١/١٧٩.

أما يونس فيرى أن أداة التعريف هي الألف واللام، قال سيبويه[١]: "وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرفٌ واحد، كـ(قد)، وأن ليست واحدةٌ منهما منفصلة من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله: أَأريد، ولكن الألف كألف (اَيْمُ) في: اَيْمُ اللهِ، وهي موصولة كما أن ألف (اَيْمُ) موصولة، حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو وهو رأيه".

١٢ – الابتداء بالنكرة إذا دلت على التعجب

من القواعد المقررة أنه لا يجوز الابتداء بالنكرة، واستثنوا من ذلك مواضع تكون فيها النكرة مفيدة، وهي كثيرة، ومنها أن تدل على التعجب، كـ(ما) التعجبية في نحو: مَا أَفْعَلَه، ومنها ما جاء في قول الشاعر:

عَجَبٌ لِتلْكَ قَضِيّةً وإقامتي فيكمْ على تلك القضِيّة أعْجَبُ

فـ(عَجَبٌ) نكرة وقعت مبتدأ لدلالتها على التعجب، وممن قال بهذا سيبويه[٢]، والأشموني[٣]، والشيخ خالد الأزهري[٤]. وغيرهم.

وهذا مذهب يونس، فقد نقل عنه سيبويه رواية البيت بالرفع على أنه مبتدأ مبني عليه، قال سيبويه[٥]: "اختُزِلَ الفعلُ ههنا لأنَّهم جعلوا هذا بدلاً

---

(١) الكتاب ٣/٣٢٤-٣٢٥

(٢) الكتاب ١/٣١٩، وانظر: شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/٢٧٢.

(٣) شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١/٢٧٢.

(٤) التصريح بمضمون التوضيح ٢/٨٥.

(٥) الكتاب ١/٣١٩.

من اللفظ بالفعل، كما فعلوا ذلك في باب الدُّعاء. كأَنّ قولك: حَمْداً في موضع أَحْمَدُ الله، وقولك: عَجَباً منه في موضع أَعْجَبُ منه، وقولَه: ولا كَيْداً في موضع ولا أَكادُ ولا أَهُمُّ.

وقد جاء بعضُ هذا رفعاً يُبتدأُ ثمّ يُبنَى عليه. وزعم يونسُ أنّ رؤبة ابن العّجاجِ كان يُنْشِدُ هذا البيتَ رفعاً، وهو لبعض مذحج، وهو هني بن أَحمرَ الكِناني:

عَجَبٌ لِتلْكَ قَضِيّةً وإقامتي فيكمْ على تلك القضيّة أعْجَبُ

وسمعنا بعضَ العرب الموثوقَ به، يقال له: كيف أَصبحتَ؟ فيقولُ: حمدُ اللهِ وثناءٌ عليه، كأَنَّه يَحمله على مضمَرٍ في نيّته هو المظهَرُ".

١٣- رفع الظرف على الخبرية

الظروف إذا كانت متمكنة متصرفة جاز أن تخرج من الظرفية إلى مواقع إعرابية أخرى[١]، فيخبر بها مثلاً، تقول: زَيْدٌ خَلْفُكَ. والطريق فرسخان، قال لبيد بن ربيعَة[٢]:

فَغَدَتْ كِلا الفَرْجيْنِ تَحسَبُ أنَّه مَوْلَى المَخَافَةِ خَلْفُهَا وأَمَامُهَا

فرفع خلفُهَا وأمامُها؛ لِأَنَّهُ جَعلهمَا اسْماً.

---

(١) انظر: الكتاب ٤٠٧/١، المقتضب ١٠٢/٣، الأصول في النحو ١٩٤/١.

(٢) الديوان ١١٢.

وإلى هذا ذهب يونس، قال سيبويه[١]: " وأمَّا قولهم: داري خَلْفَ دارك فرسَخاً، فانتَصب؛ لأنَّ خَلْفَ خَبَرٌ للدار، وهو كلامٌ قد عَمِلَ بعضُه في بعض واستَغنى، فلمَّا قال: داري خلف دارك أَبْهَمَ، فلم يُدْرَ ما قدرُ ذاك، فقال: فرسَخاً وذِراعاً ومِيلاً، أراد أن يبيِّنَ. فيَعملُ هذا الكلامُ في هذه الغايات بالنَّصب كما عَمل: له عِشْرون درهماً، في الدرهم، كأن هذا الكلام شيء منَّونٌ يَعمل فيما ليس من اسمه ولا هو هو، كما كان: أفضلُهم رَجُلاً، بتلك المنزلة.

وإنْ شئت قلت: داري خلفَ دارك فرسخانِ، تُلْغِي خلفَ كما تُلغِي (فيها) إذا قلت: فيها زيدٌ قائمٌ. وزعم يونسُ أنّ أبا عمرو كان يقول: داري من خَلْفِ دارك فرسخانِ، فشبَّهه بقولك: دارُك منّي فرسخانِ، لأنَّ (خلفَ) ههنا اسمٌ، وجَعَل (مِنْ) فيها بمزلتها في الاسم. وهذا مذهبٌ قويٌّ".

١٤ – رفع (مَزْجَرُ الكَلْبِ) على الخبرية

من أسماء المكان القياسية قول العرب: هُوَ مِنِّي مَزْجَر الكَلْبِ، وأنتَ منّى مَقعَد القابلةِ، وهو منك مَناط الثُّرَيَّا، وسمعت بنصبها، ورفعها، أما النصب فالعلماء يخرجونها على أنها مفعول فيه، ويحكمون بشذوذها؛ لأن العامل فيها ليس مما اشتقت بمنه[٢].

---

(١) الكتاب ٤١٧/١.

(٢) انظر: الكتاب ٤١٣/١، علل النحو٣٦٩، أوضح المسالك ١٨٦، شرح الأشموني ٢٢١/٢، همع الهوامع ١٥٤/٣.

وأما الرفع فبجعلها أخباراً؛ لأنها بمعنى المبتدأ، كما يقولون: هُوَ مِنِّي قَرِيبٌ، فيرفعون (قَرِيب).

وإلى هذا ذهب يونس، وسيبويه، قال سيبويه[1]: "وأمّا قول العرب: أنت منّى مَرْأَى ومَسْمَعٌ، فإنما رفعوه لأنّهم جعلوه هو الأوّلَ، حتى صار بمنزلة قولهم: أنت مني قريب. وزعم يونس أن ناسا من العرب يقولون:

أنَصْبٌ للمنيّة تعتريهم رجالي أم هُمُ دَرَجُ السُّيول

فجعَلَهُم هم الدّرَجَ، كما تقول: زيدٌ قَصْدُك، إذا جعلتَ القصدَ زيداً، وكما يجوز لك أن تقول: عبدُ الله خَلْفُك، إذا جعلتَه هو الخَلْفَ . . . وقد زعم يونسُ أنّ ناسا يقولون: هو منّى مَزْجَرُ الكلب، يجعلونه بمنزلة مَرْأًى ومسمع. وكذلك مَقْعَدٌ ومَناطٌ، يجعلونه هو الأوّلَ فيُجرَى".

١٤ – إعراب (عائذ بالله)

ذهب يونس ووافقه سيبويه إلى أن (عائذ) من قول العرب: عَائِذٌ بِاللهِ، مرفوع على الخبرية، والتقدير: أَنَا عَائِذٌ بِاللهِ[2]، قال سيبويه[3]: "وزعم يونس أن من العرب من يقول: عَائِذٌ بِاللهِ، يريد: أَنَا عَائِذٌ بِاللهِ، كأَنه أمرٌ قد وقع، بمنزلة الحمدُ لله وما أشبهه ..... وزعم يونس أنّهم يقولون: عَائِذٌ بِاللهِ. فإن أَظهر هذا المضمرَ لم يكن إلاّ الرفعُ، إذ جاز الرفعُ وأنت تُضْمِرُ".

---

(١) الكتاب ٤١٥/١-٤١٦.

(٢) انظر: الكتاب ٣٤٣/١-٣٤٨، شرح السيرافي للكتاب ٢٣٥/٢.

(٣) الكتاب ٣٤٧/١.

١٥ – تعدد الخبر

يجوز تعدد الخبر وذلك على قسمين[١]:

الأول: أن يتعدد الخبر بعطف، نحو: زيد فقيه وكاتب وشاعر. وهذا جائز بلا خلاف.

الثاني: أن يتعدد بلا عاطف، نَحْو قوله تعالى: {وَهُوَ الغَفُورُ الوَدُودُ (١٤) ذُو العَرْشِ المَجِيدُ (١٥) فَعّالٌ لّمَا يُرِيدُ}[البروج: ١٤–١٦.]. وفيه أقوال:

١– جواز التعدد مطلقاً.

٢– المنع.

٣– الجواز إن اتحدا في الإفراد، والجملة.

٤– الجواز إذا كان المعنى منهما واحداً، نحو: الرمان حامض حلو، وهذا قول ابن عصفور.

وأما يونس فيجيز ذلك، قال سيبويه في باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة[٢]: "وذلك قولك: هَذَا عَبْدُاللهِ مُنْطَلِقٌ، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عمن يوثق به من العرب. وزعم الخليل رحمه الله أن رفعه

---

(١) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٥٩/١–٣٦٠، شرح الكافية ١٠٠/١، المساعد على تسهيل الفوائد ٢٤٢/١ همع الهوامع ٥٣/٢–٥٤.

(٢) الكتاب ٨٣/٢.

يكون على وجهين: فوجهٌ أنك حين قلت: هذا عبد الله أضمرت هذا أو هو، كأنك قلت هذا منطلق أو هو منطلق. والوجه الآخر: أن تجعلهما جميعا خبرا لهذا، كقولك: هذا حلوٌ حامضٌ، لا تريد أن تنقض الحلاوة، ولكنك تزعم أنه جمع الطعمين. وقال الله عز واجلّ: {كَلَّا إِنَّهَا لَظَى(١٥)نَزَّاعَةً لِلشَّوَى}[المعارج:١٥-١٦]. وزعموا أنها في قراءة أبى عبدالله: {هَذَا بَعْلِي شَيْخٌ}[هود:٧٢]".

١٦ – جاء بمعنى صار

من الأفعال النواسخ الفعل (صار)، ومعنى التحويل من حال إلى حال أو من هيأة إلى هيأة، نحو: صَارَ العِنَبُ زَبِيباً. ويلحق بهذا الفعل أفعال أخرى تؤدي معناه وتعمل عمله، ومما ألحق به (جاء) في قولهم: مَا جَاءَتْ حَاجَتكَ؟ وشرط أن يتكون (جاء) بمعنى (صار) أن تكون في هذا التركيب فقط (مَا جَاءَتْ حَاجَتكَ)(١).

ويجوز فيه وجهان من الإعراب: نصب (حاجتك) ورفعها، فالنصب على أن تجعلها خبر (جاءت) والاسم ضمير يعود على (مَا) الاستفهامية، فتقول: مَا جَاءَتْ حَاجَتَكَ، والرفع على أن تجعلها اسم (جاءت)، وخبرها(مَا) الاستفهامية، فتقول: مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ.

---

(١) انظر: الكتاب ٥٠/١، الأصول في النحو ٣٥١/٢، شرح الكافية الشافية ٣٩١/١، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١١٠٥/٣.

وقد ذكر يونس أن رؤبة يرفعها، قال سيبويه[١]: "ومثلُ قولهم: مَنْ كَانَ أَخَاكَ، قولُ العرب: مَا جَاءَتْ حَاجَتَكَ، كأنّه قال: مَا صَارَتْ حَاجَتَكَ، ولكنّه أدخل التأنيث على (مَا)، حيث كانت (الحاجَة)، كما قال بعض العرب: من كانت أُمَّك، حَيْثُ أَوقع مَنْ على مؤنَّث. وإنما صُيِّرَ (جَاءَ) بمنزلة (كَانَ) في هذا الحرف وحده؛ لأنه كان بمنزلة المثَل، كما جعلوا عَسَى بمنزلة كان في قولهم: "عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً "، ولا يقال: عَسَيْتَ أخانا. وكما جعلوا لَدُنْ مع غُدْوَةَ منّونةً في قولهم لَدُنْ غُدْوَةً. ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضعٍ على غير حاله في سائر الكلام، وسترى مثل ذلك إن شاء الله.

ومن يقول من العرب: ما جاءتْ حاجتُك، كثيرٌ، كما يقول من كانتْ أمُّك. ولم يقولوا: مَا جَاءَ حَاجَتَك، كما قالوا: مَنْ كَانَ أُمَّكَ، لأنَّه بمنزلة المَثَل فألزموه التاءَ، كما اتفقوا على لعمر كان في اليمين. وزعم يونسُ أنه سمع رُؤبة يقول: مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ؛ فيرفَع".

١٧- نصب (هُلْك) من قول الشاعر:

فما كانَ قيسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ واحِدٍ ولكنّه بُنيانُ قومٍ تَهَدَّمَا

يجوز في (هُلْك) الثانية: الرفع، والنصب، الرفع على أنها خبر (هُلْكُهُ) والجملة خبر (كان) والنصب على أنه خبر كان، و(هُلْكُهُ) بدل من (قيس). والرفع أفضل كما يرى سيبويه[٢]؛ لأنه ليس فيه اطراح لشيء؛ لأن البدل على

(١) الكتاب ١/٥٠-٥١.

(٢) الكتاب ١/١٥٥.

نيّة اطراح المبدل منه، ومع هذا يجوز النصب، وهو عربي وعليه جاءت رواية البيت:

فما كانَ قيسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ واحِدٍ ولكنّه بُنيانُ قومٍ تَهَدَّمَا

وهذا رأي يونس قال سيبويه(١): "وحدّثنا يونسُ أنَّ العرب تُنْشِدُ هذا البيت، وهو لعَبْدةَ بن الطَّبيب:

فما كانَ قيسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ واحِدٍ ولكنّه بُنيانُ قومٍ تَهَدَّمَا".

١٨ – حكم تنوين اسم (لا) النافية للجنس في الضرورة

اسم (لا) النافية للجنس، حكمه البناء على ما ينصب به إذا كان مفرداً، وجاء ما ظاهره النصب، وذلك في قول الشاعر:

ألا رجلاً جزَاه اللهُ خيراً يَدلُّ على مُحَصِّلةٍ تَبيتُ

وقول الآخر:

لا نسبَ اليومَ ولا خُلَّةً إتَّسَعَ الخَرقُ على الراقِعِ

فاختلف العلماء فيه، فذهب بعض العلماء إلى أن هذا التنوين للضرورة، وذهب بعضهم إلى أنه ليس هذا اسم (لا)، ولكنه في الأول مفعول به لفعل

(١) الكتاب ١/١٥٥-١٥٦.

محذوف[١]، و(ألا) حرف تحضيض، وفي الثاني على زيادة (لا) وعطف (خلة) على (نسب)[٢].

والأول رأي الخليل وسيبويه[٣]، والثاني رأي يونس قال سيبويه[٤]: "وسألت الخليل–رحمه الله– عن قوله:

ألا رجـــلاً جـــزَاه اللهُ خـــيراً يَـــدلُّ علـــى مُحَصِّـــلةٍ تَبيـــتُ

فزعم أنه ليس على التمني، ولكنه بمنزلة قول الرجل: فهلا خيرا من ذلك، كأنه قال: ألا تروني رجلا جزاه الله خيراً. وأما يونس فزعم أنه نون مضطراً، وزعم أن قوله:

لا نَسَـــبَ اليـــومَ ولا خُلَّـــةً .....

على الاضطرار، وأما غيره فوجهه على ما ذكرت لك، والذي قال مذهب".

١٩ – تعليق أفعال القلوب عن العمل بعد الاستفهام

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩٥/٣، شرح الكافية للرضي ٥٥٧/١، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٤٥١/٣، مغني اللبيب٤٤٩/١، خزانة الأدب ٥١/٣.

(٢) انظر: الأصول في النحو ٤٠٣/١، شرح السيرافي للكتاب ٢٥/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٣–٩٥، مغني اللبيب٤٥١/١، أوضح المسالك ١١٦، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١٧/٢، خزانة الأدب ٥١/٣.

(٣) انظر: الكتاب ٢٨٥/٢، ٣٠٨.

(٤) الكتاب ٣٠٨/٢–٣٠٩.

أفعال القلوب الداخلة على الجملة الاسمية، إذا علقت عن العمل بمجيء الاستفهام بعدها لها حالتان، إما أن يقع الاستفهام بعدها مباشرة، نحو: عَلِمْتُ هَلْ زَيْدٌ فِي الدَّارِ؟ وإما أن يقع الاستفهام بعد مجيء مفعولها الأول، نحو: عَلِمْتُ زَيْداً أَبُو مَنْ هُوَ؟.

ويرى يونس أنه إذا وقع الاستفهام بعد مجيء مفعولها الأول، فإن الفعل يعلق عن العمل فيه؛ لأنه في حكم الاستفهام؛ لأن معنى (عَلِمْتُ زَيْداً أَبُو مَنْ هُوَ): عَلِمْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ؟ فلما كان المعنى واحد جاز أن يحمل عليه فيقال: عَلِمْتُ زَيْدٌ أَبُو مَنْ هُوَ؟

وذهب سيبويه إلى جواز النصب، والرفع، فالنصب على أن الفعل عمل فيه، والرفع على أنه في حكم الاستفهام.

مستدلاً على جواز النصب بالسماع، فقد صح ذلك عن العرب، قال سيبويه[1]: "وتقول: قَدْ دَرَيْتُ عبدَالله أَبُو مَنْ هُوَ؟ كما قلت ذلك في علمتُ، ولم يؤخَذْ ذلك إلاّ من العرب".

واستدل للرفع بأن الاستفهام يجوز أن يقع على (زيد)، فتقول: عَلِمْتُ زَيْدٌ أَبُو مَنْ هُوَ؟ فلما جاز أن يتقدم زيداً الاستفهامُ، ولا يتغير المعنى، صار بمنزلة ما قد وقع الاستفهام عليه، ومنع من أن يعمل فيه[2].

---

(١) الكتاب ٢٣٨/١.

(٢) انظر: شرح الكتاب للسيرافي: ١٣٨/٢.

قال سيبويه[١]: "وتقول:قد عرفتُ زيداً أبُو مَنْ هو؟ وعلمتُ عمراً أَأَبوك هو أم أبو غيرِك؟ فأَعملتَ الفعلَ في الاسم الأوّل؛ لأنَّه ليس بالمدْخَلِ عليه حرفُ الاستفهام، كما أنّك إذا قلت:عبدُالله أَأَبوك هو أم أبو غيرِك؟ أو: زيدٌ أَبُو مَنْ هُوَ؟ فالعاملُ في هذا الابتداءُ، ثم استفهمتَ بعده، ومما يُقَوِّي النصبَ قولك:قد عَلمتُه أبو مَنْ هو؟ وقد عَرفتُك أيُّ رجلٍ أنت؟ وتقول: قد دَرَيْتُ عبدَالله أبومن هو؟ كما قلت ذلك في علمتُ، ولم يؤخَذْ ذلك إلاّ من العرب . . . . وإنما جاز هذا فيه مع الاستفهام؛ لأنه في المعنى مستفهم عنه، كما جاز لك أن تقول: إن زيداً فيها وعمرٌو، ومثله: {أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ}[سورة التوبة:٣.] فابتدأ لأن معنى الحديث حين قال: إَنِّ زيداً منطلقٌ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، ولكنه أكد بـ(إنَّ)، كما أكد فأظهر زيداً وأضمره. والرفع قول يونس".

٢٠ – لام الابتداء لا تعلق غير أفعال القلوب

لام الابتداء من الأدوات التي تعلق أفعال القلوب عن العمل[٢]، وهي الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، الدالة على العلم، فإذا قلت: عَلِمْتُ أَنَّ زَيْداً ذَاهِبٌ، فأدخلت عليها اللام، قلت: عَلِمْتُ إنَّ زَيْداً

(١) الكتاب ٢٣٨/١.

(٢) انظر: المقتضب ٣٤٣/٢، الأصول في النحو ٢٦٣/١، شرح الكافية للرضي ٩٩٦/٢، همع الهوامع ٢٣٣/٢

لذَاهِبٌ، وهذه اللام لا تعلق غير أفعال القلوب[1]، فلا يجوز أن تقول: وَعَدْتُكَ إِنَّكَ لَخَارِجٌ.

وهذا مذهب يونس، قال سيبويه[2]: "وزعم الخليل ويونس أنه لا تلحق هذه اللام مع كل فعل ألا ترى أنك لا تقول: وَعَدْتُكَ إِنَّكَ لَخَارِجٌ، إنما يجوز هذا في العلم والظن ونحوه كما يبتدأ بعدهن أيهم، فإن لم تذكر اللام قلت: قَدْ عَلِمْتُ أَنَّه مُنْطَلِقٌ، لا تبتدئه وتحمله على الفعل؛ لأنه لم يجئ ما يضطرك إلى الابتداء، وإنما ابتدأت (إن) حين كان غير جائز أن تحمله على الفعل، فإذ حسن أن تحمله على الفعل لم تَخَطّ الفعل إلى غيره".

---

(١) انظر: الكتاب ١٤٩/٣، المقتضب ٣٤٣/٢، الأصول في النحو ٢٦٣/١، شرح السيرافي للكتاب ٣٧٨/٣، اللباب في علل البناء والإعراب ٢٥١/١.

(٢) الكتاب ١٤٩/٣.

٢١ – استعمال القول بمعنى الظن

يجري القول مجرى الظن[١]، فينصب المبتدأ والخبر مفعولين بشروط أربعة عند جمهور العرب، وهي:

١– أن يكون بلفظ المضارع.

٢– أن يكون مصدراً بتاء الخطاب.

٣– أن يكون بعد استفهام.

٤– ألا يفصل بينه وبين الاستفهام بغير ظرف، أو شبهه هو المجرور، أو أحد المفعولين.

نحو: مَتَى تَقُولُ زيداً منطلقاً؟ وأَتَقُولُ عَمْراً ذَاهِباً؟ وأَكُلَّ يَوْمٍ تَقُولُ عَمْراً مُنْطَلِقاً؟

فإن فقد شرط من هذه الشروط تعينت الحكاية.

وبنو سليم يعملونه مطلقاً، قال سيبويه[٢]: "وزعم أبو الخطّاب وسألتُه عنه غير مرّة أنّ ناسا من العرب يُوثَق بعربيّتهم وهم بنو سُلَيْمٍ يجعلون بابَ قلتُ أجْمَعَ مثلَ ظننتُ" قال الشاعر[٣]:

---

(١) انظر: الكتاب ١٤/١، ١٤٢/٣، المقتضب ٣٤٨/٢، اللباب في علل البناء والإعراب ٢٥٢/١، شرح المفصل لابن يعيش ٣٢١/٤، شرح التسهيل لابن مالك٢٩٣.

(٢) الكتاب١٤/١.

(٣) البيت من الكامل، لعمر بن أبي ربيعة ، الديوان، الكتاب ١٤/١،المقتضب٣٤٨/٢.

أمَّـــا الرَحيـــلُ فـــدونَ بعـــدِ غـــدٍ فَمَتـــى تَقـــولُ الـــدَارَ تَجْمَعُنـــا

وأما يونس فيختار لغة جمهور العرب ويعللها، قال سيبويه(١): "وسألت يونس عن قوله: مَتَى تَقولُ أَنَّه مُنطَلِقٌ؟ فقال: إذا لم ترد الحكاية، وجعلت (تقول) مثل (تظن)، قلت: مَتَى تَقُولُ أَنَّكَ ذَاهبٌ؟ وإن أردت الحكاية قلت: مَتَى تَقُولُ: إِنَّكَ ذَاهِبٌ؟ كما أنه يجوز لك أن تحكي، فتقول: مَتَى تَقُولُ زيدٌ منطلقٌ؟ وتقول: قَالَ عَمروٌ إِنَّه مُنطَلِقٌ. فإن جعلت الهاء (عَمْراً) أو غيره فلا تعمل (قال) كما لا تعمل إذا قلت: قَالَ عَمْروٌ هُوَ مُنطَلِقٌ، ف(قال) لم تعمل هاهنا شيئاً، وإن كانت الهاء هي القائل كما لا تعمل شيئاً إذا قلت: قال، وأظهرت هو، فقال: لا تغير الكلام عن حاله قبل أن تكون فيه (قال) فيما ذكرناه".

٢٢ – تثنية الفعل وجمعه (لغة أكلوني البراغيث)

اختلف العلماء في جواز تثنية الفعل وجمعه، نحو: جاءا الزيدان، وجاؤوا الزيدون(٢).

فذهب بعض العلماء إلى عدم جواز تثنية الفعل وجمعه، وذهب بعضهم إلى جواز ذلك، وعدوها لغة لبعض القبائل العربية، وعبروا عنها بلغة (أكلوني البراغيث). وعليها خرجوا ما جاء من منصوص ومنها قوله تعالى: {وَأَسَرُّوا

---

(١) الكتاب ١٤٢/٣-١٤٣.

(٢) انظر: الكتاب ١٩/١-٢٠، ٤١/٢، الأصول في النحو ١٧٢/١، شرح السيرافي للكتاب ٣٧١/٢، علل النحو ٢٧٢/١.

النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا}[الأنبياء:٣]، فجوزوا أن يكون (الذين) فاعل (أسروا) والواو علامة جمع.

والمانعون لهم توجيهان في مثل هذا:

الأول: أن يكون (الذين) بدل من الضمير.

الثاني: أن يكون (الذين) مبتدأ مؤخر، جملة (أَسَرُّوا النَّجْوَى) خبراً مقدماً.

وأما يونس فيرى أنه لا يصح تثنية الفعل أو جمعه، ويخرج ما جاء منه على البدلية، قال سيبويه(١): "وأما قوله جل ثناؤه: {وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا}[الأنبياء:٣]، فإنما يجيء على البدل، وكأنه قال: انطلقوا فقيل له: من؟ فقال: بنو فلان. فقوله جل وعز: {وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا} على هذا فيما زعم يونس".

٢٣ – عامل النصب في (زيداً) في قول العرب: "من أنت زيداً؟"

ذكر سيبويه في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهى، قول العرب "مَنْ أَنْتَ زيداً؟"، وخرجه على أنه مفعول به لفعل محذوف، تقديره: مَنْ أَنْتَ تَذْكُرُ زَيداً؟ وحذف لكثرته في كلامهم، وهو على معنى التحقير، وذكر أن هذا قول يونس، قال سيبويه(٢): "ومن ذلك قول العرب: مَنْ أَنْتَ زَيْداً، فزعم يونس أنه على قوله: مَنْ أَنْتَ تَذْكُرُ زَيْداً،

---

(١) الكتاب ٤١/٢.

(٢) الكتاب ٢٩٢/١.

ولكنه كثر في كلامهم واستعمل، واستغنوا عن إظهاره، فإنه قد علم أن زيدا ليس خبرا، ولا مبتدأ، ولا مبنيا على مبتدإ، فلا بد من أن يكون على الفعل، كأنه قال: من أنت؟ معرفا ذا الاسم، ولم يحمل (زَيْداً) على (مَنْ) ولا (أَنْتَ). ولا يكون (مَنْ أَنْتَ زَيْداً) إلا جواباً، كأنه لما قال: أَنَا زَيْدٌ، قال: فمن أنت ذاكرا زيدا".

٢٤ – مجيء المفعول لأجله من غير المصدر

يرى يونس[١] أن الصواب في قول العرب: أَمَّا العَبِيدُ فَذُو عَبِيدٍ، بالرفع؛ لأنه (العبيد) ليس مصدراً فيُقَدَّرُ له فعل من لفظه ينصبه، فوجب رفعه على الابتداء، وما بعده خبر له، والعائد محذوف، تقديره: أَمَّا العَبِيدُ فَأَنْتَ مِنْهُم، أو فِيهِم، أو نحو ذلك ذُو عَبِيدٍ[٢].

وأجاز فيه النصب، أَمَّا العَبِيدَ فَذُو عَبِيدٍ، بالنصب، بحمله على المفعول لأجله[٣]، حيث تأول بالمصدر، قال سيبويه[١]: "وزعم يونس أن قوماً من

---

(١) الكتاب ٣٨٩/١.

(٢) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢٧٩/٢.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ١٣٨٣، أوضح المسالك ٢٢٥/٢، المساعد على تسهيل الفوائد ٤٨٦/١، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٨٨٧/٤، همع الهوامع ١٣١/٣، التصريح بمضمون التوضيح ٥٠٩/١.
وفيه تأويلات أخرى:

=

العرب يقولون: أَمَّا العَبِيدَ فَذُو عَبِيدٍ، وأما العبدَ فذو عبدٍ، يجرونه مجرى المصدر سواء".

وأجازه أيضاً سيبويه[٢]؛ حيث أوله بالمصدر، ووصفه بأنه قليل خبيث، قال[٣]: "وزعم يونس أن قوماً من العرب يقولون: أَمَّا العَبِيدَ فَذُو عَبِيدٍ، وأما العبدَ فذو عَبْدٍ، يجرونه مجرى المصدر سواء. وهو قليل خبيث؛ وذلك أنهم شبهوه بالمصدر كما شبهوا الجَمَاءَ الغَفِيرَ بالمصدر، وشبهوا خَمْسَتَهُم بالمصدر، كأن هؤلاء أجازوا: هُوَ الرَّجُلُ العَبِيدَ والدَّرَاهِمَ، أي: لِلْعَبِيدِ ولِلْدَّرَاهِمِ، وهذا لا يتكلم به".

٢٥ – هل كلمة (بدل) تأتي ظرفاً بمعنى مكان.

يرى يونس أن كلمة (بدل) قد تأتي بمعنى مكان، فتنصب على الظرفية المكانية، نحو: هَذا لَكَ بَدَلَ هَذَا، أي: هَذَا لَكَ مَكَانَ هَذَا. قال سيبويه[٤]:

أنه مفعول لأجله، ولكنه عوض من المصدر المحذوف، والتقدير: أما تمليك العبيد، أي مهما تذكر من أجل تمليك العبيد، وهذا تأويل الزجاج. انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢٨٠/٢، همع الهوامع ١٣١/٣، التصريح بمضمون التوضيح ٥٠٩/١

٢– أنه مفعول به، ويقدر مما يليق بالمحل إذ التقدير هنا: مهما ذكرت، وهذا تقدير ابن هشام. مغني اللبيب ٣٧٣/١، والدماميني: تعليق الفرائد ١١٧/٥.

(١) الكتاب ٣٨٩/١.

(٢) الكتاب ٣٨٩/١، وانظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢٨٠/٢، ارتشاف الضرب ١٣٨٣، تعليق الفرائد ١١٧/٥.

(٣) الكتاب ٣٨٩/١.

(٤) الكتاب ١٤٣/٢، وانظر: الأصول في النحو ٢٤٩/١.

"وزعم يونُس أن العرب تقول: إِنَّ بَدَلَكَ زَيداً، أي: إِنَّ مَكَانَكَ زَيْداً. والدليل على هذا قول العرب: هَذا لَكَ بَدَلَ هَذَا، أي: هَذَا لَكَ مَكَانَ هَذَا".

٢٦- نصب (حَقّاً) على الظرفية في نحو: أَحَقّاً أَنَّكَ ذَاهِبٌ

ذهب الخليل وسيبويه إلى أن (حَقّاً) في نحو: أَحَقّاً أَنَّكَ ذَاهِبٌ، منصوب على الظرفية في موضع الخبر، و(أَنَّكَ ذَاهِبٌ) في محل رفع مبتدأ[١]، وتبع على ذلك ابن عصفور[٢]، وابن هشام[٣].

وذهب المبرد[٤]، وأجازه ابن مالك[٥]، والرضي[٦] إلى وجهً آخر، وهو أن يكون (حَقّاً) منصوب على المفعول المطلق، نصب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بفعله، و(أَنَّكَ ذَاهِبٌ) في موضع رفع بالفاعلية.

وأما يونس فهو يوافق رأي الخليل وسيبويه، قال سيبويه[٧]: "وسألت الخليل، فقلت: ما منعهم أن يقولوا: أَحَقّاً إِنَّكَ ذَاهِبٌ، على القلب، كأنك قلت: إِنَّكَ ذَاهِبٌ حقاً، وإِنَّكَ ذَاهِبٌ الحَقَّ، وأَإِنَّكَ منطلقٌ حَقّاً، فقال: ليس

---

(١) الكتاب ١٣٥/٣.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٦٠/١.

(٣) مغنى اللبيب ٣٤٧/١.

(٤) انظر: التصريح بمضمون التوضيح ٥١٨/١، حاشية الخضري على ابن عقيل ٤٥٢/١.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢٣/٢.

(٦) شرح الكافية للرضي ١٢٥١/٢.

(٧) الكتاب ١٣٥/٣.

هذا من مواضع (إنَّ)؛ لأن (إنَّ) لا يبتدأ بها في كل موضع، ولو جاز هذا لجاز: يَوْمَ الجُمْعَةِ إنَّكَ ذَاهِبٌ، تريد: إنَّكَ ذَاهِبٌ يَوْمَ الجُمْعَةِ، ولقلت أيضاً: لا مَحَالَةَ إنَّكَ ذَاهِبٌ، تريد: إنَّكَ لا مَحَالَةَ ذَاهِبٌ، فلما لم يجز ذلك حملوه على: أَفِي حَقٍّ أَنَّكَ ذَاهِبٌ، وعلى: أَفِي أَكْبَرِ ظَنِّكَ أَنَّكَ ذَاهِبٌ، وصارت (أَنَّ) مبنيةً عليه، كما يبنى الرحيل على غدٍ إذا قلت: غَداً الرَحِيلُ، والدليل على ذلك إنشاد العرب هذا البيت كما أخبرتك، زعم يونس أنه سمع العرب يقولون في بيت الأسود بن يعفر:

أحَقّاً بنـيِ أبنـاءِ سَلْمَى بنِ جَنْدَلٍ تهـدُّدُكم إيَّـايَ وَسْـطَ المجَـالِسِ"

٢٧ – بناء يوم يوم، وصباح مساء، وبين بين، وبيت بيت ونحوها إذا وقعا ظرفاً أو حالاً

يوم يومٍ، وصباح مساءٍ، وبين بينٍ، وبيت بيتٍ، اسمان أضيف أحدهما إلى الآخر، ويجوز فيهما أن يجعلها اسماً واحداً، فيركبا تركيب خمسة عشر، ويبنيا على فتح الجزأين، ولا يكون ذلك إلا إذا جعلا ظرفاً، أو حالاً، نحو: لقيت زيداً يومَ يومَ، وصباحَ مساءَ، وحينَ حينَ، وتقول: هو جاري بيتَ بيتَ، ولقيته كفةَ كفةَ. ويجوز أن يضاف الأول للثاني، نحو: لقيت زيداً يومَ يومٍ، وصباحَ مساءٍ، وحينَ حينٍ، وتقول: هو جاري بيتَ بيتٍ، ولقيته كفةَ كفةٍ.

أما إذا لم تكن ظرفاً ولا حالاً، فلا يجوز غير الإضافة، تقول: آتيك في كل صباحِ مساءٍ، وآتيك في كل يومِ يومٍ، ولا يجوز البناء[1].

قال سيبويه[2]: "وأما يوم يومٍ، وصباح مساءٍ، وبيت بيتٍ، وبين بينٍ، فإن العرب تختلف في ذلك يجعله بعضهم بمنزلة اسمٍ واحد، وبعضهم يضيف الأولى إلى الآخر ولا يجعله اسماً واحداً. ولا يجعلون شيئاً من هذه الأسماء بمنزلة اسمٍ واحد إلّا في حال الظرف أو الحال، كما لم يجعلوا: يا ابن عم، ويا ابن أم، بمنزلة شيء واحدٍ إلا في حال النداء.

والآخر من هذه الأسماء في موضع جر، وجعل لفظه كلفظ الواحد، وهما اسمان أحدهما مضاف إلى الآخر، وزعم يونس وهو رأيه، أن أبا عمرٍ وكان يجعل لفظه كلفظ الواحد إذا كان شيءٌ منه ظرفاً أو حالاً. وقال الفرزدق:

ولـــولا يَـــوْمُ يَـــوْمٍ مـــا أردنـــا جَـــزاءَك والقُـــروضُ لهـــا جَـــزاءُ

فالأصل في هذا والقياس الإضافة؛ فإذا سميت بشيء من هذا رجلاً أضفت كما أنك لو سميته ابن عمّ لم يكن إلا على القياس. وتقول: أنت تأتينا في كل صباح مساء، ليس إلا. وجعل لفظهن في ذلك الموضع كلفظ

---

(١) انظر: الأصول في النحو ١٤٠/٢، شرح الكتاب للسيرافي ٦٨/٤، ما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٤، شرح اللمع للأصفهاني٧٠٥، شرح الكافية للرضي ٣٦٧/٢.

(٢) الكتاب ٣٠٢/٣-٣٠٤.

خمسة عشر، ولم يبن ذلك البناء في غير هذا الموضع. وهذا قول جميع من نثق بعلمه وروايته عن العرب، ولا أعلمه إلا قول الخليل.

وزعم يونس أن كفة كفةٍ كذلك تقول: لقيته كفة كفةٍ، وكفةَ كفةَ، والدليل على أن الآخر مجرور ليس كعشر من خمسة أن يونس زعم أن رؤبة كان يقول: لقيته كفةً عن كفةٍ يا فتى، وإنما جعل هذا هكذا في الظرف والحال لأن حد الكلام وأصله أن يكون ظرفاً أو حالاً".

٢٨ – حكم المستثنى التام المنفي

المستثنى التام المنفي يجوز فيه النصب على الاستثناء، والإتباع على البدلية، نحو: مَا جَاءَ أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدٌ وزَيْداً[(١)]

ويونس لا يخالف فيها ويرى جواز اتباعه على البدلية، أو نصبه على الاستثناء، قال سيبويه[(٢)]: "هذا باب ما يكون المستثنى فيه بدلا مما نفي عنه ما أدخل فيه، وذلك قولك: مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدٌ، وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلاَّ زَيْدٍ، وَمَا رَأَيْتُ أَحَداً إِلاَّ زَيْداً، جعلت المستثنى بدلاً من الأول . . . . وحدثني يونس أن أَبَاعَمْرٍو كان يقول: الوجه: مَا أَتَانِي القَوْمُ إِلاَّ عَبْدُاللهِ . . . ". وقال أيضاً[(٣)]: "هذا باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلاً، حدثنا بذلك يونس

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٨/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٠/٢، شرح الكافية للرضي ٧٣٧/١.

(٢) الكتاب ٣١١/٢.

(٣) الكتاب ٣١٩/٢.

وعيسى جميعاً أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول: مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلاَّ زَيْداً، وَمَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلاَّ زَيْداً، وعلى هذا: مَا رَأَيْتُ أَحَداً إِلاَّ زَيْداً، فينصب (زَيْداً) على غير (رَأَيْتُ)، وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول".

٢٩ – حكم المستثنى المنفي المقدم على المستثنى منه

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصب المستثنى مطلقاً، سواء كان الاستثناء موجب[١]، نحو: قَامَ إِلاَّ زَيْداً القَوْمُ، أو كان منفياً، نحو: مَا قَامَ إِلاَّ زَيْداً القَوْمُ. وأجاز الكوفيون[٢]، وابن مالك[٣] في المنفي أن يعكس فيتبع المستثنى منه المستثنى على البدلية[٤]، نحو: مَا قَامَ إِلاَّ زَيْدٌ القَوْمُ. قال حسان بن ثابت –رضي الله عنه–:

لأنهم لا يرجون منه شفاعة إذَا لَمْ يَكُنْ إلاّ النّبيُّون شافِعُ

وقال الآخر:

مُقَزَّعٌ أطْلَسُ الأطْمَارِ لَيْسَ لَهُ إِلاَّ الضِّرَاءُ وَإِلاَّ صَيْدُهَا نَشَبُ

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٢/٢، شرح الكافية للرضي ٧٢٦/١، أوضح المسالك ١٩٥، همع الهوامع ٢٥٦/٣.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ١٦٨/١، شرح الكافية الشافية ٧٠٤/٣، همع الهوامع.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٧٠٤/٣، شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٠/٢.

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي ٧٢٦/١، أوضح المسالك ١٩٥، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢١٥٧/٥

وهذا رأي يونس، قال سيبويه[١]: "وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: مَالِي إلاَّ أَبُوكَ أَحَدٌ، فيجعلون أحدا بدلا، كما قالوا: مَا مَرَرْتُ بِمِثْلِهِ أَحَدٍ، فجعلوه بدلا".

٣٠ – حكم قطع المعطوف على المستثنى في نحو: مَا لِي إلاَّ زيداً صديقٌ وعمراً

يجوز في المعطوف على المستثنى في نحو: مَا لِي إلاَّ زيداً صديقٌ وعمراً، يجوز في المعطوف الرفع، وذلك بقطعه عن الأول، نحو: مَا لِي إلاَّ زيداً صديقٌ وعمرٌو[٢].

وهذا رأي الخليل ويونس، قال سيبويه[٣]: "هذا باب ما تكون فيه في المستثنى الثاني بالخيار وذلك قولك: ما لي إلا زيداً صديقٌ وعمراً وعمرٌو، ومَن لي إلا أباك صديقٌ وزيداً وزيدٌ. أما النصب فعلى الكلام الأول، وأما الرفع فكأنه قال: وعمرو لي، لأن هذا المعنى لا ينقضُ ما تريد في النصب. وهذا قول يونس والخليل – رحمه الله–".

---

(١) الكتاب ٣٣٧/٢.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ٧٢٦/١.

(٣) الكتاب ٣٣٨/٢.

٣١ – حكم المعطوف على المضاف إلى (غير) في الاستثناء

حكم المستثنى بـ(غير) الجرّ لإضافتها إليها، وحكم (غير) حكم الاسم الواقع بعد (إلاَّ)[١]، فيجب فيه النصب في الاستثناء الموجب التام، وأيضاً يجب النصب عند تقديم المستثنى والاستثناء المنقطع، ويجوز فيه النصب والبدل في المستثنى المنفي التام، نحو: جَاءَ القَوْمُ إلاَّ زَيْداً، وَإلاَّ حِمَاراً، وَمَا جَاءَ القَوْمُ إلاَّ زِيْداً وزَيْدٌ.

وهي بهذا قائمة مقام مضافها فالمستثنى في المعنى المضاف إليه، ولهذا جاز في المعطوف مراعة اللفظ فيجر، نحو: جَاءَ القَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو؛ ومراعاة المعنى فينصب، نحو: جَاءَ القَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ وَعَمْراً[٢].

وهذا رأي يونس والخليل، قال سيبويه[٣]: "باب ما أُجري على موضع غير لا على ما بعد غير. زعم الخليل – رحمه الله– ويونس جميعاً أنه يجوز: مَا أَتَانِي غَيْرُ زَيْدٍ وَعَمْرٌو. فالوجه الجرّ. وذلك أن (غَيْرُ زَيْدٍ) في موضع (إلاَّ زَيْدٌ) وفي معناه، فحملوه على الموضع ..".

٣٢ – نصب (وَحْدَهُ) في نحو: رَأَيْتُهُ وَحْدَهُ

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦٩/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٣١٢/٢، شرح الكافية للرضي ٧٧٨/١، أوضح المسالك ١٩٥، همع الهوامع ٢٧٧/٣.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣١٣/٢، شرح الكافية للرضي ٧٨٠/١، همع الهوامع ٢٧٧/٣.

(٣) الكتاب ٣٤٤/٢.

اختلف العلماء في نصب (وحده)، في نحو: رَأَيْتُهُ وَحْدَهُ، على أقوال أشهرها مذهب الخليل وسيبويه، أنَّه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال. كأنه قال: إيحاداً، وإيحاداً موضع: موحداً[(١)]، قال سيبويه[(٢)]:

---

(١) وفيه مذاهب أخرى، هي:

مذهب هشام في أحد قوليه أنَّه منصوب بفعل مضمر يخلفه (وحده)، كما قالت العرب: "زَيْدٌ إِقْبَالاً وَإِدْبَاراً".

مذهب الزجاج فيما نسبه إليه ابن القواس، وأبي علي الفارسي، وابن سيده أنَّه منصوب على المصدرية، وعاملها محذوف، والجملة وقعت حالاً، فتقديرها: ينفرد وحده، أي: انفراده.

مذهب قوم أنَّه مصدر موضوع موضع الحال، وهم على ثلاثة أقسام:

أنَّه مصدر لم يلفظ له بفعل، مثل: الأبوة، والأخوة، والعمومة.

أنَّه مصدر على حذف حروف الزيادة من (إيحاد)، ويحتجون بقولهم: قد وجدنا مصدر (أفعل) يأتي على وزن مصدر (فعّل)، ويأتي مصدر (تفعّل) على وزن (فعّل) مثال الأول: {واللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَباتاً} فـ(نبات) مصدر (أنبت)، لكنه على توهم حذف حرف الزيادة، وذلك أن (أفعل) لا يأتي مصدره إلاّ (إفعالاً)، فجاء مصدر (أنبت) على (نبات) على توهم حذف حرف الزيادة، ومصدر (تفعّل): (تفعُّلاً)، نحو: تكرم تكرماً، وقال تعالى: {وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً}، و(تبتيل) إنَّما هو مصدر (بتّل)، فجاء على حذف حرف الزيادة، وكذلك (وحده).

وذكره الدماميني، وجعله احتمالاً.

أنَّه مصدر بلا حذف، فهو مصدر: وَحَدَ يَحِدُ وَحْداً، وحِدَةً، فقد جاء ذلك.

انظر تفصيل ذلك في "المسائل النحوية والتصريفية في آثار ابن دقيق العيد"، رسالة دكتوراه في جامعة الإمام، إعداد: عبدالعزيز بن عبدالرحمن الخثلان، ص١٨١-١٨٣.

(٢) الكتاب ٣٧٣/١.

"(هذا باب ما جُعل من الأسماء مصدراً كالمضاف في الباب الذي يَليه) وذلك قولك مررتُ به وَحْدَه ومررتُ بهم وَحْدَهم ومررتُ برجل وَحْدَه".

وأما يونس فيرى أَنَّه ظرف أجروه مجرى (عنده)، كأنهم قالوا: جَاءَ زَيْدٌ عَلَى وَحْدِهِ، ثمَّ حُذِفَ الجارُّ، ونصب على الظرف، قال سيبويه[1]: "وزعم يونس أنّ وَحدَه بمنزلة عِنْدَه ..... وجعل يونسُ نَصْبَ وَحْدَه كأَنّك قلت: مررتُ برجل على حِيالِه، فطرحتَ (علَى)، فمن ثَمّ قال: هو مثلُ عندَه، وهو عند الخليل كقولك: مررتُ به خُصوصاً".

٣٣ – نصب (طُرّاً، وقَاطِبَةً)

يرى يونس أَنَّ طُرّاً، وقَاطِبَةً، نحو: جَاءَ القَوْمُ طُرّاً أو قَاطِبَةً، ظرفين، كما أن (وَحْدَه) ظرف أجري مجرى (عنده)، قال سيبويه[2]: "وزعم يونس أن وحده بمنزلة عنده، وأن خمستهم والجماء الغفير وقضهم كقولك: جميعاً، وعامة، وكذلك: طُرّاً وقَاطِبَةً بمنزلة وَحْدَه".

وذهب الخليل وسيبويه إلى أنهما في موضع المصدر، وإن كانا اسمين، الموضوع موضع الحال، فنحو: جَاءَ القَوْمُ طُرّاً أو قَاطِبَةً، أي جاؤوا جميعاً، قال سيبويه[3]: "(هذا باب ما يُجْعَلُ من الأسماءِ مصدراً كالمصدر الذي فيه الألفُ واللامُ نحو العِراك) وهو قولك: مررتُ بهم الجَمَّاءَ الغَفيرَ، والناسُ فيها

(١) الكتاب ١/٣٧٧-٣٧٨.
(٢) الكتاب ١/٣٧٧.
(٣) ١/٣٧٥-٣٧٦.

الجَمَّاءَ الغفيَر، فهذا يَنتصب كانتصاب العِراك، وزعم الخليل –رحمه الله– أنّهم أدخلوا الألفَ واللام في هذا الحرف، وتَكلّموا به على نيَّةِ مالا تدخله الألفُ واللام، وهذا جُعل كقولك: مررتُ بهم قاطِبةّ، ومررتُ بهم طُراً، أي جميعاً، إلاّ أنَّ هذا نكرةٌ لا يَدخله الألفُ واللام، كما أنَّه ليس كلُّ المصادرِ بمنزلة العِراك، كأَنّه قال: مررتُ بهم جميعاً، فهذا تمثيلٌ، وإن لم يُتكلّم به، فصار طُراً وقاطبة بمنزلة سُبْحانَ اللهِ في بابه؛ لأنَّه لا يَتصرّف كما أنّ طُراً وقاطِبةً لا يَتصرّفان، وهما في موضع المصدر، ولا يكونان معرفةً، ولو كانا صفةً لَجَرَيَا على الاسم، أو بُنِيَا على الابتداءِ، فلم يوجَدْ ذا في الصفة، وقد رأينا المصادرَ قد صُنع ذا بها؛ لأنها لا تصرَّفُ فشبَّه هذا بها".

٣٤ – نصب (خَمْسَتَهُم، وقَضَّهُم، والجَمَاءَ الغَفِيرَ)

جاءت كلمت (قَضَّهُم)، والأعداد (ثَلاثَتَهُمْ) إِلَى (عَشرَتَهُمْ)، و(الجَمَاءَ الغَفِيرَ) على صورة المعرفة، وهي منصوبة في نحو: مَرَرْتُ بِهِم قَضَّهُم، مَرَرْتُ بِالقَوْمِ ثَلاثَتَهُمْ إِلَى عَشرَتَهُمْ، في لغة أهل الجاز، وجَاؤُوا الجَمَاءَ الغَفِيرَ.

يرى يونس أنها منصوبة على الحالية، وهي من الأحوال التي جاءت على صورة المعرفة وهي نكرة في المعنى، قال سيبويه[(١)]: "وزعم يونس أنّ (وَحدَه) بمنزلة (عِنْدَه)، وأنّ خَمْستَهم، والجمّاءَ الغفيرَ، وقَضَّهم، كقولك: جميعاً، وعامَّة، وكذلك: طُرّاً، وقاطبُة بمنزلة: وَحْدَه".

(١) الكتاب ٣٧٧/١

وهو مذهب الخليل وسيبويه أيضاً[١].

٣٥ – مجيء صاحب الحال نكرة من غير مسوغ

حق صاحب الحال أن يكون معرفة، إلا عند وجود مسوغ[٢].

ويرى يونس أنه يجوز أن يكون صاحب الحال نكرة بدون مسوغ، قال سيبويه[٣]: "وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون: مررتُ بماءٍ قِعدةَ رجلٍ؛ والجرّ الوجهُ".

ووافقه الخليل وسيبويه، وإن كان الإتباع أفضل، قال سيبويه[٤]: "ومن قال: هَذَا أَوَّلُ فَارسٍ مُقْبلاً، من قبل أنه لا يستطيع أن يقول هَذَا أَوَّلُ الفَارِسِ، فيُدخل عليه الألف واللام، فصار عنده بمنزلة المعرفة، فلا ينبغي له أن يصفه بالنكرة، وينبغي له أن يزعم أن درهماً في قولك: عُشْرُونَ دِرْهَماً، معرفة، فليس هذا بشيء، وإنما أرادوا من الفرسان، فحذفوا الكلام استخفافاً، وجعلوا هذا يُجزِئُهم من ذلك. وقد يجوز نصبُه على نصب: هذا رجلٌ منطلقاً، وهو قول عيسى. وزعم الخليل أن هذا جائز، ونصبُه كنصبه في المعرفة، جعله حالاً ولم يجعله وصفاً. ومثل ذلك: مررتُ برجل قائماً، إذا

---

(١) انظر: ١/٣٧٣-٣٧٦.

(٢) انظر هذه المسوغات في: شرح المفصل لابن يعيش ٢/٦٣، شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٣١، شرح الكافية للرضي ١/٦٥٠، أوضح المسالك ٢٠٧ .

(٣) الكتاب ٢/ ١١٢.

(٤) الكتاب ٢/ ١١٢.

جعلتَ الممرورَ به في حال قيامٍ. وقد يجوز على هذا: فيها رجلٌ قائماً، وهو قول الخليل –رحمه الله–. ومثل ذلك: عليه مائةٌ بيضاً؛ والرفعُ الوجهُ. وعليه مائةٌ عيناً؛ والرفعُ الوجه".

قال سيبويه(١): "وزعم يونس أن قوماً يقولون: هذه عشرون أضعافُها، وهذه عشرون أضعافٌ، أي مضاعفةٌ. والنصب أكثر".

٣٦ – إعراب (قادرين) من قوله تعالى: {بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ}[القيامة: ٤]

اختلف المعربون في إعراب (قادرين) من قوله تعالى: {بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ}[القيامة: ٤]، على ثلاثة أقوال:

الأول: أنها حال مِنْ فاعلِ الفعلِ المقدَّرِ المدلولِ عليه بحرفِ الجواب، أي: بلى نجمعُها قادرِين، وهذا قول سيبويه(٢)، والأخفش(٣)، والفراء(٤)، والزجاج(٥)، وغيرهم(٦).

---

(١) الكتاب ١١٩/٢.

(٢) الكتاب ٣٤٦/١.

(٣) معاني القرآن للأخفش ٥٥٩/٢.

(٤) معاني القرآن للفراء ١٧١/١، ٢٠٨/٣.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢٥١/٥.

(٦) انظر: البحر المحيط ٣٧٦/٨، الدر المصون ٥٦٥/١٠.

الثاني: أنه منصوبٌ على خبرِ (كان) مضمرةً أي: بلى كُنَّا قادرين في الابتداءِ، ذكره السمين الحلبي ورده بأنه غير واضح[1].

الثالث: أنه منصوبٌ بالفعل الذي قبله، وهو يحسب، كأنه قال: أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه بلى فليحسبنا قادرين، ذكر الفراء قال[2]: "وقال الله تبارك وتعالى: {أَيَحْسَبُ الْإِنْسانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظامَهُ بَلى قادِرِينَ عَلى أَنْ نُسَوِّيَ بَنانَهُ} إن شئت جعلت نصب قادرين من هذا التأويل، كأنه فِي مثله من الكلام قول القائل: أتحسب أن لن أزورك؟ بل سريعا إن شاء اللَّه، كأنه قال: بلى فاحسبني زائرك"

الرابع: أنه منصوب على الصرف، ومعناه أنه لما صرف الكلام من الفعل إلى الاسم انتصب، ذكره الفراء عن ناس ولم يسمهم وخطأه، قال الفراء[3]: "وقول النَّاس: بلى نقدر، فلما صرفت إلى قادرين نصبت– خطأٌ لأن الفعل لا ينصب بتحويله من يفعل إلى فاعل. ألا ترى أنك تَقُولُ: أتقوم إلينا فإن حولتها إلى فاعل قلت: أقائم، وكان خطأ أن تَقُولُ: أقائمًا أنت إلينا؟ وَقَدْ كانوا يحتجون بقول الفرزدق:

عَلَى قَسَمٍ لا أشتم الدهر مسلما ولا خارجًا مِن فيَّ زورُ كلام

---

(١) الدر المصون ٥٦٥/١٠.

(٢) معاني القرآن ١٧١/١.

(٣) معاني القرآن ٢٠٨/٣.

فقالوا: إنَّما أراد: لا أشتم، ولا يخرج، فلما صرفها إلى خارج نصبها، وإنما نصب لأنه أراد: عاهدتُ ربي لا شاتمًا أحدًا، ولا خارجًا من فِيّ زور كلام. وقوله: لا أشتم في موضع نصب."

وأما يونس فيعربه على أنها حال مِنْ فاعلِ الفعلِ المقدَّرِ، قال سيبويه(١): " وأما قوله جَلَّ وعزّ: {بَلَى قَادِرِينَ}، فهو على الفعل الذي أُظهر، كأَنّه قال: بَلَى نَجمعُها قادرينَ. حدّثنا بذلك يونسُ".

٣٧ – نصب (أَطْهَر) من قوله تعالى: {قالَ يَا قَوْمِ هؤُلاءِ بَناتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ}[هود:٧٨]

قرأ الجمهور (أَطْهَرُ) بالرفع، وللعلماء في تخريجها أقوال(٢):

القول الأول: أن يتكون (هؤلاء بَنَاتِي) جملةٌ برأسها من مبتدأ وخبره، و(هنَّ أطهرُ لكم) جملةٌ أخرى من مبتدأ وخبره.

القول الثاني: أن يكونَ (هؤلاء) مبتدأ أول، و(بناتي) بدلٌ أو عطفُ بيان، و(هنَّ) مبتدأ ثان، و(أَطْهَرُ) خبره، والجملةُ من المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول.

القول الثالث: أن يكونَ (هنَّ) ضمير فَصْل، و(أطهر) خبر لـ(هؤلاء)، أو لـ(بناتي)، والجملةُ خبر الأول.

---

(١) الكتاب ٣٤٦/١.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ٣٨٦/١، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦٧/٣، الوجيز ٣٦٠/٧، البحر المحيط ٢٤٧/٥، الدر المصون ٣٦٢/٦

وقرأ الحسن، وزيد بن علي، وسعيد بن جبير، وعيسى بن عمر، والسدي: (أطهرَ) بالنصب[١]. وللعلماء في تخريجها أقوال[٢]:

القول الأول: (هؤلاء) مبتدأ، و جملةٌ: (بناتي هُنَّ) خبره، و(أطهرَ) حال، والعاملُ: إمَّا التنبيهُ وإمَّا الإشارةُ.

القول الثاني: أن (هنَّ) ضمير فَصْل، فصل بين الحال (أطهرَ)، وصاحبها (بناتي)، كما في قول العرب: (أكثر أكلي التفاحةَ هي نضيجةً).

القول الثالث: أن (هنَّ) مبتدأ و(لكم) خبره، و(أطهر) حال من (لكم)، فيكون من تقديم الحال على العامل الظرفي.

وذهب سيبويه إلى تلحين من قرأ بالنصب[٣]، وتبعه المبرد[٤]، وكذا يونس تبعاً لأبي عمرو، قال سيبويه[٥]: "زعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنا، وقال: احتبى ابنُ مروان في ذِه في اللحن. يقول: لحنَ، وهو رجل من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك أنه قرأ: {قالَ يَا قَوْمِ هؤُلاءِ بَناتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ}[هود:٧٨]، فنصب".

---

(١) المحرر الوجيز ٣٦٠/٧، البحر المحيط ٢٤٧/٥، الدر المصون ٣٦٢/٦

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ٣٨٦/١، شرح الكافية الشافية ٢٤٣/١، مغني اللبيب ٥٥٧/٥، همع الهوامع ٢٣٨/١.

(٣) الكتاب ٣٩٦/٢-٣٩٧.

(٤) المقتضب ١٠٥/٤.

(٥) الكتاب ٣٩٦/٢-٣٩٧.

٣٨ – حذف عامل الحال

يجوز حذف عامل الحال[١] إذا دلّ عليه دليل لفظي، كقولك: راكباً، لمن قال لك: كَيْفَ جِئْتَ؟ أو حالي، كقولك للقادم من سفر: مبروراً مأجوراً. ووجوباً إذا ضُرِبَت مثلاً، كقولك لمن لا يثبت على حال: أَتَمِيمِيّاً مَرَّةً وَقَيْسِيّاً أُخْرَى[٢]، أي: أتتحول.

وإلى هذا ذهب يونس، قال سيبويه[٣]: "وأما قولهم: راشداً مهديّاً، فإنهم أضمروا: اذْهَبْ راشداً مهديّاً. وإن شئتَ رفعتَ كما رفعت: مصاحَبٌ مُعانٌ، ولكنه كَثُرَ النصبُ في كلامهم، لأنَّ راشداً مهديّاً بمنزلة ما صار بدلاً من اللفظ بالفعل، كأَنه لَفَظَ برشدت وهديت. وسترى بيان ذلك إن شاء الله. ومثله: هنيئاً مَرِيئاً.

وإن شئت نصبت فقلت: مبروراً مأجوراً، ومصاحَباً مُعاناً. حدّثنا بذلك عن العرب عيسى ويونس وغيرُهما، كأَنَّه قال: رجعتَ مبروراً، واذهبْ مصاحَباً".

٣٩ – ناصب (أيّ) في قول رؤبة " فِيهِ ازْدِهافٌ أَيَّما ازْدِهافِ"

---

(١) انظر: المفصل في علم اللغة ٨٣، شرح الكافية لابن الحاجب ٥١٩/٢، شرح الأشموني ٣٣٧/٢.

(٢) الكتاب ٣٤٣/١، الكامل ٩٠/٧، المقتضب ٢٦٣/٣.

(٣) الكتاب ٢٧١/١.

قال رؤبة[1]:

قَوْلُــك أقْــوَالاً مَــعَ الــتَّحْلافِ فِيــهِ ازْدِهــافٌ أيَّمــا ازْدِهــافِ

اختلف العلماء في نصب (أَيَّما) في البيت، بين النصب على أنها حال، أو مفعول مطلق.

فذهب الرضي إلى أنه يجوز أن يكون حالاً أو مفعولاً مطلقاً[2]، وذهب الجوهري في الصحاح[3] إلى أنه منصوب على الحال.

أما الخليل وسيبويه فذهبا إلى أنه مفعول مطلق[4]، وإليه ذهب ابن بري، قال[5]: "ليس منصوباً على الحال، وإنما هو منصوب على المصدر، والناصب له فعل دل عليه ما تقدم من قوله قبله:

قَوْلُك أَقوالًا مَعَ الخِلاف

---

(١) الديوان ١٠٠.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ١/٣٧٥-٣٧٦.

(٣) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٤/١٣٧٠.

(٤) الكتاب ١/٣٦٤. وانظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٠٥، شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/٢٩٧، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ٢٢٦،

(٥) لسان العرب ٩/١٤٢.

كأنه قال يزدهف أيما ازدهاف، ولكن ازدهافا صار بدلا من الفعل أن تلفظ به، ومثله: له صوت صوت حمار"

وأما يونس فيوافق الخليل وسيبويه في أنه مفعول مطلق، قال سيبويه[(١)]: سيبويه[(١)]: "فكأَنَّ الّذين يقولون: صوتَ حمارٍ اختاروا هذا، كما اختاروا: ما أنت إلاَّ سيراً، إذْ لم يكن الآخر هو الأول، فحملوه على فِعلِه كراهةَ أن يَجعلوه من الاسم الذي ليس به، كما كرهوا أن يقولوا: مَا أَنْتَ إلاّ سَيْرٌ، إذا لم يكن الآخِرُ هو الأوّلَ. فحملوه على فعله، فصار له صوتٌ صوتَ حمارٍ يَنتصب على فعلٍ مضمَرٍ كانتصاب تَضميرَك السَّابقَ على الفعل المضمَر. وإنْ قلت: له صوتٌ أَيَّما صوتٍ، أو مِثْلَ صوتِ الحمار، أو له صوتٌ صوتاً حَسَنًا، جاز. زعم ذلك الخليلُ –رحمه الله–. ويقوّى ذلك أنّ يونس وعيسى جميعاً زعما أنَّ رؤبةَ كان يُنشِد هذا البيت نصباً:

فيها ازْدِهافٌ أَيَّما ازدِهافِ

يحمله على الفعل الذي يَنصب صوتَ حمار، لأنَّ ذلك الفعلَ لو ظَهَرَ نَصَبَ ما كان صفةً وما كان غيرَ صفة، لأنَّه ليس باسمٍ تُحْمَلُ عليه الصفاتُ".

٤٠ – حذف حرف الجر وإبقاء عمله بعد المقرون بـ(إن)، أو فاء الجزاء بعد ما يتضمن مثل المحذوف

الجر من عوامل الأسماء، والأصل فيه منع حذف الجار وإبقاء عمله، إلا في ضرورة، كقول الشاعر:

---

(١) الكتاب ١/٣٦٤.

إِذَا قِيـــلَ أيُّ النَّـــاسِ شَـــر قَبِيلَـــةً أشَارَتْ كُلَيْبٍ بِـالأكُفِّ الأصَـابِعُ(١)

بجر (كليب) بحرف جر محذوف، والتقدير: إلى كليب.

أوفي نادر لا يقاس عليه، كقوله ﷺ: ((صَلاةُ الرَّجُلِ فِي الجَمَاعَةِ تُضَعَّفُ عَلَى صَلاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَفِي سُوقِهِ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ ضِعْفًا))[٢] أي: بخمس، أو إذا دل عليه دليل[٣].

ويرى يونس جواز حذف حرف الجر بعد المقرون بـ(إن)، أو فاء الجزاء، بعد ما تضمن مثله، نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ، إلاَّ صَالِحٍ فَطَالِحٍ. على تقدير: إنْ لَمْ أَمْرُرْ بِصَالِحٍ فَقَدْ مَرَرْتُ بِطَالِحٍ.

وسيبويه يجيزه مع تضعيفه؛ لأن فيه إضمار أشياء، وحكم الإضمار أن يكون شيئاً واحداً، وذلك أنك إذا قلت: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إنْ صَالِحٍ فَطَالِحٍ، تقديره: إنْ لا أَكُنْ مَرَرْتُ بِصَالِحٍ، فتضمر (أكن) و(مررت) والباء؛ ولأن فيه إضمار حرف من غير عوض.

وإنما أجازه مع قبحه؛ لأن حرف الجر ذكر في أول الكلام، فشبهوه بالفعل في حذفه وإبقاء عمله، وكان أقوى من إضمار (رب) مع بقاء عملها.

---

(١) البيت من الطويل للفرزدق. الديوان ٤٢/١، شرح التسهيل ١٩٣/٣، همع الهوامع ٢٢١/٤، شرح الأشموني ٤٢٨/٢، خزانة الأدب ١١٣/٩.

(٢) رواه البخاري ٢٣٢/١، من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٣) أجاز بعض العلماء حذف الجار حذفاً مقيساً في بعض المواضع بشرط أن يدل عليه دليل، أو يعوض، أو يبدل عنه، على خلاف فيما بينهم فيها.

قال[١]: "وزعم يونس أن من العرب من يقول: إِنْ لا صَالِحٍ فَطَالِحٍ، على: إِنْ لا أَكُنْ مَرَرْتُ بِصَالِحٍ فَبِطَالِحٍ. وهذا قبيح ضعيف؛ لأنك تضمر بعد (إن لا) فعلاً آخر، فيه حذف غير الذي تضمر بعد (إن لا) في قولك: إن لا يكن صالحاً فطالحٌ. ولا يجوز أن يضمر الجار، ولكنهم لما ذكروه في أول كلامهم شبهوه بغيره من الفعل. وكان هذا عندهم أقوى إذا أضمرت (رُبَّ)، ونحوها في قولهم:

وبَلْـــدةٍ لَـــيْسَ بِهـــا أنـــيسُ .....

ومن ثم قال يونس: امْرُرْ عَلَى أَيِّهم أَفْضَلُ إِنْ زَيدٍ وَإِنْ عَمْرٍو. يعني: إِنْ مَرَرْتَ بِزَيْدٍ أَوْ مَرَرْتَ بِعَمْرٍو".

٤١ – زيادة (من) الجار

تأتي (من) الجارة زائدة وشرطها عند البصريين[٢]: أن يكون ما قبلها منفياً، وأن يكون مجرورها نكرة، نحو: ما جاءني من أحد، ومنه قوله تعالى:

---

(١) الكتاب ١/٢٦٢-٢٦٣.

(٢) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤٨٤، ارتشاف الضرب ٤/١٧٢٣، توضيح المقاصد ٢/٢٠٣، الجنى الداني٣١٧، المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢٤٩، البرهان في علوم القرآن ٤/٤٢١، همع الهوامع ٤/٢١٦.

{هَلْ مِنْ خالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ}[فاطر:٣]، وشرطها عند الكوفيين[١] أن يكون مجرورها نكرة.

ويونس يرى مجيء (من) زائدة بالشرطين الذين ذكرهما البصريون، قال سيبويه[٢]: "وأخبرنا يونس أن من العرب من يقول: مَا مِنْ رَجُلٍ أَفْضُلُ مِنْكَ، وهَلْ مِنْ رَجُلٍ خَيْرٌ مِنْكَ؟ كأنه قال: مَا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ، وهَلْ رَجُلٌ خَيْرٌ مِنْكَ؟".

٤٢ – (لبيك) بين الإفراد والتثنية

اختلف العلماء في (لبيك) أمفردة هي أم مثنى؟

يرى يونس أنها مفردة، وأن الأصل: لَبَّى، وأنه مقصور، قلبت ألفه ياء مع المضمر، كما قلبت ألف: لدى، وعلى، مع الضمير في لديه وعليه.

وذهب الخليل وسيبويه إلى أنها مثنى، ورد سيبويه على يونس بأنه لو كانت مثل: لدى، وعلى، لما قلبت ألفها ياءً مع الظاهر، في قول الشاعر:

دَعَوْتُ لِما نابَنْي مِسْوَراً فَلَبَّى فَلَبَّى يَدَيْ مِسْوَرِ

---

(١) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٥/١، شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ٣٩٩/١، الصفوة الصفية ٣٠٠/١، رصف المباني ٣٩١، ارتشاف الضرب ١٧٢٣/٤، توضيح المقاصد ٢٠٣/٢، الجنى الداني ٣١٨، مغني اللبيب ٢٢٥/١ المساعد٢٥١/٢، همع الهوامع ٢١٦/٤، شرح الأشموني ٣٧٤/٢.

(٢) الكتاب ٢٧٦/٢.

كما أن (لدى)، و(على) لا تقلب ياءً مع الظاهر؛ لأنّك تقول عَلَى زيدٍ إذا أَظهرتَ الاسمَ.

قال سيبويه(١): "وزعم يونس أن لبيك اسم واحد، ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة، كقولك: عليك، وزعم الخليل أنَّها تثنيةٌ بمنزلة حَوالَيْكَ؛ لأنَّا سمعناهم يقولون: حَنانٌ، وبعضُ العرب يقول: لَبَّ فيُجريه مُجرى أَمْسِ وغاقِ، ولكنّ موضعَه نصبٌ، وحَوالَيْكَ بمنزلة حَنانَيْكَ، ولستَ تحتاج في هذا الباب إلى أن تُفْرِدَ؛ لأنَّك إذا أَظهرت الاسمَ تَبَيَّن أنه ليس بمنزلة عَلَيْكَ، وإِلَيْكَ؛ لأنك لا تقول: لَبَّى زيدٍ وسَعْدَى زيدٍ، وقد قالوا: حَوالَكَ، فأَفردوا كما قالوا: حَنانٌ، قال الراجز:

أَهَدَمُوا بيتَك لا أَبَالَكَا وحسبوا أنَّك لا أخالَكَا

وأنا أمشِي الدَّأَلَى حَوالَكَا

وقال:

دَعَوْتُ لِما نابَنْي مِسْوَراً فَلَبَّي فَلَبَّي يَدَي مِسْوَرِ

فلو كان بمنزلة (عَلَى)؛ لقال: فَلَبَّى يَدَي مسور؛ لأنّك تقول: عَلَى زيدٍ، إذا أَظهرتَ الاسمَ".

٤٣ – هل تتعرف (مثل، وغير) إذا أضيفتا إلى معرفة

(١) الكتاب ١/٣٥١.

(مِثْل)، و(غَيْر) من الكلمات اللازمة للإضافة، وهما في الأصل صفة، بمعنى اسم الفاعل، فمثل بمعنى: مماثل، وغير بمعنى: مغاير، فهما نكرتان؛ لذلك لا تتعرفان بالإضافة، فإذا قلت: رَأَيْتُ مِثْلَكَ، صحّ على كل واحد في الوجود؛ لأن المثلية تكون من وجوه كالطول، والقصر، والشباب، والشيب، والعلم، والعمل، والحسن، وغير ذلك مما لا يحصى. وكذلك إذا قلت: رَأَيْتُ غَيْرَكَ، فكل من ليس بالمخاطب فهو غيره[1].

ويرى يونس أن (مثل، وغير) نكرتان ولا تتعرفان كما مرّ، قال سيبويه[2]: "ومن النعت أيضاً مررتُ برجلٍ مِثْلِك، فمِثْلُك نعتٌ على أنّك قلت: هو رجلٌ كما أنك، ويكون نعتاً أيضاً على أنه لم يَزِدْ عليك ولم يَنقص عنك في شيء من الأمور، ومثلُه: مررتُ برجلٍ مِثْلِك، أى صُورتُه شَبيهةٌ بصورتِك، وكذلك مررتُ برجلٍ ضَرْبِك وشِبْهِكَ، وكذلك نَحْوِك يُجْرَيْنَ في المعنى والإعرابِ مُجْرى واحدا، وهنّ مضافاتٌ إلى معرفةٍ صفاتٌ لنكرةٍ، ويونسُ يقول: هذا مِثلُكَ مُقبِلا، وهذا زيدٌ مِثْلَك، إذا قدَّمه جعله معرفة، وإذا أخَّره جعله نكرة، ومن العرب من يوافِقُه على ذلك. ..... ومن ذلك قول العرب: لي عِشْرون مِثْلَه، ومائةُ مثلِه، فأَجروا ذلك بمنزلة: عشرين درهماً، ومائة درهمٍ، فالمِثْلُ

(١) انظر: الكتاب ٤٢٧/١-٤٢٨، الأصول في النحو ١٥٣/١، الإيضاح العضدي ٢٧٩، المقتصد ٨٧٥/٢، اللباب في علل البناء والإعراب ٢٨٩/١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٧٠/٢-٧١، شرح التسهيل ٢٢٦/٣، شرح الكافية للرضي ٢١٠/٢-٢١١، المساعد على تسهيل الفوائد ٣٣١/٢، همع الهوامع ٢٦٩/٤.

(٢) الكتاب ٤٢٣/١-٤٢٨.

وأخَواتُه كأَنّه كالذي حُذف منه التنوينُ في قوله: مِثْلٌ زيدا، وقَيدٌ الأَوابَد، وهذا تمثيلٌ، ولكنها كمائة وعشرينَ، فلزمهَا شيء واحد وهو الإِضافة. يريد أنَّك أردت معنى التنوين، فمثلُ ذلك قولهم مائةُ درهمٍ. وزعم يونس أنه يقول: عشرونَ غَيرَك، على قوله: عشرون مثلكَ". وقال[١]: "وتقول: كَمْ مِثْلَه لَكَ، وكَمْ خَيْراً منه لك، وكَمْ غَيْرَه لك، كل هذا جائز حسن؛ لأنه يجوز بعد عشرين فيما زعم يونس. تقول: كَمْ غَيْرَه مِثْلَه لَكَ، انتصب (غير) بـ(كَمْ) وانتصب المثل لأنه صفة له".

ويرى يونس أيضاً أنهما قد يتعرفان، قال سيبويه[٢]: "وزعم يونس والخليل أنّ هذه الصفاتِ المضافةَ إلى المعرفة التي صارت صفةً للنكرة قد يجوز فيهنّ كلِّهِنَّ أن يكنّ معرفةً، وذلك معروفٌ في كلام العرب، يدلّك على ذلك أَنّه يجوز لك أن تقول: مررتُ بعبدالله ضاربِك، فجعلتَ ضاربك بمنزلة صاحبك. وزعم يونس أنه يقول: مررتُ بزيدٍ مِثْلِك، إذا أرادوا مررتُ بزيد المعروف يشبهك، فتجعل (مثلك) معرفة، ويدلك على ذلك قوله: هذا مثلك قائما".

وقال سيبويه أيضاً[٣]: "وقال[٤] وأما قولهم: مررت بغيرك مثلك، وبغيرك خير منك، فهو بمنزلة: مررت برجل غيرك خير منك؛ لأن غيرك ومثلك،

---

(١) الكتاب ١٥٩/٢.

(٢) الكتاب ٤٢٨/١.

(٣) الكتاب ١٣/٢-١٤.

(٤) يعني الخليل.

وأخوتها يكن نكرة، ومن جعلها معرفة قال: مررت بمثلك خيرا منك، وإن شاء خير منك على البدل،وهذا قول يونس والخليل –رحمه الله–"

ووجه تعريف (مثل) و(غير) أنهما قصد بهما مماثلة خاصة ومغايرة خاصة، وأكثر ما يكون في (غير) إذا وقعت بين ضدين، نحو قول أبي طالب:

فَلْـيَكُنِ المَثْلُـوبُ غَيْـرَ الغَالِـبِ وَلْـيَكُنِ المَسْـلُوبُ غَيْـرَ السَّـالِبِ

قال السيرافي[1]: "إن لـ(غير) وجهاً يتعرف فيه، وذلك أنها قد تستعمل في معنى المخالفة، كقولهم: الطالح غير الصالح، والجواد غير البخيل. أي: المخالف له، وقد يحصر أشياء متشابهة، وأشياء أخر مخالفة لها، فيقال للمشابهة: إنها واحدة، ويقال للمخالفة إنها غيرها. وقد يتكلم المتكلم بشيء ثم يعيد مثله، فيقال: هذا هو الأول، وإن أعاد ما يخالفه قال: هذا غير الأول"

و(مثل) تتعرف إذا قصد بها مماثلة خاصة، كإذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الأشياء، كالعلم أو الشجاعة، أو نحو ذلك، فقيل: جاء مثلك، كان معرفة إذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني؛ لأن اعتبار المعرفة والنكرة بمعانيها[2].

٤٤ – هل تفيد الإضافة إلى اسم الفاعل واسم المفعول التعريف؟

---

(١) شرح الكتاب ٣٢٠/٢.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢٢٦/٣، شرح الكافية للرضي ٢١١/٢، همع الهوامع ٢٧٠/٤.

يستفيد المضاف من المضاف إليه التعريف إذا كان المضاف إليه معرفة، نحو: هَذَا كِتَابُ زَيْدٍ، أو التخصيص إذا كان المضاف إليه نكرة نحو: هَذَا بَابُ حَدِيدٍ، وتسمى إضافة معنوية، وهناك نوع آخر من الإضافة هي الإضافة اللفظية، وهي إضافة الصفة إلى مجرورها المرفوع بها في المعنى، نحو: رَأَيْتُ رَجُلاً حَسَنَ الخَلْقِ مَحْمُودَ الخُلُقِ، أو المنصوب، نحو: رَأَيْتُ رَجُلاً مُكْرِمَ زَيْدٍ، فأصلها في الأول: رَأَيْتُ رَجُلاً حَسَناً خَلْقُه مَحْمُوداً خُلُقُه، وفي الثاني: رَأَيْتُ رَجُلاً مُكْرِماً زَيْداً، فإن المضاف لا يستفيد تعريفاً ولا تخصيصاً، بل يستفيد إما تخفيف اللفظ، وإما رفع القبح، فالتخفيف بحذف التنوين من الاسم المنصرف، والمقدر من غير المنصرف، نحو: هَؤُلاءِ حَوَاجُّ بَيْتِ اللهِ، وبحذف نوني التثنية والجمع. وأما رفع القبح ففي بعض صور مسائل الصفة المشبهة، على ما هو مقرر هناك.

ويرى يونس أن إضافة اسم الفاعل واسم المفعول إلى معمولها يجوز أن تجعل محضة؛ وذلك بأن يقطع النظر عن أن يكون المضاف إليه معمولاً للمضاف، فلا ينوى فيها التنوين.

أما الصفة المشبهة فلم يجوزوا فيها أن يعتقد أن إضافتها تكون محضة، قال سيبويه(١): "وزعم يونس والخليل أنّ هذه الصفاتِ المضافةَ إلى المعرفة التي صارت صفةً للنكرة قد يجوز فيهنّ كلِّهنّ أن يكنّ معرفةً، وذلك معروفٌ

(١) الكتاب ١/٤٢٨-٤٢٩.

في كلام العرب، يدلّك على ذلك أَنّه يجوز لك أن تقول: مَرَرْتُ بِعَبْدِاللهِ ضَارِبِكَ، فجعلتَ (ضَارِبِكَ) بمنزلة صاحبك".

٤٥ – الفصل بين المضاف والمضاف إليه

المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، فالمضاف من تمام المضاف إليه يقوم مقام التنوين، ويعاقبه، فلذلك لا يفصل بينهما، كما لا يفصل بين التنوين والمنون(١)، ولكن سمع الفصل بينهما، فاختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون(٢)، وجمع من العلماء(٣) إلى جواز الفصل بينهما في ضرورة ضرورة الشعر بالظرف والجار والمجرور، واستدلوا بأَنَّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد؛ فلا يجوز أن يفصل بينهما، وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور؛ لأَنَّ الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما(٤).

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٩–٢٠.

(٢) انظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة ٢٢٠، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٢٧، ٢/٤٢٧، ائتلاف النصرة ٥٢.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٥٧–٣٥٨، ٢/٨١–٨٢، إعراب القرآن للنحاس ٢/٩٨، ما يحتمل الشعر من الضرورة ٢١٧–٢٢٣، التبصرة والتذكرة ١/٢٨٧–٢٨٩، ضرائر الشعر للقزاز ٩٨–١٠١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٦٠٤–٦٠٧، شرح الكافية للرضي ٢/٢٦٠–٢٦١، ٣/٤٢٤–٤٢٥، البسيط ٢/٨٨٩.

(٤) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٢٧–٤٣٦، ائتلاف النصرة ٥١–٥٤.

وذهب الكوفيون[١] عدا الفراء إلى جواز الفصل بينهما مطلقاً – بالظرف، والجار والمجرور، وغيرهما– في ضرورة الشعر. واستدلوا بما ورد من نصوص فيها الفصل بين المضاف والمضاف إليه، منها:

فَزَجَجْتُهَـــــــا بِمَزَجَّـــــــةٍ زَجَّ القَلُـــوصَ أَبِـــي مَـــزَادَه(٢)

وفيه مذهب ثالث، وهو جواز الفصل بينهما في سعة الكلام في ثلاث مسائل، وفي غيرها لا يجوز إلاَّ في ضرورة الشعر، وإليه ذهب ابن مالك[٣]، وابـــــــن النـــــــاظم[٤]، وأبـــــــو حيـــــــان[٥]،

---

(١) انظر: مجالس ثعلب ١٢٥/١، الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٢٧/٢، ائتلاف النصرة ٥١، همع الهوامع ٢٩٥/٤.

(٢) البيت من مجزوء الكامل، ولم أعثر على قائله. الكتاب ١٧٦/١، ما يحتمل الشعر من الضرورة ٢٢١، شرح التسهيل ٢٧٨/٣، الدر المصون ١٦٤/٥، خزانة الأدب ٤١٥/٤.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢٧٢/٣–٢٧٨، شرح الكافية الشافية ٩٧٨/٢–٩٩٤.

(٤) شرح ابن الناظم للألفية ٤٠٥–٤١٢.

(٥) ارتشاف الضرب ١٨٤٢/٤–١٨٤٦، البحر المحيط ٢٣١/٤، توضيح المقاصد ٢٨٥/٢–٢٩٦، أوضح المسالك ٢٥٦–٢٥٨، المساعد على تسهيل الفوائد ٣٦٧/٢–٣٧٣، همع الهوامع ٢٩٤/٤–٢٩٧، شرح الأشموني ٥١٧/٢–٥٣٢، حاشية الصبان على الأشموني ٢٨٢/٢–٢٨٥، حاشية الخضري على ابن عقيل ٤٢/٢–٤٥.

والمرادي[١]، والسمين الحلبي[٢]، وابن هشام[٣]، وابن عقيل[٤]، وغيرهم[٥].

وأما يونس فيجيز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في غير الضرورة بما لا يستغني عنه، نحو: كَمْ بِهَا رَجُلٍ مُصَابِ، وَلا يَدَي بِهَا لَكَ، قال سيبويه[٦]: "وإنما اختير الوجهُ الذي تثبَت فيه النون في هذا الباب كما اختير اختير في (كم) إذا قلت: كم بها رجلاً مصاباً، وأنت تُخبر، لغة من ينصب

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٢٨٥-٢٩٦، أوضح المسالك ٢٥٦-٢٥٨، المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٣٦٧-٣٧٣، همع الهوامع ٤/٢٩٤-٢٩٧، شرح الأشموني ٢/٥١٧-٥٣٢، حاشية الصبان على الأشموني ٢/٢٨٢-٢٨٥، حاشية الخضري على ابن عقيل ٢/٤٢-٤٥.

(٢) الدر المصون ٥/١٦١-١٧٥.

(٣) أوضح المسالك ٢٥٦-٢٥٨، المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٣٦٧-٣٧٣، همع الهوامع ٤/٢٩٤-٢٩٧، شرح الأشموني ٢/٥١٧-٥٣٢، حاشية الصبان على الأشموني ٢/٢٨٢-٢٨٥، حاشية الخضري على ابن عقيل ٢/٤٢-٤٥.

(٤)المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٣٦٧-٣٧٣، همع الهوامع ٤/٢٩٤-٢٩٧، شرح الأشموني ٢/٥١٧-٥٣٢، حاشية الصبان على الأشموني ٢/٢٨٢-٢٨٥، حاشية الخضري على ابن عقيل ٢/٤٢-٤٥.

(٥) انظر تفصيل ذلك في: ارتشاف الضرب ٤/١٨٤٢-١٨٤٦، البحر المحيط ٤/٢٣١، توضيح المقاصد ٢/٢٨٥-٢٩٦، أوضح المسالك ٢٥٦-٢٥٨، المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٣٦٧-٣٧٣، همع الهوامع ٤/٢٩٤-٢٩٧، شرح الأشموني ٢/٥١٧-٥٣٢، حاشية الصبان على الأشموني ٢/٢٨٢-٢٨٥، حاشية الخضري على ابن عقيل ٢/٤٢-٤٥.

(٦) الكتاب ٢/٢٨٠-٢٨١.

بها، لئلا يفصَل بين الجار والمجرور: ومن قال: كم بها رجلٍ مصابٍ، فلم يُبالِ القبح، قال: لا يَدَيْ بها لك، ولا أخاً يومَ الجمعةِ لَكَ، ولا أَخاً فاعلم لَكَ. والجرّ في: كَمْ بِها رَجُلٍ مُصَابٍ، وترك النون في: لا يَديْ بها لَكَ، قول يونس، واحتج بأن الكلام لا يستغني إذا قلت: كَمْ بِهَا رجلٍ."

وخالفه الخليل وسيبويه، بأنه لا فرق بين ما يستغني عنه، وما لا يستغني عنه، قال سيبويه(١): "والذي يستغنى به الكلام وما لا يستغنى به قبحهما واحد إذا فصلت بكل واحد منهما بين الجار والمجرور؛ ألا ترى أن قبح: كَمْ بِهَا رَجُلٍ مُصَابٍ، كقبح: رُبَّ فِيهَا رَجُلٍ، فلو حسن بالذي لا يستغنى به الكلام لحسن بالذي يستغنى به، كما أن كل مكان حسن لك أن تفصل فيه بين العامل والمعمول فيه بما يحسن عليه السكوت حسن لك أن تفصل فيه بينهما بما يقبح عليه السكوت، وذلك قولك: إنَّ بِهَا زَيْداً مُصَابٌ، وإِنَّ فِيها زَيْداً قَائِمٌ، وكَانَ بِهَا زَيْدٌ مُصَاباً، وكَانَ فِيهَا زَيْدٌ مُصَاباً، وإنما يفرق بين الذي يحسن عليه السكوت وبين الذي لا يحسن عليه في موضع غير هذا، وإثبات النون قول الخليل –رحمه الله–".

٤٦ – إضافة الجمل الاسمية إلى ظروف الزمان

لما كان الفعل فيه دلالة على الزمن، جاز إضافة ظروف الزمان إليه، نحو: أَزُورُكَ يَوْمَ يَخْرُجُ زَيْدٌ، أَزُورُكَ يَوْمَ زَيْدٌ أَمِيرٌ، وأما الأسماء فلا دلالة لها على الزمن، فلذلك امتنع إضافتها إلى ظروف الزمان. ولما جعل التعبير عن

(١) الكتاب ٢/٢٨١.

الزمن الماضي بـ(إِذْ)، وعن الزمن المستقبل بـ(إِذَا)، وكلتاهما لازمة الإضافة، و(إِذَا) فيها معنى الشرط، والشرط لا يدخل إلا على الأفعال، لم يجز بعد (إِذَا) إلا الجمل الفعلية، وأما (إِذْ) فيجوز أن تضاف إلى الجمل الفعلية والاسمية.

لذا كانت إضافة ظروف الزمان إلى الجمل الاسمية على تقدير (إِذْ)، وتمتنع إضافتها على تقدير (إِذَا).

وهذا رأي يونس، قال سيبويه[1]: "وسألته[2] عن قوله في الأزمنة: كَانَ ذَاكَ زَمَنَ زَيْدٌ أَمِيرٌ، فقال: لَمَّا كانت في معنى (إِذْ) أضافوها إلى ما قد عمل بعضُه في بعضٍ، كما يدخلون (إِذْ) على ما قد عمل بعضُه في بعض ولا يغيرونه، فشبهوا هذا بذلك، ولا يجوز هذا في الأزمنة حتى تكون بمنزلة (إِذْ)، فإن قلت: يَكُونُ هَذَا يَوْمَ زَيْدٌ أَمِيرٌ، كان خطأ. حدثنا بذلك يونس عن العرب؛ لأنك لا تقول: يَكونُ هَذَا إِذَا زَيْدٌ أَمِيرٌ . جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل، وإلى الابتداء والخبر؛ لأنه في معنى (إِذْ) فأضيف إلى ما يضاف إليه (إِذْ)، وإذا كان لما لم يقع لم يضف إلا إلى الأفعال؛ لأنه في معنى (إِذَا)، و(إِذَا) هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال".

---

(١) الكتاب ١١٩/٣.

(٢) يعني الخليل.

٤٧ – جواز بناء (مثل) وإعرابها إذا وقعت بعدها (ما) الزائدة

يجوز بناء (مثل) وإعرابها، في نحو: هَذَا حَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكَ هَاهُنَا، وبناؤها على أنها أضيفة إلى المبني، وهو (أَنَّ)، و(ما) الزائدة غير معتد بها، ويجوز إعرابها، لأنه الأصل، وللفصل بينها وبين (أَنَّ) بـ(ما) الزائدة[١]، وهذا قول سيبويه[٢]، وذهب المازني[٣] إلى أن بناء (مثل) لأنها ركبت مع (ما) تركيب خمسة عشر، ثم أضيف المجموع.

وأما يونس فيرى أنها بنيت لإضافتها إلى المبني كما هو رأي سيبويه، قال سيبويه[٤]: "وسألته عن قوله: كَمَا أَنَّه لا يَعلمُ ذَلِكَ فَتَجَاوَزَ اللهُ عَنْهُ، وَهَذَا حَقٌّ كَمَا أَنَّكَ هَاهُنَا، فزعم أن العاملة في (أَنَّ) الكاف، و(ما) لغو إلا أن (ما) لا تحذف من هاهنا كراهية أن يجئ لفظها مثل لفظ (كَأَنَّ) كما ألزموا النون (لأَفْعَلَنَّ)، واللام قولهم: إِنْ كَانَ لَيَفْعَلَ، كراهية أن يلتبس اللفظان، ويدلك على أن الكاف هي العاملة قولهم: هَذَا حَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكَ هَاهُنَا، وبعض العرب يرفع فيما حدثنا يونس، وزعم أنه يقول أيضاً:{إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلُ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ}[الذاريات: ٢٣]، فلولا أن (ما) لغوٌ لم يرتفع (مِثْل) وإن نصبت (مِثْل) فـ(ما) أيضاً لغو؛ لأنك تقول: مَثْلَ أَنَّكَ هَاهُنَا".

---

(١) انظر: الأصول لابن السراج ٢٧٥/١، شرح السيرافي ٣٦٥/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٧٣/٥، شرح الكافية للرضي ٤٠٩/٢، ٤١٨، ١٣٧٧

(٢) الكتاب ١٤٠/٣.

(٣) انظر: الأصول لابن السراج ٢٧٥/١، شرح المفصل لابن يعيش٧٣/٥.

(٤) الكتاب ١٤٠/٣.

٤٨ – إعراب النعت السببي

أجمع النحويون على أن الصفة إذا كانت نعتاً للأول، أو لسببه، أو لها التباس به وكانت منونة، فإنها تجري على الأول وتنجر بجره، فالأول نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ عَمْراً، والثاني نحو: ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ أَبُوه عَمْراً، والثالث نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ أَبَاهُ عَمْرٌو(١).

واختلفوا في غير المنون، وهو المضاف، فذهب يونس إلى وجوب القطع، ولا يجوز الإتباع، ويرى أنه يجب نصبه على الحال إذا كان واقعاً، علاجاً كان أو غير علاج، نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبَه عَمْرٌو، ومَرَرْتُ بِزَيْدٍ مُخَالِطَهُ دَاءٌ.

ويجب رفعه إذا كان غير واقع، علاجاً كان أو غير علاج، نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبُه عَمْرٌو غداً.

وذهب عيسى بن عمر أنه يجب الرفع إذا كان علاجاً، سواء كان واقعاً أو غير واقع، نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبَه عَمْرٌو، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبُه عَمْرٌو غداً.

وأما غير العلاج، فيجب نصبه على الحال، إذا كان واقعاً، نحو: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ مُخَالِطَهُ دَاءٌ، ويجب إتباعه إذا كان غير واقع، نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبِه عَمْرٌو غداً.

---

(١) انظر: الأصول في النحو ٢٥/٢، شرح الكتاب للسيرافي ٣٥٠/٢، شرح الكافية للرضي ٩٨٨/١، ارتشاف الضرب ١٩١٠، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٣٧٤/٧

وسيبويه يوافق يونس في جواز هذا، ويخالفه في إيجابه، إذ يرى سيبويه أنه جائز وليس بواجب. فقد ذكر ذلك في (باب ما يجرى عليه صفةُ ما كان من سببه)، فبعد أن ذكر الأقوال واستدل لرأيه بالقياس والسماع، قال[١]: "وإنما ذكرنا هذا؛ لأن ناساً من النحويين يفرقون بين التنوين وغير التنوين، ويفرقون إذا لم ينوّنوا بين العمل الثابت الذي ليس فيه علاجٌ يرونه، نحو: الآخذ، واللازم، والمخالط، وما أشبهه، وبين ما كان علاجاً يرونه، نحو: الضارب، والكاسر، فيجعلون هذا رفعاً على كل حال، ويجعلون اللازم وما أشبهه نصباً إذا كان واقعاً، ويُجرونه على الأقل إذا كان غير واقع، وبعضهم يجعله نصباً إذا كان واقعاً، ويجعله على كل حال رفعاً إذا كان غير واقع، وهذا قول يونس، والأول قول عيسى".

٤٩ – وجوب الإتباع في النعت إذا كان المنعوت اسماً واحداً

إذا كان المنعوت يتبعض، فإنه يجوز في نعته أن يقطع إلى الرفع، نحو: مَرَرْتُ بِرِجَالٍ رَاكِعٌ وَسَاجِدٌ، بتقدير: بَعْضُهُمْ رَاكِعٌ وَبَعْضُهُمْ سَاجِدٌ.

أما إذا كان المنعوت اسماً واحداً، فلا يجوز قطعه إلى الرفع؛ لأنه لا يتبعض، نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ، وَمَرَرْتُ بِثَلاثَةِ رِجَالٍ مُسْلِمِينَ.

وهذا رأي يونس، ووافقه عليه سيبويه، قال سيبويه[٢]: "وإذا قلت: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَاعِدٍ، فهذا اسم واحد. ولو قلت: مَرَرْتُ

(١) الكتاب ٢/١٨-٢١.

(٢) الكتاب ١/٤٣٣.

بِرَجُلٍ مُسْلِمٍ وَثَلاثَةِ رِجَالٍ مُسْلِمِينَ، لم يحسن فيه إلا الجر؛ لأنك جعلت الكلام اسماً واحداً حتى صار كأنك قلت: مَرَرْتُ بِقَائِمٍ وَمَرَرْتُ بِرِجَالٍ مُسْلِمِينَ. وهذا قول يونس".

٥٠ – قطع النعت بالنصب أو الرفع على المدح أو الذم

يرى العلماء جواز قطع النعت لإرادة المدح أو الذمّ إلى الرفع بتقدير مبتدأ محذوف، أو النصب بتقدير فعل محذوف ناصب له، نحو: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الكَرِيمَ أو الكَرِيمُ، ومَرَرْتُ بِعَمْرٍو الفَاسِقَ أو الفَاسِقُ، وهذا جائز لا يخالف فيه أحد(١).

ويونس لا يخرج عن هذا فيرى جواز قطع النعت إلى النصب أو الرفع؛ لقصد المدح أو الذم، قال(٢): "وسمعنا بعض العرب يقول: الحَمْدُ للهِ رَبَّ العَالَمِينَ، فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية. . . . ونظير هذا النصب من الشعر قول الخرنق:

لاَ يبعَدنْ قومى الذين هُمُ ... سَمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزْرِ

النّازِلينَ بكلّ مُعْتَرَكٍ ... والطَّيِّبون مَعَاقِدَ الأزْرِ

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ١٠٠٩/١، أوضح المسالك ٣٠٦، شرح الأشموني ١٢٦/٣.

(٢) الكتاب ٦٣/٢.

فرفع الطيبين كرفع المؤتين. ومثل هذا في الابتداء قول ابن خياط العُكليّ:

وكـلُّ قـومٍ أطـاعوا أمْـرَ مُرْشِـدِهُم إلاّ نُمَيْـراً أطاعـتْ أمْـرَ غاوِيهَـا

الظّـاعنينَ ولمـاّ يُظْعنـوا أحَـداً والقـائلونَ لِمَـنْ دارٌ نُخَلِّيهَـا

وزعم يونس أن من العرب من يقول: النّازِلُونَ بكلّ مُعْتَرَكٍ والطَّيِّبِين، ومن العرب من يقول: الظّاعنُونَ والقائلِينَ، فنصبه كنصب: الطيبين، إلا أن هذا شتم لهم وذم، كما أن الطيبين مدح لهم وتعظيم."

وقال في باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه[1]: "تقول: أَتَانِي زَيْدٌ الفَاسِقَ الخَبِيثَ، لم يرد أن يكرره، ولا يعرفك شيئاً تنكره، ولكنه شتمه بذلك. وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصباً {وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ}[المسد: ٤] لم يجعل الحمالة خبراً للمرأة، ولكنه كأنه قال: أذكر حمالة الحطب، شتما لها، وإن كان فعلا لا يستعمل إظهاره.

وقال عروة الصعاليك العبسي:

سَـقَوْني الخَمْـرَ ثـمَّ تَكنَّفـوني عُـداةَ الله مـن كَـذِبٍ وزُورِ

إنما شتمهم بشيء قد استقر عند المخاطبين، وقال النابغة:

لَعمْـري ومـا عَمْـرِي علـيَّ بهَـيِّنٍ لقـد نَطقَـتْ بُطْـلاً علـيَّ الأقـارِعُ

(١) الكتاب ٢/٧٠-٧٣.

أقـــارِعُ عَـــوْفٍ لا أُحـــاوِلُ غيرَهـــا وُجـــوهَ قُـــرودٍ تَبتغـــي مَـــنْ تُجـــادِعِ

وزعم يونس أنك إن شئت رفعت البيتين جميعاً على الابتداء تضمر في نفسك شيئاً، لو أظهرته لم يكن ما بعده إلا رفعاً . . . .

وزعم يونس أنه سمع الفرزدق ينشد:

كـــم عَمّـــةٍ لـــكَ يـــا جَريـــرُ وخالـــةٍ فَـــدْعاءَ قـــد حلَبـــتْ علـــيَّ عِشـــارِي

شَـــفَّارةً تَقِـــذُ الفَصـــيلَ برِجْلِـــها فَطّـــــارةٌ لقَـــــوادِمِ الأبكـــــارِ

جعله شتما وكأنه حين ذكر الحلب صار من يخاطب عنده عالما بذلك".

٥١ – قطع النعت بالنصب على الترحم

اختلف العلماء في جواز قطع النعت بالنصب على الترحم، مع اتفاقهم على جوازه على المدح أو الذم؛ وذلك لأن الاسم الذي يعظم به، أو يشتم، شيء قد وجب للمعظم والمشتوم، فيذكره المعظم أو الشاتم على جهة الرفع منه والثناء، أو على جهة الوضع منه والذم، والترحم إنما هو رقة وتحنن يلحق الذاكر على المذكور في حال ذكره إياه، رقة عليه وتحنناً[1]، نحو: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ المِسْكِينَ.

(١) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤٠٢/٢.

لذا ذهب يونس إلى عدم حمله على القطع، وحمله على الحالية، قال سيبويه[١]: "وأما يونس فيقول: مَرَرْتُ بِه المِسْكينَ على قوله: مَرَرْتُ بِه مِسْكِيناً."

والخليل وسيبويه يجوزان القطع على الترحم، قال[٢]: "ومن هذا الترحم، والترحم يكون بالمسكين والبائس، ونحوه ولا يكون بكل صفة، ولا كل اسم، ولكن ترحم بما ترحم به العرب. وزعم الخليل أنه يقول: مَرَرْتُ بِهِ المسكينِ، على البدل، وفيه معنى الترحم، وبدله كبدل: مَرَرْتُ بِه أَخِيك، وقال:

فأَصْبَحَتْ بقَرْقَرىَ كَوانِساً ... فلا تَلُمْهُ أنْ يَنامَ البائِسا

وكان الخليل يقول: إن شئت رفعته من وجهين، فقلت: مَرَرْتُ بِه البَائِسُ، كأنه لما قال: مَرَرْتُ بِه، قال: المِسْكِينُ هُوَ، كما يقول مبتدئاً: المِسْكِينُ هُوَ، والبَائِسُ أَنْتَ، وإن شاء قال: مَرَرْتُ بِه المِسْكِينُ هُوَ، والبَائِسُ أَنْتَ، وإن شاء قال: مَرَرْتُ بِه المسكينَ، كما قال:

بنا تَميما يُكْشَفُ الّضبابْ

وفيه معنى الترحم، كما كان في قوله: رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْه، معنى: رَحِمَهُ اللهَ، فما يترحم به يجوز فيه هذان الوجهان، وهو قول الخليل –رحمه الله–."

---

(١) الكتاب ٢/٧٦.

(٢) الكتاب ٢/٧٤-٧٦.

ورد رأي يونس بأنه يصير فيه الحال معرفاً بالألف واللام، والحال لا يكون إلا نكرة، قال[1]: "وهذا لا يجوز؛ لأنه لا ينبغي أن يجعله حالاً، ويدخل فيه الألف واللام، ولو جاز هذا لجاز: مَرَرْتُ بِعَبْدِاللهِ الظَرِيفَ، تريد: ظَرِيفاً.

ولكنك إن شئت حملته على أحسن من هذا كأنه قال: لَقِيتُ المُسْكِينَ؛ لأنه إذا قال: مَرَرْتُ بِعَبْدِاللهِ، فهو عمل كأنه أضمر عملاً، وكأن الذين حملوه على هذا إنما حملوه عليه فرارا من أن يصفوا المضمر، فكان حملهم إياه على الفعل أحسن".

٥٢ – قطع النعت بالرفع على الترحم

يرى يونس عدم جواز القطع في النعت على معنى الترحم إلى الرفع، قال[2]: "وأما يونس فزعم أنه ليس يرفع شيئاً من الترحم على إضمار شيء يرفع، ولكنه إن قال: ضَرَبْتُهُ، لم يقل أبداً إلا: المِسْكِينَ، يحمله على الفعل. وإن قال: ضَرَبَانِي، قال: المِسْكِينَانِ، حمله أيضاً على الفعل. وكذلك: مَرَرْتُ بِهِ المِسْكِينِ، يحمل الرفعَ على الرفع، والجرَّ على الجرّ، والنصب على النصب، ويزعم أن الرفع الذي فسّرنا خطأ، وهو قول الخليل –رحمه الله– وابن أبي إسحاق".

---

(١) الكتاب ٢/٧٦.

(٢) الكتاب ٢/٧٧.

والذي دفع يونس إلى ذلك أنه يحتاج إلى إضمار وحذف، فإذا كان إيضاحه وبيانه يستغني عن إضمار وحذف، كان حمله على ما حضر من الكلام أولى.

وأما الخليل، وابن أبي إسحاق، فقد رأيا أن الرفع في باب التعظيم وباب الشتم قد جاء، وهو كثير، وحملا هذا عليه[(١)].

٥٣ – النعت بالمصدر

النعت بالمصدر مع شيوعه وكثرته إلاَّ أنَّه سماعي غير مقيس، نحو: رِضىً، وعَدْل، وزَوْر، وصَوْم، وفِطْر[(٢)]، والبصريون[(٣)] يؤولونه بأحد تأويلين: إمَّا على حذف المضاف، أي: ذو عدل، وذو رضى.

وإمَّا على المبالغة، كأنهم جعلوا الموصوف ذلك المعنى لكثرة حصوله منه[(٤)].

---

(١) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢/٤٠٤–٤٠٥، وشرح الكافية للرضي ١/١٠١١

(٢) انظر: المفصل١٤١، شرح المفصل لابن يعيش٣/٥٠، شرح التسهيل٣/٣١٥، شرح الكافية للرضي ١/٩٨٠، ارتشاف الضرب ٤/١٩١٩ المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٤١١.

(٣) انظر: المقتضب ٤/٣٠٥، شرح المفصل لابن يعيش ٣/٥٠، شرح الكافية للرضي ١/١/٩٨٠، ارتشاف الضرب ٤–١٩١٩، المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٤١١.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٥٠.

والكوفيون[١] يؤولونه بالمشتق، أي: راض وعادل.

ويونس لا يخرج عن هذا فهو يرى الوصف بالمصدر، قال سيبويه[٢]: "وهذا شيء ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو، وذلك قولك: هَذَا عَرَبِيٌّ مَحْضاً، وَهَذَا عَرَبِيٌّ قَلْباً، فصار بمنزلة دِنيّاً، وما أشبهه من المصادر وغيرها. والرفع فيه وجه الكلام، وزعم يونس ذلك. وذلك قولك: هَذَا عَرَبِيٌّ مَحْضٌ، وهَذَا عَرَبِيٌّ قَلْبٌ، كما قلت: هَذَا عَرَبِيٌّ قُحٌّ، ولا يكون القحُّ إلا صفةً".

٥٤ – النعت بالجامد

جمهور النحاة يشترطون في الوصف الاشتقاق[٣]، وابن الحاجب[٤] لا يشترط ذلك، ويكتفي بكون الوصف دالاً على معنى في متبوعه مشتقاً كان أو لا[٥]، ووافقه ابن مالك[٦].

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ١٩١٩/٤، المساعد على تسهيل الفوائد ٤١١/٢.

(٢) الكتاب ١٢٠/٢.

(٣) انظر: الفصول الخمسون ٢٣٤، شرح الكافية للرضي ٢٨٩/٢.

(٤) شرح الكافية لابن الحاجب ٦٢٦/٢.

(٥) انظر: شرح الكافية للرضي ٢٨٩/٢.

(٦) التسهيل ١٦٨.

ومع اشتراط الجمهور الاشتقاق إلاَّ أَنَّهم أجازوا الوصف بما فيه معنى الفعل ولو كان غير مشتق، والذي يوصف به من غير المشتق قياسي، وغير قياسي.

ومما ورد النعت به سماعاً ما نزلَ منزلة المشتق(١)، نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٍ أَبُوه، وَلَبَسْتُ ثَوْباً حَرِيراً مَلْمَسُه، وَشَرِبْتُ مَاءً عَسَلاً طَعْمُه، تريد: مَاءً شَدِيدَ الحلاوة، وثوباً شديدَ الليونة، فلو أردت أن الماء مشوب بعسل، وأن الثوب مجعول في نسجه حرير لم يجز النعت(٢).

وأما يونس فالذي يظهر أنه يجيزه؛ وإن لم يسمعه من ثقة، قال سيبويه(٣): "كما تقول: مررت برجلٍ أسد أبوه، إذا كنت تريد أن تجعله شديدا، ومررت برجل مثل الأسد أبوه، إذا كنتَ تشبهه. فإن قلت: مررت بدابة أسدٌ أبوها فهو رفعٌ، لأنك إنما تخبر أن أباها هذا السبع. فإن قلت: مررتُ برجل أسدٌ أبوه على هذا المعنى رفعتَ، إلا أنك لا تجعل أباه خَلقُه كخِلقة الأسد ولا صورته. هذا لا يكون، ولكنه يجيء كالمثل. ومن قال: مررت برجلٍ أسد أبوه قال: مررت برجل مائةٍ إبله. وزعم يونس أنه لم يسمعه من ثقة".

---

(١) انظر: الكتاب ٤٣٤/١، شرح التسهيل ٣١٥/٣، شرح الكافية للرضي ٢٩٦/٢-٢٩٧، ارتشاف الضرب ١٩٢٠/٤، المساعد على تسهيل الفوائد ٤١٢/٢.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣١٥/٣، ارتشاف الضرب ١٩٢٠/٤.

(٣) الكتاب ٢٨/٢-٢٩.

٥٥ – الوصف بـ(سواء)

جمهور النحاة يشترطون في الوصف الاشتقاق[١]، وابن الحاجب [٢] لا يشترط ذلك، ويكتفي بكون الوصف دالاً على معنى في متبوعه مشتقاً كان أو لا[٣]، ووافقه ابن مالك[٤]، وإنَّما اشترط الجمهور الاشتقاق؛ ليدلَّ باشتقاقه على الحال التي اشتق منها مما لا يوجد في مشاركه في الاسم، فيتميز بذلك[٥].

ويعنون بالاشتقاق أن يكون الوصف (النعت) مشتقاً، وهو كل وصف تضمن معنى الفعل وحروفه، لفاعل أو مفعول، فالمشتق للفاعل يعم: أسماء الفاعلين، وأمثلة المبالغة، والصفة المشبة باسم الفاعل، و(أفعل) المفضل به، نحو: أنا أعلم منك؛ والمشتق للمفعول يعمّ: أسماء المفاعيل، و(أفعل) المفضل به المفعول، نحو: أنت أنجب من غيرك[٦].

ومع اشتراط الجمهور الاشتقاق إلاَّ أَنَّهم أجازوا الوصف بما فيه معنى الفعل ولو كان غير مشتق، وبهذا يكون الخلاف بين الجمهور، وابن الحاجب، وابن مالك خلافاً لفظياً.

---

(١) انظر: الفصول الخمسون ٢٣٤، شرح الكافية للرضي ٢٨٩/٢.

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٦٢٦/٢.

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي ٢٨٩/٢.

(٤) التسهيل ١٦٨.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٤٨/٣.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٣١٣/٣-٣١٤، المساعد على تسهيل الفوائد ٤٠٩/٢.

ومن الألفاظ التي أجازوا الوصف بها (سواء)، ومن أجاز الوصف بها سيبويه، ويونس، قال سيبويه[١]: "وتقول: مررت برجل سواءٌ أبوه وأمه، إذا كنت تريد أنه عدلٌ وتقول: مررت برجل سواءٌ درهمُه، كأنك قلت: مررت برجل تامٍ درهمُه. وزعم يونس أن ناسا من العرب يجرون هذا كما يجرون: مررتُ برجلٍ خَزٍّ صُفَّتُه".

٥٦ – عطف النعوت بعضها على بعض

أجاز العلماء عطف الصفات بعضها على بعض[٢]، كقولك: زَيْدٌ كَرِيمٌ وَشُجَاعٌ، وَعَمْرٌو شَاعِرٌ وَكَاتِبٌ.

ويونس لا يخالف في هذا إذ يرى جواز عطف الصفات بعضها على بعض، قال سيبويه[٣]: ". . . وزعم يونس أنك تقول: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَخِيكَ وَصَاحِبِكَ، كقول الراجز:

بِأَعْيُنٍ منها مَلِيحاتِ النُّقَبْ شَكْلِ التِّجارِ وَحَلالِ المكتَسَبْ

كذلك سمعناه من العرب، وكذلك قال مالك بن خويلد الخناعي:

يامَيَّ لا يُعْجِزُ الأيّامَ ذو حِيَدٍ في حَوْمَةِ الموتِ رَزّامٌ وفَرَّاس

(١) الكتاب ٢/٢٧.

(٢) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب ٢/٦٣٦-٦٣٧، شرح الكافية للرضي ١/٣٠٣، ١٠٢٠ التصريح بمضمون التوضيح ٢/١٢٠، شرح الأشموني ١/٢٩٧-٢٩٨.

(٣) الكتاب ٢/٦٦-٦٧.

يَحمـى الصَّـريمةَ أحـدانُ الرِّجـالِ لـه صَـيْدٌ ومُجْتَـرِئٌ بالليـل هَمَّـاس"

٥٧ – توجيه قراءة نصب (ربّ) من قوله تعالى: {الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ}

القراءة المتواترة في قوله تعالى: {الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ}[الفاتحة:٢] بجر (ربّ)، وفي قراءة(١) (ربَّ) بالفتح.

واختلف العلماء في توجيهها، فذهب سيبويه(٢)، وآخرون(٣) إلى أنها منصوبة بفعل محذوف وجوباً على التعظيم والمدح، وذهب ابن الأنباري(٤)، ومكي بن أبي طالب القيسي(٥) إلى جواز أن تكون منصوبة على المدح، أو على النداء.

وقد ردَّ العكبري(٦) النصب على النداء بأن فيه بعد، وكذلك ردَّه ابن كيسان؛ لأنه يصير كلامين(١).

---

(١) قراءة زيد بن على، كما في الكشاف للزمخشري ١٠/١، والبحر المحيط لأبي حيان ٣٤/١، ومن غير نسبة إلى قارئ في إعراب القراءات الشواذ للعكبري ٨٩/١، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ١٥/١.

(٢) الكتاب ٦٣/٢-٦٤

(٣) انظر: إعراب القرآن ١٨/١، التبيان في إعراب القرآن ١٥/١، البحر المحيط ٣٤/١،

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن ٣٥/١.

(٥) مشكل إعراب القرآن ٦٨/١.

(٦) إعراب القراءات الشواذ للعكبري ٨٩/١.

وأمّا يونس فيذهب على أنها منصوبة على التعظيم، قال سيبويه في باب ما ينتصب على التعظيم والمدح[٢]: "وأما الصفة فإن كثيرا من العرب يجعلونه صفة، فيُتبعونه الأولَ، فيقولون: أهلِ الحمد والحميد هو، وكذلك الحمد لله أهلِه: إن شئت جررت، وإن شئت نصبت. وإن شئت ابتدأت كما قال مُهلهِل:

وَلَقَدْ خَبَطْنَ بِيُوتَ يَشْكُرَ خَبطَةً أَخْوَالُنَا وهُمُ بَنُو الأَعْمَامِ

وسمعنا بعض العرب يقول: {الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبَّ الْعَالَمِينَ}، فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية".

٥٨ – هل تأتي (كيف) حرف عطف؟

ذهب عيسى بن موهب[٣]، وهشام الضرير[٤]، إلى أن (كيف) تأتي حرف عطف، مستدلاً يقول الشاعر[٥]:

إِذا قَلَّ مالُ المَرْءِ لانَتْ قَناتُه وهانَ على الأَدْنَى فكَيْفَ الأباعِدِ

(١) انظر: إعراب القرآن ١٨/١.

(٢) الكتاب ٦٢/٢-٦٣.

(٣) مغني اللبيب ١٤٤/٣.

(٤) شرح شواهد المغني ٢٧٣/٤، همع الهوامع ٢٦٥/٥.

(٥) بيت من الطويل، وقائله مجهول. انظر: مغني اللبيب ١٤٤/٣، همع الهوامع ٢٦٦/٥.

ويرى يونس أن (كيف) لا تأتي حرف عطف، قال[1]: "وتقول: مَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُسْلِمٍ، فَكَيْفَ رَجُلٌ رَاغِبٌ فِي الصَدَقَةِ؟ بمنزلة: فَأَيْنَ رَاغِبٌ فِي الصَدَقَةِ؟ وزعم يونس أن الجر خطأ؛ لأن (أَيْنَ) ونحوها يبتدأ بهن، ولا يضمر بعدهن شيء".

٥٩ – إعراب المنادى المنصوب إذا كرر مضافاً، نحو: يَا زَيْدَ زَيْدَ عَمْرٍو.

إذا كرر المنادى مضافاً، نحو: يَا زَيْد زَيْدَ عَمْرٍو، جاز في الأول الضم والنصب، أما الضم فلأنه منادى مبني، ونصب الثاني على أنه توكيد للأول، أو على إضمار أعني، أو على البدلية، أو عطف البيان، أو على أنه منادى حذف حرف النداء.

وأما النصب فمذهب سيبويه[2] أنه مضاف إلى ما بعد الاسم الثاني، وأن الثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه.

والمبرد[3] يجيز فيه وجهاً آخر، وهو أنه مضاف إلى محذوف مثل ما أضيف إليه الثاني، وأن الأصل: يَا زَيْدَ عَمْرٍو زَيْدَ عَمْرٍو، فحذف (عَمْرٍو) الأول لدلالة الثاني عليه.

---

(١) الكتاب ١/٤٣٥، وانظر: ١/٤٤١.

(٢) الكتاب ٢/٢٠٥-٢٠٦.

(٣) المقتضب ٤/٢٢٧.

وأما يونس فرأيه كرأي سيبويه بدليل أن سيبويه ذكر عن الخليل ويونس أنهما يجيزان النصب والرفع في الأول، ثم وجهه بالتوجيه السابق ولم يذكر لهما رأياً مخالفاً، قال(١): "باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة ويكون الأول بمنزلة الآخر وذلك قولك: يا زيدَ زيدَ عمرٍو، ويا زيدَ زيدَ أخينا، ويا زيدَ زيدَنا. زعم الخليل –رحمه الله– ويونس أن هذا كله سواء، وهي لغة للعرب جيدة. وقال جرير:

يـا تَـيْمَ تـيمَ عَـديّ لا أبـا لكـمُ لا يُلقيَـنّكمُ في سَـودةٍ عمـرُ"

٦٠ – تعريف لفظ (فاسق) في النداء

من الأسماء اللازمة للنداء ما كان على وزن (فُعَل) في ذم المذكر، معدولة عن (فاعل) وهي معرفة(٢)، ودليل تعريفها أنها وصفت بما فيه الألف واللام، نحو: يا فاسق الخبيث، وهذا كالمجمع عليه وهو رأي يونس، قال سيبويه(٣): "ومما يدلك على أن (يَا فَاسِقُ) معرفة قولك: يا خباثِ، ويا لكاعِ، ويا فساقِ، تريد: يا فاسقةُ، ويا خبيثةُ، ويا لكعاءُ .... ويقوى ذلك كله أن يونس زعم أنه سمع من العرب من يقول: يا فاسقُ الخبيث".

(١) الكتاب ٢/٢٠٥.

(٢) انظر: الأصول في النحو ١/٣٤٧، شرح الكافية للرضي ١/٥١٠، شرح السهيل، أوضح المسالك ٣٤٧.

(٣) الكتاب ٢/١٩٨-١٩٩.

٦١ – (أجمعون) إذا أكد بها المنادى المفرد العلم، فإنه يجوز فيها الرفع والنصب على التبعية، ولا يجوز فيها القطع

نعت المنادى المبني، إذا كان مفرداً يجوز فيه الرفع والنصب[١]، نحو: يَا زَيْدُ الطَوْيلُ، الطَوِيلَ، النصب إما على الإتباع على المحل، وإما بفعل محذوف، تقديره أعني[٢].

أما التوكيد المعنوي بـ(أَجْمَعُون)، نحو: يا تميمُ أَجْمَعُونَ وأَجْمَعِين، فإن النصب لا يكون إلا على التبعية، ويمتنع النصب على القطع؛ لأنه لا يصح أن يقال: أعني أجمعين، وهذا رأي يونس، قال[٣]: "وأما يَا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ، فأنت فيه بالخيار، إن شئت قلت: أجمعون، وإن شئت قلت: أَجْمَعِين، ولا ينتصب على (أعني)، من قبل أنه مُحال أن تقول: أعني أجمعين. ويدلّك على أن (أجمعين) ينتصب لأنه وصفٌ لمنصوب قول يونس: المعنى في الرفع والنصب واحدٌ".

---

(١) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٣٣٤/١، شرح التسهيل لابن مالك ٤٠٢/٣، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٢٧١/٣، موصل النبيل إلى نحو التسهيل ١١٨١.

(٢) الكتاب ١٨٤/٢، الأصول في النحو ٣٣٤/١، شرح المفصل لابن يعيش ٣٢٧/١.

(٣) الكتاب ١٨٤/٢.

٦٢ – حكم البدل في النداء حكم المنادى المستقل

إذا أبدل من المنادى فإنه يأخذ حكم المنادى المستقل(١)، نحو: يَا غُلامُ زَيْدُ اقْبِلْ، ويَا أَخَانَا زَيْدُ، ويَا زَيْدُ أَخَانَا، وهذا رأي يونس، فقد قال سيبويه(٢): "قلت: أرأيت قول العرب: يَا أَخَانَا زيداً أقبل؟ قال(٣): عطفوه على هذا المنصوب فصار نصباً مثله، وهو الأصل؛ لأنه منصوب في موضع نصبٍ. وقال قوم: يَا أَخَانَا زَيْدُ. وقد زعم يونس أن أبا عمرو كان يقوله، وهو قول أهل المدينة، قال: هذا بمنزلة قولنا: يَا زَيْدُ، كما كان قولُه: يَا زَيدُ أَخَانَا، بمنزلة: يَا أَخَانَا، فيُحملُ وصفُ المضاف إذا كان مفرَداً بمنزلته إذا كان منادى. ويا أخانا زيداً أكثرُ في كلام العرب".

٦٣ – حكم عطف البيان في النداء

إذا عطف على المنادى المبني عطف بيان فإنه يجوز فيه الإتباع على اللفظ، نحو: يَا زَيْدُ زَيْدُ الطَوِيلُ، وعلى المحل، نحو: يَا زَيْدُ زَيْداً الطَوِيلَ(٤)، وهذا كالمجمع عليه وهو رأي يونس، قال سيبويه(٥): "وتقول: يا زيدُ زيدُ

---

(١) انظر: الأصول في النحو ٣٤٣/١، شرح المفصل لابن يعيش ٣٢٩/١، شرح التسهيل لابن مالك ٤٠١/٣،

(٢) الكتاب ١٨٤/٢–١٨٥.

(٣) القائل الخليل.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٤٠٢/٣، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٢٧١/٣، موصل النبيل إلى نحو التسهيل ١١٨١.

(٥) الكتاب ١٨٥/٢.

الطويل، وهو قول أبي عمرو. وزعم يونس أن رؤبة كان يقول: يا زيدُ زيداً الطويلَ".

٦٤ – سبب حذف التنوين من العلم الموصوف بـ(ابن، وابنة، وبنت)

يحذف التنوين من العلم الموصوف بـ(ابن) مضافاً إلى علم، نحو: هَذَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو، وكذلك (ابْنَة)، و(بِنْت)، نحو: هَذِهِ هِنْدُ ابْنَةُ عَمْرٍو، هَذِهِ هِنْدُ بِنْتُ عَمْرٍو، فيمن نون (هند).

وسبب ذلك كثرة الاستعمال، ولأنك جعلت الاسمين كالاسم الواحد، وهذا رأي أبي عمرو بن العلاء(١)، وسيبويه(٢)، وابن السراج(٣)، وابن جني(٤)، الرضي(٥).

وذهب يونس إلى أن سبب عدم التنوين هو التقاء الساكنين، بدليل أن العرب تنون إذا لم يوجد ساكنان كما في (بنت) في نحو: هَذِهِ هِنْدُ بِنْتُ عَمْرٍو، فيمن نون (هند)، قال سيبويه(٦): "قال يونس: من صرف هنداً، قال:

---

(١) الكتاب ٥٠٦/٣

(٢) الكتاب ٢٠٤/٢.

(٣) الأصول في النحو ٣٤٥/١.

(٤) سر صناعة الإعراب ٥٢٦/٢–٥٢٧.

(٥) شرح الكافي للرضي ١٤٣٨/٢.

(٦) الكتاب ٥٠٣/٣، وانظر: ٢٠٤/٢–٢٠٥.

هَذِهِ هَنْدٌ بِنْتُ زَيْدٍ، فنون هنداً؛ لأن هذا موضع لا يتغير فيه الساكن، ولم تدركه علة، وهكذا سمعنا من العرب".

٦٥ – أحكام المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

المنادى المضافُ إلى ياءِ المتكلمِ[(١)] على ثلاثة أنواعٍ: اسمٍ صحيحِ الآخرِ، واسمٍ مُعتلِّ الآخرِ، وصفةٍ.

فالاسم الصحيح الآخر، يجوز فيه ست لغات:

١. حذف ياءِ المتكلمِ والاكتفاءُ بالكسرةِ التي قبلَها، نحو: يَا غُلامِ، ومنه قوله تعالى {يا عبادِ فاتَّقُون}[الزمر:١٦].

٢. إثباتها ساكنةً، نحو: يَا غُلامِيْ، ومنه قوله عزَّ وجلَّ: {يَا عِبَادِي لا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ}[الزخرف:٦٨]

٣. إثباتها مفتوحةً، نحو: يَا غُلامِيَ، ومنه قوله عزَّ وجلَّ: {يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ}[الزمر:٥٣].

٤. قلبها ألفاً والكسرة فتحة، نحو: يَا غُلامَا، ومنه قوله تعالى: {أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ}[الزمر:٥٦]

---

(١) انظر أحكامه في: الكتاب ٢٠٩/٢، المقتضب ٢٤٥/٤، الأصول في النحو ٣٤٠/١، شرح المفصل لابن يعيش ٣٤٩/١، شرح الكافية للرضي ٤٦٤/١، التصريح بمضمون التوضيح ٢٣٢/٢، همع الهوامع ٣٠٠/٤.

٥. قلبها ألفاً والكسرة فتحة، وحذف الألف، نحو: يَا غُلامَ، ومنه قول الشاعر[١]:

وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِي بِلَهْفَ وَلا بِلَيْتَ وَلا لَوْ أَنِّي

٦. الاكتفاء من الإضافة بنيتها، وضم الاسم كما تضم المفردات، نحو: يَا رَبُّ اغْفِرْ لِي.

وإذا كان المضاف (أب) أو (أم) جاز فيه أربع لغات أخرى:

٧. تعويض تاء التأنيث عن ياء المتكلم مع كسرها، نحو: يَا أَبَتِ، ويَا أُمَّتِ.

٨. تعويض تاء التأنيث عن ياء المتكلم مع فتحها، نحو: يَا أَبَتَ، ويَا أُمَّتَ.

٩. تعويض تاء التأنيث عن ياء المتكلم مع ضمها، نحو: يَا أَبَتُ، ويَا أُمَّتُ.

١٠. تعويض تاء التأنيث عن ياء المتكلم مع فتحها وزيادة ألف بعدها، نحو: يَا أَبَتَا، ويَا أُمَّتَا.

وأما الاسم المعتل الآخر، فيجب إثباتُ الياءِ مفتوحةً لا غيرُ، نحو: يَا فَتَايَ، يَا قَاضِيَّ.

---

(١) البيت من الوافر، انظر: سر صناعة الإعراب ٥٢١/٢، أوضح المسالك ٣٤٤، التصريح بمضمون التوضيح ٢٣٣/٢.

وأما الصفة (وهي هنا: اسمُ الفاعل، واسمُ المفعولِ، ومبالغةُ اسمِ الفاعل)، فيها لغتان:

١. إثباتُ الياء ساكنةً، نحو: يا مكرميْ.

٢. إثباتُ الياء مفتوحةً، نحو: يا مُكرمِيَ.

ويونس يرى جميع اللغات في الاسم الصحيح الآخر عدا اللغة الخامسة، وهي قلب الياء ألفاً والكسرة فتحة، وحذف الألف، نحو: يَا غُلامَ، وذلك لأن سيبويه ذكر هذه اللغات، وشرحها وعلل لها، في باب إضافة المنادى إلى نفسك(١)، ثم قال في نهاية باب الذي يليه(٢): "وجميع ما وصفناه من هذه اللغات سمعناه من الخليل –رحمه الله– ويونس عن العرب".

٦٦ – أحكام المنادى المضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم

المنادى المضافُ إلى مضاف لياءِ المتكلمِ(٣) يجب ثبوت ياء المتكلم معه، نحو: يَا ابْنَ أَخِي، ويَا غُلامَ غُلامِي، وهي إما ساكنة أو مفتوحة. إلا إن كان (ابن أمّ) أو (ابن عمّ) فإنه يجوز فيه لغات أخرى:

---

(١) الكتاب ٢/٢٠٩-٢١٣.

(٢) الكتاب ٢/٢١٤.

(٣) انظر أحكامه في: المقتضب ٤/٢٥٠، الأصول في النحو ١/٣٤١، شرح المفصل لابن يعيش ١/٣٥٥، شرح التسهيل لابن مالك ٣/٤٠٥، شرح الكافية للرضي ١/٤٦٨، أوضح المسالك ٣٤٥، التصريح بمضمون التوضيح ٢/٢٣٧، همع الهوامع ٤/٣٠١.

١. حذف الياء والاكتفاء بالكسرة، نحو: يَا ابْنَ أُمِّ، ويَا ابْنَ عَمَّ.

٢. حذف الياء وقلب الكسرة فتحة، نحو: يَا ابْنَ أُمَّ، ويَا ابْنَ عَمَّ.

٣. قلب الياء ألفاً، والكسرة فتحة، نحو: يَا ابْنَ أُمَّا، ويَا ابْنَ عَمَّا.

ويونس يرى جميع هذه اللغات في الاسم المضاف إلى مضاف لياء المتكلم، وذلك لأن سيبويه ذكر هذه اللغات، وشرحها وعلل لها، في باب ما تضيف إليه ويكون مضافا إليك قبل المضاف إليه(١)، ثم قال في نهايته(٢): "وجميع ما وصفناه من هذه اللغات سمعناه من الخليل –رحمه الله– ويونس عن العرب".

٦٧ – نصب (شاعراً) في قول الشاعر: يا شاعراً لا شاعرَ اليَوْمَ مِثْلَهُ

اختلف العلماء في نصب (شاعراً) في قول قول الصلتان العبدي:

يَـا شَـاعِراً لا شَـاعِرَ اليَـوْمَ مِثْلَـهُ جَرِيـرٌ ولكـنْ في كُلَيْـبٍ تَواضُـعُ

فذهب الخليل، ويونس، وسيبويه، إلى أنه منصوب بفعل محذوف على الاختصاص والتعجب، ومنعوا أن يكون منادى؛ لأنه نكرة مقصود به شاعر معين، وهو جرير، فكان حقّه أن يبنى، فلمَّا نصبه لم يصح جعله منادى(٣)،

(١) الكتاب ٢١٣-٢١٤

(٢) الكتاب ٢١٤

(٣) انظر: المقتضب ٢١٥/٤، شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٤٥٩-٤٦٠، تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب ٣٢٤.

قال سيبويه[١]: "وسألت الخليل –رحمه الله– ويونس عن نصب قول الصلتان العبدي:

يَـا شَـاعِراً لا شَـاعِرَ اليَـوْمَ مِثْلَـهُ جَرِيـرٌ ولكـنْ في كُلَيْـبٍ تَواضُـعُ

فزعما أنه غير منادى، وإنما انتصب على إضمار، كأنه قال: يَا قَائِلَ الشِّعْرِ شَاعِراً، وفيه معنى حسبك به شاعراً، كأنه حيث نادى قال: حسبك به، ولكنه أضمر، كما أضمروا في قوله: تالله رجلاً، وما أشبهه مما ستجده في الكتاب إن شاء الله عز وجل".

وذهب الأعلم الشنتمري[٢] إلى أنه منادى، وأنه جاء نكرة فيه معنى المعرفة لأنه موصوف بالجملة التي بعده، فيكون شبيهاً بالمضاف، ووافقه على ذلك الرضي[٣].

٦٨ – حذف التاء المبدلة من (الياء) للترخيم في نداء الأم.

من اللغات الجائزة في نداء (الأب) و(الأم) زيادة تاء عوضاً على الياء في نحو: يَا أَبَتَ، ويا أُمَّةَ، وهذه التاء يجوز حذفها في الترخيم الأم، فيقال: يَا أُمَّ[٤].

---

(١) الكتاب ٢/٢٣٦-٢٣٧.

(٢) تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب ٣٢٤.

(٣) شرح الكافية للرضي ١/٤٢٠.

(٤) انظر: الكتاب ٢/٢١٣، المقتضب ٤/٢٦٣، الأصول في النحو ١/٣٤١، شرح الكافية للرضي ١/٤٦٧.

ويونس يرى صحة هذا الترخيم، قال سيبويه[1]: "وحدّثنا يونس أن بعض العرب يقول: يَا أُمَّ لا تَفْعَلِي، جعلوا هذه الهاء بمنزلة هاء طلحة إذ قالوا: يَا طَلْحَ أَقْبِلْ؛ لأنهم رأوها متحركةً بمنزلة هاء طلحة فحذفوها، ولا يجوز ذلك في غير الأم من المضاف".

٦٩ – إلحاق الألف في الندبة جوازاً

المندوب هو المتفجع عليه أو المتوجع منه، وحكمه حكم المنادى فيبنى مفرداً، نحو: وَازَيْدُ، وينصب مضافاً، نحو: وَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، إلا أنه لا يكون نكرة[2].

ويجوز إلحاق المندوب ألفاً في آخره، تسمى ألف الندبة، وليس الإلحاق بواجب[3].

---

(١) الكتاب ٢١٣/٢. روى بعض العلماء أن يونس يحكي عن العرب: يَا أُمُّ لا تَفْعَلِي، بضم (أُمُّ)، والذي في الكتاب بالفتح، وقد خرجها سيبويه كما مر على الترخيم، ولم أجد رواية الضم في الكتب.

انظر: شرح الكافية الشافية ١٣٢٣/٣، شرح ابن الناظم ٥٨٠، التصريح بمضمون التوضيح ٢٣٣/٢، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢٨٤/٣.

(٢) انظر أحكام الندبة في: المقتضب ٢٦٨/٤، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٤٢، شرح المفصل لابن يعيش ٣٥٨، شرح التسهيل لابن مالك ٤١٥/٣، .

(٣) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٤٢، شرح المفصل لابن يعيش ٣٥٨، شرح التسهيل لابن مالك ٤١٥/٣، شرح الكافية للرضي ٤٩٥/١.

ويرى يونس أن هذه الألف ليست واجبة، قال سيبويه[١]: "وإذا لم تُلحق الألفَ قلت: وَازَيْدُ، إذا لم تُضف، ووازيدِ، إذا أضفت، وإن شئت قلت: وَازَيْدِي. والإلحاق وغير الإلحاق عربي فيما زعم الخليل –رحمه الله– ويونس".

٧٠ – جواز إلحاق ألف الندبة صفة المندوب

اختلف العلماء في جواز إلحاق صفة المندوب ألف الندبة[٢]، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز، واحتجوا بأن علامة الندبة إنما تلقى على ما يلحقه تنبيه النداء لمد الصوت، وليس ذلك موجودا في الصفة؛ لأنها لا يلزم ذكرها مع الموصوف، فوجب أن لا يجوز.

وذهب الكوفيون[٣]، وابن مالك[٤] إلى أنه يجوز أن تلقى علامة الندبة على الصفة، نحو: وَازَيْدُ الظَرِيفَاه، واحتجوا بما يأتي:

١– بأنه يجوز أن تلحق علامة الندبة المضاف إليه، نحو: وَاعَبْدَ زَيْدَاه، وَاغُلامَ عَمْراه، فكذلك هاهنا؛ لأن الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع

---

(١) الكتاب ٢/٢٢١.

(٢) انظر: الكتاب ٢/٢٢٥، المقتضب ٤/٢٧٥، الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٦٤–٣٦٥، أسرار العربية ٢٤٥، شرح المفصل لابن يعيش ٣٥٩.

(٣) انظر: الكتاب ٢/٢٢٥، الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٦٤–٣٦٥، أسرار العربية ٢٤٥، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٤٢، شرح التسهيل لابن مالك ٤١٦، شرح الكافية للرضي ١/٥٠٣.

(٤) شرح التسهيل ٣/٤١٦.

المضاف إليه فإذا جاز أن تلقي علامة الندبة على المضاف إليه فكذلك يجوز أن تلقى على الصفة.

٢- ما روى عن بعض العرب أنه ضاع منه جمجمتان أي قدحان فقال: واجُمجمتيّ الشّاميّتيْناه وألقى علامة الندبة على الصفة فدل على ما قلناه.

وذهب يونس إلى جواز أن تلحق الألف صفة المندوب؛ لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد، قال سيبويه(١): "وأما يونس فيلحق الصفة الألف، فيقول: وازيدُ الظريفاه، واجُمجمتيّ الشّاميّتيْناه".

٧١ – عدم جواز ندبة النكرة

اختلف العلماء في جواز ندبة النكرة، فذهب البصريون(٢) إلى عدم جواز ندبة النكرة، قال سيبويه(٣): "هذا باب ما لا يجوز أن يُندب، وذلك قولك: وارَجُلاه ويا رُجلاه".

واحتجوا بأن الاسم النكرة مبهم لا يخص واحداً بعينه، والمقصود بالندبة أن يظهر النادب عذره في تفجعه على المندوب؛ ليساعد في تفجعه، فيحصل التأسي بذلك، فيخف ما به من المصيبة، وذلك إنما يحصل بندبة

---

(١) الكتاب ٢/٢٢٦.

(٢) انظر: المقتضب ٤/٢٦٨، الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٦٢-٣٦٤، شرح المفصل لابن يعيش ٣٦٠، شرح التسهيل لابن مالك ٣/٤١٤، التصريح بمضمون التوضيح ٢/٢٤٧.

(٣) الكتاب ٢/٢٢٧.

المعرفة لا بندبة النكرة، وإذا كان ندبة النكرة ليس فيها فائدة وجب أن تكون غير جائزة.

وأجاز الكوفيون(١) ندبة النكرة واحتجوا بأن النكرة يقرب من المعرفة بالإشارة، نحو: وَارَاكِبَاه، فجازت ندبته كالمعرفة.

ويرى يونس عدم صحة ندبة النكرة موافقاً البصريين، قال سيبويه(٢): "هذا باب ما لا يجوز أن يُندب، وذلك قولك: وارَجُلاه، ويا رُجلاه. وزعم الخليل –رحمه الله – ويونس أنه قبيح، وأنه لا يقال".

٧٢ – دخول نون التوكيد على الفعل بعد أدوات العرض

من مواضع دخول نون التوكيد على الفعل المضارع إذا سبق بأداة عرض، نحو: هَلاَّ تَقَولَنَّ، وأَلا تَقُولَنَّ(٣).

وهذا رأي يونس، قال سيبويه(٤): "وزعم يونس أنك تقول: هَلاَّ تَقَولَنَّ، وأَلا تَقُولَنَّ، وهذا أقرب؛ لأنك تعرض فكأنك قلت: افعل؛ لأنه استفهام فيه معنى العرض".

---

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٦٢-٣٦٤.

(٢) الكتاب ٢٢٧/٢.

(٣) انظر: الأصول في النحو ٢٠٠/٢، شرح السيرافي للكتاب ٢٥٠/٤، شرح المفصل لابن يعيش ١٦٧/٥، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٩٢١/٨، التصريح بمضمون التوضيح ٣٠٢/٢.

(٤) الكتاب ٥١٤/٣.

٧٣ – دخول نون التوكيد على الفعل بعد (ما) الزائدة

من مواضع دخول نون التوكيد على الفعل المضارع إذا وقع بعد (ما) الزائدة، نحو: رُبَّمَا تَقُولَنَّ ذَلكَ، كَثُرَ مَا تَقُولَنَّ ذَلِكَ، حَيْثُمَا تَكُونَنَّ آتِكَ؛ وذلك لأنهم شبهوها بلام القسم(١).

وهذا رأي يونس، قال سيبويه(٢): "وزعم يونس أنهم يقولون: رُبَّمَا تَقُولَنَّ ذَاكَ، كَثُرَ مَا تَقُولَنَّ ذَاكَ؛ لأنه فعلٌ غير واجب، ولا يقع بعد هذه الحروف إلّا و(ما) له لازمة، فأشبهت عندهم لام القسم".

٧٤ – دخول نون التوكيد الخفيفة على الفعل المسند لألف الاثنين ونون النسوة

جمهور البصريين على أن الفعل المسند لألف الاثنين، أو نون النسوة لا تدخله نون التوكيد الخفيفة، وذلك لأنه فيه التقاء الساكنين على غير حده، وذهب الكوفيون إلى جواز دخولها عليهما، نحو: اضربَانْ زيدًا، واضْرِبْنَانْ

---

(١) انظر: المقتضب ١٥/٣، الأصول في النحو ٢٠٠/٢، شرح السيرافي للكتاب ٢٥١/٤، شرح المفصل لابن يعيش ١٦٩/٥، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٩٢٥/٨، التصريح بمضمون التوضيح ٣٠٣/٢.

(٢) الكتاب ٥١٨/٣.

عَمرًا، مستدلين بوقوع الساكن بعد الألف من غير الإدغام في نحو قراءة نافع: {مَحْيَايْ وَمَمَاتِيْ} بسكون الياء[١].

وأما يونس فيرى جواز دخول نون التوكيد الخفيفة على الفعل المسند لألف الاثنين، أو نون النسوة، قال سيبويه[٢]: "وإذا أردت الخفيفة في فعل جميع النساء قلت في الوقف والوصل اضربن زيدا وليضربن زيداً يكون بمنزلته إذا لم ترد الخفيفة وتحذف الألف التي في قولك: اضربنان؛ لأنها ليست باسم كألف اضربا، وإنما جئت بها كراهية النونات، فلما أمنت النون لم تحتج إليها فتركتها، كما أثبت نون الاثنين في الرفع إذا أمنت النون؛ وذلك لأنها لم تكن لتثبت مع نون الجميع كراهية التقائهما، ولا بعد الألف كما لم تثبت في الاثنين فلما استغنوا عنها تركوها. وأما يونس وناسٌ من النحويين فيقولون: اضْرِبَانْ زَيْداً، واضْرِبْنَانْ زَيْداً، فهذا لم تقله العرب وليس له نظير في كلامها لا يقع بعد الألف ساكنٌ إلا أن يدغم".

---

(١) انظر: المقتضب ٢٣/٣، الأصول في النحو ٢٠٣/٢، شرح السيرافي للكتاب ٢٥٩/٤، الخصائص ٩٣/١، شرح الكافي للرضي ١٤٥٠/٢، أوضح المسالك ٣٧٤، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ١٦٨/٣.

(٢) الكتاب ٥٢٧/٣.

٧٥ – منع صرف الاسم المركب إذا جعل اسماً واحداً

من الأسباب التي تمنع من الصرف العلمية والتركيب، فكل علم ركب تركيب مزج منع من الصرف، نحو: حضر موت، وبعلبك، ومعدي كرب[١].

وهذا رأي يونس، قال سيبويه[٢]: "وأما معد يكرب ففيه لغات منهم من يقول معد يكربٍ فيضيف ومنهم من يقول معد يكرب فيضيف ولا يصرف يجعل كرب اسماً مؤنثاً. ومنهم من يقول معد يكرب فيجعله اسماً واحداً فقلت ليونس: هلا صرفوه إذ جعلوه اسماً واحداً وهو عربي؟ فقال: ليس شيءٌ يجتمع من شيئين فيجعل اسماً سمي به واحدٌ إلا لم يصرف، وإنما استثقلوا صرف هذا؛ لأنه ليس أصل بناء الأسماء يدلك على هذا قلته في كلامهم في الشيء الذي يلزم كل من كان من أمته ما لزمه. فلما لم يكن هذا البناء أصلاً ولا متمكنا كرهوا أن يجعلوه بمنزلة المتمكن الجاري على الأصل فتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجمي وهو مصروف في النكرة، كما تركوا صرف إبراهيم وإسماعيل؛ لأنهما لم يجيئا على مثال ما لا يصرف في النكرة كأحمر، وليس بمثال يخرج إليه الواحد للجميع، نحو: مساجد، ومفاتيح، وليس بزيادة لحقت لمعنىً كألف حبلى، وإنما هي كلمة كهاء التأنيث، فثقلت في المعرفة إذ لم يكن أصل بناء الواحد؛ لأن المعرفة أثقل من النكرة. كما تركوا صرف الهاء في المعرفة وصرفوها في النكرة لما ذكرت لك. فإنما معد

---

(١) انظر: الأصول في النحو ٩٢/٢، ما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٢، أوضح المسالك ٣٨١، همع الهوامع ١٠٣/١،

(٢) الكتاب ٢٩٦/٣-٢٩٧.

يكرب واحدٌ كطلحة، وإنما بني ليلحق بالواحد الأول المتمكن، فثقل في المعرفة لما ذكرت لك، ولم يحتمل ترك الصرف في النكرة".

٧٦ – صرف العمل المؤنث الثلاثي إذا كان ساكن الوسط

من موانع الصرف أن يكون الاسم علماً لمؤنث، ويستثنى من ذلك الثلاثي إذا كان ساكن الوسط، ولم يكن أعجمياً، ولا منقولاً من اسم مذكر، فإنه يجوز صرفه ومنعه من الصرف(١)، نحو هند، ودعد.

وذهب الزجاج إلى وجوب منع ساكن الوسط وإن لم يكن أعجمياً، ولا منقولاً من اسم مذكر، معللاً بأن السكون لا يغير حكماً أوجبه اجتماع علتين(٢).

وأما يونس فذهب إلى جواز صرفه، وخرج تنوين (ميّ) في قول الشاعر:

دِيـــارَ مَيَّـــةَ إذ مَـــي مُـــاعِفَةٌ ولا يَـرى مثلَهـا عُجْـمٌ ولا عَـرَبُ

على أنه اسم لمحبوبته، ونونه، قال سيبويه(٣): "وأمَّا قول ذي الرمة:

ديـــارَ مَيَّـــةَ إذْ مَـــي تُـــاعِفُنا ولا يَـرى مِثْلَهـا عُجْـمٌ ولا عَـربُ

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٩٣/١، شرح الكافية للرضي ١٣٦/١، التصريح بمضمون التوضيح ٣٣١/٢.

(٢) انظر: ما ينصرف ومالا ينصرف ٥٠.

(٣) الكتاب ٢٤٧/٢.

فزعم يونس أنه كان يسميها مرة: ميَّة، ومرة: ميّاً، ويجعل كل واحد من الاسمين اسما لها في النداء وفي غيره".

٧٧ – يمنع صرف الاسم إذا كان على وزن يغلب في الفعل

مما يمنع فيه صرف الاسم العلمية ووزن الفعل، والوزن المؤثر في ذلك ما كان غالباً في الفعل، نحو: إِثْمِد، وإِصْبَع، وأُبْلُمٍ؛ لأن هذا الوزن أكثر في الفعل، نحو: اِضْرِب، واِصْنَع، أُقْتُل(١).

وهذا رأي يونس، قال سيبويه(٢): "وإذا سمّيت رجلا بإِثْمِد لم تصرفه، لأنَّه يشبه اِضْرِب، وإذا سميّت رجلاً بإِصْبَع لم تصرفه، لأنه يشبه اِصْنَع. وإن سمّيته بأُبْلُم لم تصرفه، لأنه يشبه أُقْتُل. ولا تحتاج في هذا إلى ما احتجت إليه في ترتبٍ وأشباهها لأنَّها ألفٌ. وهذا قول الخليل ويونس".

٧٨ – صرف الاسم المنقول من الفعل إذا لم يكن على الأوزان الخاصة بالفعل أو الغالبة فيه، أو في أوله زيادة خاصة بالفعل

إذا كان الاسم منقولاً من فعل، وكان على وزن مشترك بين الفعل والاسم، فإنه لا يمنع صرفه، نحو: (ضَارِبْ) و(ضَارَبَ) و(ضَرَبَ)(٣).

---

(١) انظر: الكتاب ٢٤٥/٤، ٣٥١، الأصول ١٨٧/٣، ما ينصرف وما لا ينصرف ١٤، شرح الكافية للرضي ١٧٥/١، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٤٦٤/٣.

(٢) الكتاب ١٩٧/٣.

(٣) انظر: الكتاب ٢٠٦/٣، شرح السيرافي للكتاب ٤٧٠/٣، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٤٦٥/٣، همع الهوامع ٩٨/١.

وذهب عيسى بن عمر[١] إلى منعه من الصرف، محتجاً بقول الشاعر[٢]:

أنَــا ابــنُ جَــلا وَطَــلاّعُ الثَّنايَــا متَــى أضَــعِ العِمامَــةَ تَعرِفُــوني

حيث لم يصرف (جَلا)، وأجيب بأنه محكي، لا ممنوع من الصرف، ف(جَلا) جملة من فعل وفاعل[٣].

وأما يونس فيرى أنه مصروف[٤]، قال سيبويه[٥]: "هذا باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلاً، زعم يونس: أنّك إذا سمّيت رجلاً بضارب من قولك: ضارب، وأنت تأمر، فهو مصروف. وكذلك إن سمّيته ضارب، وكذلك ضرب. وهو قول أبي عمرو والخليل، وذلك لأنَّها حيث صارت اسماً في موضع الاسم المجرور والمنصوب والمرفوع، ولم تجيء في أوائلها الزوائد التي ليس في الأصل عندهم أن تكون في أوائل الأسماء إذا كانت على بناء الفعل غلبت الأسماء عليها إذا أشبهتها في البناء وصارت أوائلها

(١) انظر: الكتاب ٢٠٦/٣

(٢) البيت من الوافر، لسُحَيْم بن وَثِيلٍ الرِياحيّ. انظر: الكتاب ٢٠٧/٣.

(٣) انظر: الكتاب ٢٠٧/٣، شرح السيرافي للكتاب ٤٧٠/٣، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٤٦٥/٣، همع الهوامع ٩٨/١.

(٤) ذكر السيوطي في همع الهوامع (٩٨/١): أن مذهب يونس عدم الصرف، وهو مخالف لما نقل عنه سيبويه هنا.

(٥) الكتاب ٢٠٦/٣.

الأوائل التي هي في الأصل للأسماء، فصارت بمنزلة ضارب الذي هو اسم، وبمنزلة حجرٍ وتابلٍ".

٧٩ – صرف الممنوع من الصرف إذا تغير بناؤه بالتصغير

إذا كان أحد أسباب منع الاسم من الصرف يتعلق ببنائه، ثم تغير هذا البناء صرف الاسم، وذلك نحو: سرحان، فإن سبب بناءه مع العلمية زيادة الألف والنون، فإذا صغرته، قلت فيه: سريحين، زالت الألف، صرف[١].

وهذا رأي يونس، قال سيبويه[٢]: "فإذا حقّرت سرحان اسم رجل فقلت: سريحينٌ صرفته، لأن آخره الآن لا يشبه آخر غضبان، لأنّك تقول في تصغير غضبان: غضيبان؛ ويصير بمنزلة غسلين وسنين فيمن قال: هذه سنينٌ كما ترى. ولو كنت تدع صرف كل نون زائدة لتركت صرف رعشنٍ، ولكنك إنَّما تدع صرف ما آخره كآخر غضبان، كما تدع صرف ما كان على مثال الفعل إذا كانت الزيادة في أوله. فإذا قلت: إصليت صرفته لأنه لا يشبه الأفعال، فكذلك صرفت هذا لأن آخره لا يشبه آخر غضبان إذا صغّرته. وهذا قول أبي عمروٍ والخليل ويونس".

---

(١) انظر: الكتاب ٢١٧/٣، المقتضب ٣٣٧/٣، الأصول في النحو ٨٦/٢، شرح السيرافي للكتاب، شرح الكافية الشافية ١٥٠٣/٣، ٤٨٢/٣، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤٠٧٦/٨، همع الهوامع ١١٨/١.

(٢) الكتاب ٢١٧/٣.

٨٠ – صرف الاسم المذكر الثلاثي المنقول سواء أكان أعجمياً، أو عربياً، أو مؤنثاً.

كل اسم مذكر بني على ثلاثة أحرف فهو مصروف سواء كان أصلياً، أو منقولاً من المؤنث، أو الأعجمي، إلا ما كان منقولاً من الفعل، أو فيه زيادة خاصة بالفعل، نحو: أعد، ونعد، ويعد، وتعد[١]. قال السيرافي[٢]: "كل سمي بثلاثة أحرف، ليس فيه حرف التأنيث، فهو مصروف كائناً ما كان، أعجمياً، أو عربياً، أو مؤنثاً، إلا (فعل) مشتقاً من الفعل، أو يكون في أوله زيادة فيكون كأجد، وتضع، ونضع، وأضع، أو يكون كضرب، وذلك كرجل سميته بـ(قَدَم)، أو (فِهر) أو (أذن) وهن مؤنثات ..... وإنما انصرف المسمى بالمؤنث على ثلاثة أحرف؛ لأنه قد أشبه المذكر، وذلك أن ما كان على ثلاثة أحرف من المؤنث، إذا صغرناه قبل التسمية، ألحقنا هاء التأنيث، وإن لم يكن في الاسم هاء، كقولهم: عين وعيينة، وأذن وأذينة، وقدم وقديمة، فإذا سميناهن، رجلاً قلنا: قديم، وعيين، وأذين، فلما كنا نرد الهاء في الثلاثة كأن تقدير الاسم فيه هاء محذوفة، فإذا سمينا به لم نرد الهاء؛ لأن الاسم صار مذكراً وإن لم تسم به رددنا الهاء التي في التصغير."

---

(١) انظر: المقتضب ٣٥٢/٣، الأصول في النحو ٨١/٢، ١٠٠، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤٠١٤/٨، همع الهوامع ١٠٤/١، ١٠٩، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٤٦٠/٣.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٤٨٥/٣.

وذهب الفراء وثعلب[1]، إلى منع ما سمي به مذكر من الثلاثي مما أصله مؤنثاً؛ للتعريف، والتعليق على ما لا يشاكله في الثقل. ووافقهم ابن خروف[2] في ما كان متحرك الوسط، نحو: قدم، يمنع من الصرف؛ لأن حركة العين قامت مقام الحرف الرابع.

وأما يونس فيرى صرفه مطلقاً، قال سيبويه[3]: "كل مذكر سمي بثلاثة أحرف ليس فيه حرف التأنيث فهو مصروف كائناً ما كان أعجمياً أو عربياً أو مؤنثاً إلا (فعل) مشتقاً من الفعل أو يكون في أوله زيادة فيكون كـ(يجد) و(يضع)، أو يكون كضرب لا يشبه الأسماء وذلك أن المذكر أشد تمكنا فلذلك كان أحمل للتنوين فاحتمل ذلك فيما كان على ثلاثة أحرف لأنه ليس شيء من الأبنية أقل حروفا منه فاحتمل التنوين لخفته ولتمكنه في الكلام. ولو سمّيت رجلا قدماً أو حشاً صرفته. فإن حّقرته قلت: قديمٌ فهو مصروف، وذلك لاستخفافهم هذا التحقير كما استخفّوا الثلاثة؛ لأنَّ هذا لا يكون إلَّا تحقير أقلَّ العدد، وليس محقَّر أقلُّ حروفا منه، فصار كغير المحَّقر الذي هو أقُّل ما كان غير محَّقر حروفا. وهذا قول العرب والخليل ويونس".

---

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤٠١٤/٨، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٤٦٠/٣، همع الهوامع ١٠٩/١.

(٢) التذييل والتكميل ٣٥٤/٦، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤٠١٤/٨، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٤٦٠/٣، همع الهوامع ١١٠/١.

(٣) الكتاب ٢٢١/٣.

٨١ – الاسم الثلاثي الساكن الوسط المنقول من مذكر إلى مؤنث

يمنع الاسم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط المنقول من مذكر من الصرف، نحو: زيد، وعمرو، إذا سميت بهما امرأة(١).

وذهب عيسى بن عمر(٢)، وأبو زيد(٣)، والجرمي(٤)، والمبرد(٥) إلى جواز الصرف وعدمه.

وأما يونس فيرى وجوب المنع(٦)، قال سيبويه(٧): "فإن سميت المؤنث بعمرو أو زيد لم يجز الصرف، هذا قول ابن أبي إسحاق، وأبي عمرو فيما

---

(١) انظر: الكتاب ٢٤٢/٣، المقتضب ٣٥١/٣، ما ينصرف وما لا ينصرف ٥١، شرح السيرافي للكتاب ٤٨٥/٣، شرح الكافية الشافية ١٤٩١/٣، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤٠٠٥/٨، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٤٥٨/٣.

(٢) انظر: الكتاب ٢٤٢/٣، ٢٨١، المقتضب ٣٥١/٣، ما ينصرف وما لا ينصرف ٥١، شرح الكافية الشافية ١٤٩١/٣، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤٠٠٥/٨

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ١٤٩١/٣، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٤٥٨/٣.

(٤) انظر: المقتضب ٣٥١/٣، شرح الكافية الشافية ١٤٩١/٣.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ١٤٩١/٣، همع الهوامع ١٠٩/١، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤٠٠٥/٨.

وفي المقتضب ٣٥١/٣-٣٥٢: ذكر القولين ولم يرجح أحدهما.

(٦) نسب إليه المبرد في المقتضب ٣٥٢/٣ جواز المنع والصرف. ونسب إليه المنع ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٤٩٢/٣، وناظر الجيش في تمهيد القواعد بشرح في تسهيل الفوائد ٤٠٠٥/٨، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٤٥٨/٣.

(٧) الكتاب ٢٤٢/٣.

حدثنا يونس، وهو القياس؛ لأن المؤنث أشد ملاءمة للمؤنث. والأصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث كما أن أصل تسمية المذكر بالمذكر، وكان عيسى يصرف امرأة اسمها عمرو؛ لأنه على أخف الأبنية".

٨٢ – الظروف الدالة على الجهات الأربع بين التعريف والتنكير

الظروف الدالة على الجهات الست نكرات، وهي: أَمام، وقُدّام، وخَلف، ووراءَ، ويَمين، وشمال، ويَسار، وفوق، وتحت. وتتعرف بالإضافة، وإذا قطعت عن الإضافة عادة إلى أصلها، وهو التنكير[(١)].

ولأن (قُدّام) مؤنثة بدليل تصغيرها على: قُدَيْدِيمَة، ذهب يونس إلى منعها من الصرف للتعريف والتأنيث، قال سيبويه[(٢)]: "وكذلك من أمامٍ، ومن قدّامٍ، ومن وراءٍ، ومن قبلٍ، ومن دبرٍ. وزعم الخليل أنّهنّ نكراتٌ كقول أبي النجم:

يـــأتي لهـــا مـــن أيْمُـــنٍ وأشْـــمُلِ .....

وزعم أنهّن نكراتٌ إذا لم يضفن إلى معرفة، كما يكون أيمن وأشمل نكرة. وسألنا العرب فوجدناهم يوافقونه، ويجعلونه كقولك: من يمنةٍ وشأمةٍ، وكما جعلت ضحوةٌ نكرة وبكرة معرفة. وأمّا يونس فكان يقول: من قدّام،

(١) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ١٢١، أوضح المسالك ٢٥١، همع الهوامع ١٩٤/٣، شرح الأشموني ٥٣١/٢.

(٢) الكتاب ٢٩٠/٣-٢٩١.

ويجعلها معرفة، وزعم أنَّه منعه من الصرف أنَّها مؤنثة. ولو كانت شأمةٌ كذا لما صرفها وكانت تكون معرفةً وهذا مذهبٌ إلا أنه ليس يقوله أحدٌ من العرب. وسألنا العُلْوِيِّين والتميميين فرأيناهم يقولون: من قديديمةٍ، ومن وريئةٍ، لا يجعلون ذلك إلا نكرة كقولك: صباحاً، ومساءً، وعشيةً، وضحوةً فهذا سمعناه من العرب".

٨٣ – منع (غدوة) و(بكرة) من الصرف إذا تعرفت

غدوة أو بكرة: ظرفا زمان مؤنثان: الأولى: من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، والثانية: من طلوع الشمس إلى الضحوة. وهما علما جنس على هذين الوقتين؛ لذلك يمتنعان من الصرف للعلمية والتأنيث، سواء قصد بهما التعيين أو لم يقصد؛ لأن علميتهما جنسية، تقول: غدوةُ أو بكرةُ أفضل أوقات النشاط، ولأسيرنّ الليلة إلى غدوةَ وبكرةَ(١).

أما إذا فقدا العلمية فإنهما منصرفان، كقوله تعالى: {فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ المِحْرَابِ فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَن سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيّاً}[مريم:١١](٢).

---

(١)انظر: المقتضب ٣٥٤/٤، ما ينصرف وما لا ينصرف ١٢٩، شرح الكافية الشافية ٦٧٩/٢.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ١٣٩، ١٠٩/٣، المقتضب ٣٧٩/٣، شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٢/٢، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٩١٣/٤، همع الهوامع ١٣٨/٣.

وهذا رأي يونس، قال سيبويه[1]: "وزعم يونس عن أبي عمرو، وهو قوله أيضاً وهو القياس، أنكَّ إذا قلت: لقيته العام الأوّل، أو يوماً من الأيام، ثم قلت: غدوة أو بكرة وأنت تريد المعرفة لم تنون، وكذلك إذا لم تذكر العام الأول، ولم تذكر إلاَّ المعرفة ولم تقل يوماً من الأيّام، كأنك قلت: هذا الحين في جميع هذه الأشياء. فإذا جعلتها اسماً لهذا المعنى لم تنون، وكذلك تقول العرب".

٨٤ – منع صرف كل ما كان آخره ياء زائدة، أو أصلية، أو منقلبة من واو، إذا كان معرفة

كل ما كان آخره ياء زائدة، أو أصلية، أو منقلبة من واو، نكرة كان أو معرفة، مما ينصرف نظيره أو لا ينصرف، فإنه في حال الجر، والرفع منون، إلا أن يضاف أو تدخله الألف واللام، نحو: هذا غَازٍ، ورَامٍ، وقَاضٍ، وساعٍ، وأَدْلٍ، وأَظْبٍ، ومغازٍ، وثمانٍ، وصحارٍ، وعذارٍ.

وأما في النصب فإن كان منصرفاً حركته ونونته، وإن كان غير منصرف فتحته ولم تنونه. فقول في المنصرف: رأيت غازياً ورامياً، وفي غير المنصرف: رأيت جوارِي وصَحَارِي. هذا رأي جمهور النحويين[2].

---

(١) الكتاب ٢٩٣/٣.

(٢) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ١١١، شرح الكتاب للسيرافي ٧٣/٤، أوضح المسالك ٣٧٨، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٤٤٦/٣، التصريح بمضمون التوضيح ٣١٩/٢، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤٠٤٧/٨.

وأما يونس فإنه يوافقهم على ذلك في النكرات، ويخالفهم في المعارف، فيقول في جوارِي وصَحَارِي، وما جرى مجراه، إذا لم يكن اسم شيء بعينه: هذه جوارٍ، وصَحَارٍ، قال تعالى: {لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ}[الأعراف:٤١]. ونظيره من الصحيح لا ينصرف؛ لأن (غواشي) فواعل، وفواعل لا ينصرف في معرفة ولا في نكرة.

وقال: إذا سمي رجل أو امرأة بجواري، قيل في الرفع: هذه جواريْ، بتسكين الياء بغير تنوين، ومررت بجواريَ، ورأيت جواريَ، وكأن الأصل عنده، هذه جواري، ولكنهم استثقلوا الضمة على الياء، ولا يدخل التنوين في شيء من ذلك، وكذلك إذا سمي بشيء من ذوات الياء مما لا ينصرف نظيره عمل به ذلك ولم ينون.

وإن انصرف نظيره كامرأة سميت بقاضٍ، يقول: هذا قاضِي يا فتى، بغير تنوين، وتثبت الياء وتسكنها، ومررت بقاضِيَ فاعلم، فتجعل المجرور كالمنصوب؛ لأن ما لا ينصرف يستوي لفظ المجرور فيه والمنصوب.

وإن سمى رجلاً بقاضٍ، قال: هذا قاضٍ يا فتى، ومررت بقاضٍ يا فتى، ورأيت قاضياً يا فتى؛ لأن فاعلاً اسم رجل منصرف، واسم امرأة غير منصرف.

قال سيبويه[1]: "وسألت الخليل فقلت كيف تقول مررت بأفيعل منك، من قوله: مررت بأعيمي منك، فقال: مررت بأعيمٍ منك؛ لأن ذا موضع تنوين.

(١) الكتاب ٣/٣١٢.

ألا ترى أنك تقول: مررت بخيرٍ منك، وليس أفعل منك بأثقل من أفعل صفة. وأما يونس فكان ينظر إلى كل شيء من هذا إذا كان معرفة كيف حال نظيره من غير المعتل معرفةً فإذا كان لا ينصرف لم يصرف، يقول: هذا جواريُ قد جاء، ومررت بجواريَ قبل .... ويقول يونس للمرأة تسمى بقاضٍ: مررت بقاضيَ قبلُ، ومررت بأُعَيْمِيَ منك . . ."

٨٥ – حكم الفعل الواقع بعد (إذن) المعطوفة على جملة شرطية

إذن من أدوات نصب الفعل، وهي حرف جواب وجزاء، وتنصب الفعل بشروط: أن تكون جواباً، وأن تقع أولاً، ولا يفصل بينها وبين معمولها بغير القسم، وأن يكون الفعل بعدها مستقبلاً[(١)]، نحو: إِذَنْ أُكْرِمَكَ، جواباً لمن قال: أَنَا أَزُورُكَ غَداً.

وإذا فقد شرط من هذه الشروط لم تعمل، وإذا عطفت على جملة شرطية، جاز فيها ثلاثة أوجه: الجزم، والنصب، والرفع، نحو: إِنْ تَأْتِنِي آتِكْ وَإِذَنْ أُكْرِمكَ، الجزم بعطف الفعل على الجواب المجزوم وإلغاء (إذن)؛ لأنها وقعت حشواً، والنصب على الاستئناف، والرفع على إضمار مبتدأ بعد (إذن)، أي: إِذَنْ أَنَا أُكْرِمُكَ[(٢)].

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٢٦/٤، ١٢٧/٥، شرح الكافية للرضي ٨٤٧/٢، أوضح المسالك ٣٩١، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٥١٥/٣، التصريح بمضمون التوضيح ٣٦٧/٢.

(٢) انظر: الكتاب ١٥/٣، شرح الكافية للرضي ٨٥٢/٢

ويونس يرى الإلغاء والرفع، وحسنه سيبويه، قال سيبويه[١]: "وتقول: إِنْ تَأْتِنِي آتِكْ وَإِذَنْ أُكْرِمْكَ، إذا جعلتَ الكلام على أوّله ولم تقطعه، وعطفته على الأول، وإن جعلته مستقبلاً نصبت، وإن شئت رفعته على قول من ألغى، وهذا قول يونس، وهو حسن؛ لأنك إذا قطعته من الأول فهو بمنزلة قولك: فإذن أفعلُ، إذا كنت مجيباً رجلاً".

٨٦ – إلغاء (إذن) مع تحقق شروطها

(إِذَنْ) من أدوات نصب الفعل، وهي حرف جواب وجزاء، وتنصب الفعل بشروط: أن تكون جواباً، وأن تقع أولاً، ولا يفصل بينها وبين معمولها بغير القسم، وأن يكون الفعل بعدها مستقبلاً[٢]، نحو: إِذَنْ أُكْرِمَكَ، جواباً لمن قال: أَنَا أَزُورُكَ غَداً. واختلف العلماء في إلغائها مع تحقق شروطها، فذهب ابن يعيش[٣] إلى وجوب إعمالها.

وذهب الرضي[٤]، وبدر الدين ابن مالك[٥]، والأشموني[٦]، والشيخ خالد الأزهري[٧] إلى جواز إلغائها، لورود ذلك عن العرب في حكاية سيبويه

---

(١) الكتاب ١٥/٣.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٢٦/٤، ١٢٧/٥، شرح الكافية للرضي ٨٤٧/٢، أوضح المسالك ٣٩١، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٥١٥/٣، التصريح بمضمون التوضيح ٣٦٧/٢.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٢٢٦/٤

(٤) شرح الكافية للرضي ٨٥٠/٢

(٥) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٦٧١

(٦) شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٥٢٠/٣.

(٧) التصريح بمضمون التوضيح ٣٧٠/٢

عن عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون: إِذَنْ أَفْعَلُ ذَاكَ[1]، ولأنها غير مختصة[2].

وهذا رأي يونس فقد أقر رواية عيسى بن عمر، معللاً ذلك بأمرين:

١- توثيقه لعيسى بن عمر؛ لأنه لا ينقل إلى ما سمعه.

٢- حملها على (هَلْ) و(بَلْ).

قال سيبويه[3]: "وزعم عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون: إِذَنْ أَفْعَلُ ذَاكَ، في الجواب، فأخبرت يونس بذلك، فقال: لا تبعدن ذا، ولم يكن ليروي إلا ما سمع؛ جعلوها بمنزلة (هَلْ) و(بَلْ)".

٨٧ – إعراب الفعل المضارع بعد الفاء

إذا وقع الفعل المضارع بعد الفاء، فإن يجوز فيه النصب، والرفع، أما النصب فإذا كانت للسببية، وسبقت بنفي أو طلب، نحو قوله تعالى: {لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا}[فاطر:٣٦.]، وقول تعالى:{وَلا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي}[طه:٨١.]، وقول تعالى:{فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَا}[الأعراف:٥٣.].

---

(١) الكتاب ١٦/٣.

(٢) انظر: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٦٧١، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٥٢٠/٣، التصريح بمضمون التوضيح ٣٧٠/٢

(٣) الكتاب ١٦/٣.

وأما الرفع فإذا لم تسبق بنفي أو طلب، أو كانت عاطفة على مرفوع، أو استئنافية، نحو: ائْتِنِي فَأُحَدِّثُكَ، ومَا تَأْتِينِي فَتُحَدُثُنِي، قال تعالى: {وَلا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ}[المرسلات:٣٦]، إما على العطف على الأول، فالمعنى: لا يؤذن لهم ولا يعتذرون، أو على الاستئناف، والمعنى: فهم لا يعتذرون.

قال سيبويه(١): "واعلم أنك إن شئت قلت: ائْتِنِي فَأُحَدِّثُكَ، ترفع، وزعم الخليل أنك لم ترد أن تجعل الإتيان سبباً لحديث ولكنك كأنك قلت: ائتني فأنا ممن يحدثك البتة جئت أو لم تجئ، قال النابغة الذبياني:

ولا زالَ قبرٌ بين تُبْنَى وجاسمٍ عليه من الوَسْميّ جَوْدٌ ووابلُ

فيُنْبتُ حَوْذاناً وعَوْفاً مُنَوِّراً سأَنْبِعُه مِن خيرِ ما قال قائلُ

وذلك أنه لم يرد أن يجعل النبات جواباً لقوله: ولا زال، ولا أن يكون متعلقاً به، ولكنه دعا ثم أخبر بقصة السحاب، كأنه قال: فذاك ينبت حوذاناً.

ولو نصب هذا البيت، قال الخليل لجاز، ولكلنا قبلناه رفعاً:

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَواءَ فيَنْطِقُ وَهَلْ تُخْبِرَنْكَ اليومَ بَيْداءُ سَمْلَقُ

لم يجعل الأول سبباً للآخر ولكنه جعله ينطق على كل حال، كأنه قال: فهو مما ينطق، كما قال: ائْتِنِي فَأُحَدِّثُكَ، فجعل نفسه ممن يحدثه على كل

(١) الكتاب ٣/٣٦-٣٨.

حال، وزعم يونس أنه سمع هذا البيت بـ(أَلَمْ)، وإنما كتبت ذا لئلا يقول إنسانٌ: فلعل الشاعر قال أَلا"

وقال سيبويه أيضاً[1]: "وسمعت يونس يقول: مَا أَتَيْتَنِي فَأُحَدِّثُكَ فِيمَا أَسْتَقْبِلُ، فقلت له: ما تريد به؟ فقال: أريد أن أقول: مَا أَتَيْتَنِي فَأَنَا أُحَدِّثُكَ وَأُكْرِمُكَ فِيمَا أَسْتَقْبِلُ، وقال: هذا مثل: ائْتِنِي فَأُحَدِّثُكَ، إذا أراد: ائْتِنِي فَأَنَا صَاحِبُ هَذَا.

وسألته عن: {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً}[الحج:٦٣.]، فقال: هذا واجبٌ، وهو تنبيهٌ، كأنك قلت: أتسمع أن الله أنزل من السماء ماء فكان كذا وكذا"

وإذا لم تسبق بنفي أو طلب فالرفع لا غير، ولا يجوز النصب إلا في ضرورة الشعر، قال سيبويه[2]: "وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر، ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب؛ وذلك لأنك تجعل (أن) العاملة، فمما نصب في الشعر اضطراراً قوله:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ ... وَأَلْحَقُ بِالحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

وقال الأعشى وأنشدناه يونس:

ثُمَّتَ لا تَجْزونَني عِنْدَ ذَاكُمُ ... وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي الإِلَهُ فيُعقِبَا

---

(١) الكتاب ٣/٤٠.

(٢) الكتاب ٣/٣٩-٤٠

وهو ضعيف في الكلام وقال طرفة:

لَنَا هَضْبَةٌ لا يَدْخُلُ الذُّلُّ وسطَها ويَأوي إِلَيْهَا المُسْتَجِيرُ فيُعْصَمَا"

وجميع ما ذكر هو رأي يونس، والخليل، وسيبويه.

٨٨ – رفع (تنزلون) في قول الشاعر:

إِنْ تَرْكَبُوا فَرُكُوبُ الخَيْلِ عَادَتُنَا أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نُزُلُ

ذهب الخليل إلى أن الرفع في البيت بالعطف على التوهم؛ لأن المعنى: أتركبون فذلك عادتنا أو تنزلون فنحن معروفون بذلك. وذهب يونس إلى أنه مرفوع على القطع، والمعنى: أو أنتم تنزلون(١).

قال سيبويه(٢): "وسألت الخليل عن قول الأعشى:

إِنْ تَرْكَبُوا فَرُكُوبُ الخَيْلِ عَادَتُنَا أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نُزُلُ

فقال: الكلام هاهنا على قولك: يكون كذا أو يكون كذا؛ لما كان موضعها لو قال فيه: أتركبون، لم ينقض المعنى، صار بمنزلة قولك: ولا سابق شيئاً. وأما يونس فقال: أرفعه على الابتداء، كأنه قال: أو أنتم نازلون . . . وقول يونس أسهل، وأما الخليل فجعله بمنزلة قول زهير:

(١) انظر: شرح الكافية للرضي٢/٨٨٥، مغني اللبيب ٦/٧٠١، الخزانة ٨/٥٥٢.
(٢) الكتاب ٣/٥١.

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ولا سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِياً

والإشراك على هذا التوهم بعيد كبعد (ولا سَابِقٍ شَيْئاً)".

٨٩ – تخريج رفع الفعل الواقع جواباً للشرط

أدواة الشرط الجازمة تجزم فعلين، إما مضارعين، نحو قوله تعالى: {وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ}[الأنفال:١٩]، أو ما ضيين، نحو: {وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا}[الإسراء:٨]، أو مختلفين، بأن يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً، نحو:{مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ}[الشورى:٢٠]، أو العكس، نحو: مَنْ يَقُمْ قُمْتُ مَعَه.

ويظهر عملها في لفظ المضارع، وفي محل الماضي، فإذا كانا مضارعين وجب جزمهما، وقد جاء في بعض الكلام ما ظاهره رفع الجواب، كقول الشاعر:

فقلتُ تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِك إنَّها مُطَبَّعَةٌ مَن يأتِها لا يَضيرُهَا

واختلف العلماء في تخريجه، فذهب سيبويه[١] وآخرون[٢]إلى أنه على نية التقديم والتأخير، كأنه قال: لا يَضيرُهَا مَن يأتِها، أو على نية حذف الفاء، كأنه قال: مَن يأتِها فلا يَضيرُهَا، ثم حذف الفاء كما في قول الشاعر:

---

(١) الكتاب ٣/٧٠-٧١.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٦١٨، التصريح بمضمون التوضيح ٢/٤٠٢، شرح الأشموني لألفية ابن مالك٤/٥١.

مَـنْ يَفْعَـلِ الحَسَـناتِ اللهُ يَشْـكُرُها والشَّـرُ بالشَّـرِ عنـدَ اللهِ مِـثلانِ

وذهب المبرد[١]، وابن السراج[٢] إلى أنه على حذف الفاء.

وأما يونس فالذي يظهر أنه على رأي سيبويه؛ لأن سيبويه نقل رواية البيت، ثم وجهه على التقديم والتأخير دون أن يذكر عن يونس خلاف ذلك، وقد سبق أن يونس أقرّ لسيبويه ما نقله عنه، قال سيبويه[٣]: "وقد يجوز في الشعر: آتِي مَنْ يَأْتِني، وقال الهذلي:

فقلتُ تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِك إنَّها مُطَبَّعَـةٌ مَـن يأتِهـا لا يَضـيرُهَا

هكذا أنشدناه يونس. كأنه قال: لا يَضيرُهَا مَن يأتِها، كما كان وإني متى أشرف ناظر على القلب ولو أريد به حذف الفاء جاز".

٩٠ – أسماء الشرط لا يؤثر على صدارتها دخول حرف الجر عليها

أسماء الشرط لها حق الصدارة في الكلام، ودخول حرف الجر عليها لا يبطل صدارتها؛ لأن حرف الجر يصل الفعل بالاسم، فهو واصل لعمل الفعل في الاسم، فصار الفعل الواصل بحرف الجر، كالفعل الذي يصل مباشرة للاسم ناصباً له أو رافعاً، فلذلك لم يعتد بتقدمه على اسم الشرط، وهذا رأي

(١) المقتضب ٢/٧٢.
(٢) الأصول في النحو ٣/ ٤٦٢.
(٣) الكتاب ٣/٧٠-٧١.

الخليل، ويونس، وسيبويه، قال سيبويه[1]: "هذا باب إذا ألزمت فيه الأسماء التي تجازي بها حروف الجر لم تغيِّرها عن الجزاء وذلك قولك: عَلَى أَيِّ دَابَّةٍ أُحْمَلْ أَرْكَبْهُ، وَبِمَنْ تُؤْخَذْ أُؤْخَذْ بِهِ. هذا قول يونس والخليل جميعاً..... وذاك لأن الفعل إنما يصل إلى الاسم بالباء ونحوها فالفعل مع الباء بمنزلة فعلٍ ليس قبله حرف جرٍ ولا بعده فصار الفعل الذي يصل بإضافة كالفعل الذي لا يصل بإضافة؛ لأن الفعل يصل بالجر إلى الاسم كما يصل غيره ناصباً أو رافعاً. فالجر هاهنا نظير النصب والرفع في غيره".

٩١ – عدم المجازاة بـ(أَنْ) المفتوحة

اختلف العلماء في مجيء (أَنْ) شرطية، فذهب البصريون[2] إلى منع مجيئها شرطية، وذهب الكوفيون[3] إلى جواز ذلك، قال الفراء[4]: "وقوله:{مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَداءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْداهُما}[البقرة: ٢٨٢] بفتح (أن) وتكسر. فمن كسرها نوى بها الابتداء فجعلها منقطعة مما قبلها. ومن فتحها فهو أيضا على سبيل الجزاء إلا أنه نوى أن يكون فيه تقديم وتأخير. فصار الجزاء وجوابه كالكلمة الواحدة. ومعناه – واللّه أعلم – استشهدوا

---

(١) الكتاب ٣/٧٩-٨٠.

(٢) انظر: الكتاب ٣/١٠١، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٨٩، الجنى الداني ٢٢٣.

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/٨٩، الجنى الداني ٢٢٣، همع الهوامع ٤/١٤٨.

(٤) معاني القرآن ١/١٨٤.

امرأتين مكان الرجل كيما تذكّر الذاكرة الناسية إن نسيت فلمّا تقدّم الجزاء اتّصل بما قبله، وصار جوابه مردودا عليه.

ومثله في الكلام قولك: إنه ليعجبني أن يسأل السائل فيعطى، فالذي يعجبك الإعطاء إن يسأل، ولا يعجبك المسألة ولا الافتقار. ومثله: استظهرت بخمسة أجمال أن يسقط مسلم فأحمله، إنما استظهرت بها لتحمل الساقط، لا لأن يسقط مسلم. فهذا دليل على التقديم والتأخير."

ووافقهم الرضي(١)، وابن هشام(٢).

وأما يونس فيرى رأي البصريين موافقاً لذلك الخليل قال سيبويه(٣): "وسألته(٤) عن قوله: أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً أَنْطَلِقُ مَعَكَ، فرفع، وهو قول أبي عمرو وحدثنا به يونس؛ وذلك لأنه لا يجازي بـ(أَنْ)".

٩٢ – لمن يكون الجواب عند اجتماع الاستفهام والشرط

إذا اجتمع الاستفهام والشرط، فلأيهما يكون الجواب في نحو: أَإِنْ تَأْتِنِي آتِيكَ، فذهب سيبويه(٥) إلى أن الجواب للشرط، كأن الاستفهام لم يكن، ويحتج بقوله تعالى: {أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الخَالِدُونَ}[سورة الأنبياء:٣٤]،

---

(١) شرح الكافية للرضي ٨٠٧/١.

(٢) مغني اللبيب ٢١٨/١.

(٣) الكتاب ١٠١/٣.

(٤) يعني الخليل.

(٥) الكتاب ٨٣/٣.

على حسن المجازاة بعد ألف الاستفهام، لأنه لا يصح أن يكون التقدير: أَفَهُمُ الخَالِدُونَ فَإِن مِّتَّ[1].

وأما يونس فيجعل الجواب للاستفهام، قال سيبويه[2]: "فإن قال: الذي إن تأته يأتيك زيدٌ، وأجعل (يأتيك) صلة (الذي) لم يجد بداً من أن يقول: أَنَا إِنْ تَأْتِنِي آتِيكَ؛ لأن (أَنَا) لا يكون كلاماً حتى يبني عليه شيء، وأما يونس فيقول: أَإِنْ تَأْتِنِي آتِيكَ، وهذا قبيحٌ يكره في الجزاء، وإن كان في الاستفهام، وقال عز وجل: {أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الخَالِدُونَ}[سورة الأنبياء: ٣٤] ولو كان ليس موضع جزاء قبح فيه (إن) كما يقبح أن تقول: أتذكر إذ إن تأتني آتيك، فلو قلت: إن أتيتني آتيك على القلب كان حسناً".

٩٣ – إعراب الضمير المتصل بـ(لولا)، في نحو: لولاك، ولولاي

يقع الضمير بعد (لولا) والأكثر أن يكون ضمير رفع منفصل، نحو: لولا أنا، ولولا نحن، ولولا أنت، ولولا أنتما، ولولا أنتم، ولولا هو، ولولا هي، ولولا هما، ولولا هم، ولولا هن، قال تعالى: {لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ}[سبأ: ٣١]

كما جاء بعدها ضمير متصل، نحو: لولاي، ولولاك، واختلف العلماء فيه:

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٢٨٣/٣، شرح الكافية الشافية ١٦١٨/٣.

(٢) الكتاب ٨٣/٣.

فذهب بعضهم إلى أنه في موقع جر بـ(لولا)، فهي عنده حرف جرّ، وهذا مذهب الخليل وسيبويه[١] وغيرهم[٢].

وذهب آخرون إلى أنه في موضع رفع؛ لأن الظاهر الذي يقع موقع ضمير رفع، فكذلك ما قام مقامه، وهذا رأي الأخفش[٣]، والكوفيين[٤]، وغيرهم[٥].

وذهب المبرد[٦]إلى منع وقوع هذه الضمائر بعد (لولا)، وما جاء من ذلك فهو خطأ عنده.

وأما يونس فيرى جواز وقوعها بعد (لولا)، وأنها في موضع جرّ، قال سيبويه[٧]: "هذا باب ما يكون مضمَراً فيه الاسم متحولاً عن حاله إذا أُظهر بعده الاسم وذلك (لولاك) و(لولاي)، إذا أضمرت الاسم فيه جُرّ، وإذا

---

(١) الكتاب٢/٣٧٣-٣٧٤.

(٢) انظر: شرح السيرافي للكتاب ١٣٥/٣، الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٨٧/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٣٤٥/٢، الجنى الداني ٦٠٢، مغني اللبيب ٤٥٠/٣، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٠٥١/٦ .

(٣) انظر: المقتضب ٧٣/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٣٤٥/٢، شرح التسهيل لابن مالك ١٨٥/٣.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٨٥/٢، الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٨٧/٢

(٥) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٨٩/٢، شرح الكافية للرضي ١٥٧/٢، رصف المباني ٣٦٤.

(٦) انظر: المقتضب ٧٣/٣، الكامل ١٢٧٧/٣.

(٧) الكتاب ٣٧٣/٢-٣٧٤.

أظهرت رُفع. ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت لولا أنت، كما قال سبحانه: {لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ} [سورة سبأ:٣١.]؛ ولكنهم جعلوه مضمَراً مجروراً. والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامةَ مضمَر مرفوع. قال الشاعر، يزيد بن الحكَم:

وكم موطنٍ لولايَ طِحتَ كما هوى بأجرامه من قُلّةِ النّيقِ مُنهَوي

وهذا قول الخليل – رحمه الله– ويونس".

٩٤ – تمييز (كم) الاستفهامية جمع أم مفرد

تميز (كم) الاستفهامية مفرد عند البصريين، ويجوز أن يكون جمعاً عند الكوفيين، نحو: كم غِلماناً لك[١].

ويونس مع البصريين في عدم جواز مجيء تمييز (كم) الاستفهامية جمعاً، قال سيبويه[٢]: "ولم يُجز يونس والخليل: كم غِلماناً لك، لأنك لا تقول عشرونَ ثياباً لك".

---

(١) وهناك رأي ثالث للأخفش، وهو إن كان السؤال عن الجماعات، نحو كَمْ غِلْمَاناً لك، إذا أردت أصنافاً من الغلمان، أي: كم عندك من هذه الأصناف، جاز، وإلا فلا.
انظر: الأصول في النحو ١/ ٣١٧، ٣٢٢، شرح السيرافي للكتاب ٤٩١/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٤٢٠/٢، ارتشاف الضرب ٧٧٩، المساعد على تسهيل الفوائد ١٠٩/٢، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٤٨٤/٥. شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١٥١/٤.

(٢) الكتاب ٢/ ١٥٩.

٩٥ – نصب تمييز (كأين)

(كأين) كناية عن العدد، ويغلب جر تمييزها بـ(من) ظاهرة، كقوله تعالى: {وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ} [العنكبوت: ٦٠]، ويجوز نصب تمييزها، كقول الشاعر:

أُطْـرُدِ الْيـأسَ بالرَّجـا فَكَـأَيِّنْ آلِمـاً حُـمَّ يُسْـرُهُ بَعْـدَ عُسْـرِ

وذهب ابن عصفور إلى أن تمييزها يلزم جره بـ(من)[(١)]، والجمهور على خلافه، فيجيزون نصب مميزها، وإن كان الأغلب جره بـ(من)[(٢)].

ويونس يرى أن مميزها يجوز نصبه، وإن كان الأكثر جرّه بـ(من)، قال سيبويه[(٣)]: "وكذلك كأيّنْ رجلاً قد رأيتُ، زعم ذلك يونس، وكأيّن قد أتاني رجلاً. إلا أن أكثر العرب إنَّمَا يتكلمون بها مَعَ (مِن) قال: {وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ} [سورة الحج:٤٨.]" وقال عمرو بن شأس:

وكَـائِنْ رَدَدْنَـا عَـنكُمُ مِـنْ مُـدَجَّجٍ يجـيءُ أَمَـامَ الأَلْـفِ يَـرديِ مُقَنّعـا

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٥١/٢.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤٢٦/٢، ارتشاف الضرب ٧٧٩، المساعد على تسهيل الفوائد ١٠٩/٢، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٥٠٨/٥، أوضح المسالك ٤٢٦.

(٣) الكتاب ١٧٠/٢-١٧١.

فإنما ألزموها (مِن)؛ لأنها توكيد، فجُعلت كأنها شيء يتم به الكلام، وصار كالمثل."

وهو رأي الخليل وسيبويه أيضاً، بدليل قول سيبويه بعد ذلك[١]:"وكأيّنْ معناها معنى رُبّ. . . . وقال[٢]: إن جرّها أحدٌ من العرب فعسى أن يجرّها بإضمار (مِنْ)، كما جاز ذلك فيما ذكرنا في (كم).

وقال[٣]: كذا وكأيّن عملتا فيما بعدهما كعمل أفضلهم في رجل حين قلت: أفضلُهم رجلاً، فصار أيٌّ وذا بمنزلة التنوين، كما كان هُم بمنزلة التنوين.

وقال الخليل رحمه الله كأنهم قالوا: له كالعدد درهماً، وكالعدد من قرية. فهذا تمثيلٌ وإن لم يُتكلّم به."

٩٦ – حكم الإشباع في الحكاية بـ(من) في الوصل

إذا استفهمت بـ(مَنْ) ووقفت عليها حكي في لفظها ما له من الحركات بإشباع، كقولك لمن قال "لقيني رجل": منو؟ ولمن قال "رأيت رجلا": منا؟

---

(١) الكتاب ١٧١/٢.

(٢) القائل الخليل؛ لأنه هو الذي ذكر أنه يرى أن (كم) قد يجر تمييزها بـ(من) محذوفة. قال (الكتاب) ١٦٠/٢: وسألته عن قوله: على كم جذعٍ بيتُك مبني؟ فقال: القياس النصب وهو قول عامة الناس. فأما الذين جرّوا فإنهم أرادوا معنى مِن، ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفاً على اللسان، وصارت على عوضاً منها.

(٣) القائل الخليل، أيضاً.

ولمن قال "مررت برجل": مني؟. وتقول لمن قال "رأيت امرأة": منة؟ أو منت؟. ولمن قال "رأيت رجلين": منين؟. ولمن قال "رأيت رجالاً": منين؟. ولمن قال "رأيت امرأتين": مَنْتين؟ أو مَنَتين؟. ولمن قال "رأيت نساءً": منات؟

وأما في الوصل، فلا يصح الإشباع، تقول: "من يا فتى؟" في الإفراد، والتثنية والجمع، والتذكير، والتأنيث.

وشذ الإشباع في الوصل في قول الشاعر:

أتَـوْا نـاري فقلـتُ مَنُـونَ أنـتْم فَقَـالُوا الجِـنُّ قُلْـتُ عِمُـوا ظَلَامَـا

وهذا رأي جمهور النحويين(١).

وأما يونس فيرى أن الإشباع في الوقف هو القياس، قال سيبويه(٢): " ... وحدثنا يونس أن ناسا يقولون أبدا: مَنَا، ومَنِي، ومَنُو عنيت، واحدا، أو اثنين، أو جميعاً في الوقف، فمن قال هذا قال: أَيّاً وأَيٍّ وأَيٌّ، إذا عنى واحداً، أو جميعاً، أو اثنين. فإن وصل نون أَيّاً. وإنما فعلوا ذلك بـ(من)؛ لأنهم يقولون: مَنْ قَالَ ذَاكَ؟ فيعنون ما شاؤوا من العدد. وكذلك (أَيّ) تقول: أَيٌّ يقول ذاك؟ فتعنى بها جميعاً، وإن شاء عنى اثنين.

---

(١) انظر: شرح السيرافي للكتاب ١٧٦/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٤٢٠/٢، شرح الكافة الشافية لابن مالك ١٧١٧/٤، شرح الكافية للرضي ٢٨٢/٢-٢٨٤، أوضح المسالك ٤٣٠، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١٧١/٤.

(٢) ٤١٠/٢-٤١١.

وأما يونس فإنه كان يقيس (مَنَة) على (أَيَّة) فيقول: مَنَةٌ، ومَنَةً، ومَنَةٍ، إذا قال: يا فتى. وكذلك ينبغي له أن يقول إذا أثر أن لا يغيرها في الصلة، وهذا بعيد وإنما يجوز هذا على قول شاعر قاله مرة في شعر ثم لم يسمع بعد:

أتَوْا ناري فقلتُ مَنُونَ أنتْم فَقَالُوا الجِنُّ قُلْتُ عِمُوا ظَلامَا

وزعم يونس أنه سمع أعرابياً يقول: ضَرَبَ مَنٌ مَناً؟ وهذا بعيد لا تكلم به العرب، ولا يستعمله منهم ناس كثير، وكان يونس إذا ذكرها يقول: لا يقبل هذا كل أحد، فإنما يجوز: مَنُونَ يَا فَتَى على ذا".

٩٧ – حكم الحكاية في العلم

الأعلام المذكورة بعد (من)، فيها مذهبان: مذهب أهل الحجاز، ومذهب بني تميم، أما بنو تميم فيرفعونه على كل حال بالابتداء جرياً على القياس، فيقولون في من قال: رَأَيْتُ زَيْداً. مَنْ زَيْدٌ؟

وأما أهل الحجاز فيحكون العلم بعد (من)، نحو: مَنْ زَيْدٌ، وَمَنْ زَيْدٍ، وَمَنْ زَيْداً. واختلف العلماء فيه فذهب بعضهم إلا اشتراط أن يكون غير مقرون بتابع، واستثني منه أن يكون التابع ابناً متصلاً بعلم، نحو: رَأَيْتُ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو. تقول فيه: مَنْ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو.

وذهب بعضهم إلى إجازته في التابع إذا كان معطوفاً، نحو: رَأَيْتُ زَيْداً وعَمْراً، ورَأَيْتُ زَيْداً وأَخَا عَمْرٍو. تقول فيه: مَنْ زَيْداً وعَمْراً، وَمَنْ زَيْداً وأَخَا عَمْرٍو(١).

ويرى يونس جواز الحكاية في العلم بشرط أَلاَّ يكون مقرناً بتابع غير المنعوت بابن مضاف إلى علم، قال سيبويه(٢): "(هذا باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب إذا استفهمت عنه بمن) اعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل: رَأَيْتُ زَيْداً: مَنْ زَيْداً؟ وإذا قال مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، قالوا: مَنْ زَيْدٍ؟ وإذا قال هَذَا عَبْدُاللهِ، قالوا مَنْ عَبْدُاللهِ؟. وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال. وهو أقيس القولين. فأما أهل الحجاز فإنهم حملوا قولهم على أنهم حكوا ما تكلم به المسؤول، كما قال بعض العرب: دَعْنَا مِنْ تَمْرَتَانِ. على الحكاية لقوله: مَا عِنْدَهُ تَمْرَتَانِ، وسمعت عربيا مرة يقول لرجل سأله، فقال: أَلَيْسَ قُرَشِيّاً؟ فَقَالَ: لَيْسَ بِقُرَشِيّاً، حكاية لقوله .... وقال يونس إذا قال رجل: رَأَيْتُ زَيْداً وَعَمْراً، أَوْ زَيْداً وَأَخَاه، أو زَيْداً أَخَا عَمْرٍو، فالرفع يرده إلى القياس والأصل إذا جاوز الواحد، كما ترد: مَا زَيْدٌ إلاَّ مُنْطَلِقٌ إلى الأصل. وأما ناس فإنهم قاسوه فقالوا تقول: مَنْ أَخُو زَيْدٍ وعَمْرٍو، وَمَنْ عَمْراً وَأَخَا زَيْدٍ، تتبع الكلام بعضه بعضاً، وهذا حسن".

---

(١) انظر: شرح السيرافي للكتاب ١٧٩/٣، شرح الكافة الشافية لابن مالك ١٧١٧/٤، شرح الكافية للرضي ٢٨٥/٢، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١٧٥/٤، التصريح بمضمون التوضيح ٤٨٥/٢.

(٢) الكتاب ٤١٣/٢-٤١٤.

٩٨ – حكاية غير العلم

لا تجوز حكاية غير العلم بشرطه السابق، وقد نسب المبرد في المقتضب إجازة الحكاية في غير العلم ليونس، حيث قال(١): "وكان يونس يجري الحكاية في جميع المعارف، ويرى بابها وباب الأعلام واحداً، وقد يجوز ما قال وليس بالوجه، وإنما هو على قول من قيل له: عِنْدِي تَمْرَتَانِ، فقال: دَعْنِي مِنْ تَمْرَتَانِ. وقيل له: رَأَيْتُ قُرَشِيّاً، فقال: لَيْسَ بِقُرَشِيّاً."

وسيبويه لم يحك هذا عن يونس، بل حكى خلافه كما في المسألة السابقة، والذي يظهر لي أن الصواب ما حكاه سيبويه عن يونس؛ لأنه تلميذه، ولأن يونس اطلع على كتاب سيبويه وأقر ما نسب إليه فيه كما مضى في أول هذا البحث.

٩٩ – تثنية (مَنْ؟) الاستفهامية، وجمعها في الوصل في باب الحكاية

عند الحكاية بـ(من) تشبع الحركة التي على النون ليتولد منها حرف مجانس لها، ويحكى فيها ما له من تأنيث وتذكير وتثنية وجمع، ولا يكون ذلك إلا في الوقف، نحو: منو؟ لمن قال: جاءني رجلٌ. و:منا؟ لمن قال: رأيت رجلاً، و:مني؟ لمن قال: مررت برجلٍ. وتقول في تثنية المذكر: منان رفعاً، ومنين نصباً وجراً. وتقول في جمع المذكر: منون رفعاً، ومنين نصباً

---

(١) المقتضب ٣٠٩/٢، وتبعه في هذه النسبة بعض العلماء. انظر: شرح السيرافي للكتاب ١٨٠/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٤٢٤/٢، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١٧٥/٤، التصريح بمضمون التوضيح ٤٨٦/٢.

وجراً. وتقول للمؤنثة: منه رفعاً ونصباً وجراً. وتقول في تثنية المؤنث: مَنْتَانِ رفعاً، ومَنْتَينِ جراً ونصباً. وتقول في جمع المؤنث: منات بالألف والتاء الزائدتين، رفعاً ونصباً وجراً. وهذا الحكم خاص بالوقف، وأما في الوصل فلا يحكى فيها شيء، بل تكون بلفظ واحد في الجميع، فتقول: مَن يافتى؟[١]

وسمع في الشعر: منون وصلا. قال الشاعر:

أتَوْا نَارِي فَقُلْتُ: مَنُونَ أنْتُمْ؟ فَقَالُوا: الجِنَّ، قُلْتُ: عِمُوا ظَلاَماً

واختلف فيه فذهب الخليل وسيبويه[٢] على أنه ضرورة، وذهب يونس على قياسه، قال سيبويه[٣]: "وحدثنا يونس أن ناسا يقولون أبدا: مَنَا ومَنِي ومَنو، عنيت واحدا أو اثنين أو جميعا في الوقف. فمن قال هذا قال أيا وأيٍ وأيٌ إذا عنى واحدا أو جميعا أو اثنين. فإن وصل نون أيا. وإنما فعلوا ذلك بمَن لأنهم يقولون: مَن قال ذاك؟ فيعنون ما شاءوا من العدد. وكذلك أيٌ، تقول أيٌ يقول ذاك؟ فتعنى بها جميعا وإن شاء عنى اثنين. وأما يونس فإنه كان يقيس مَنَهْ على أية، فيقول: مَنَةٌ ومنة ومنةٍ، إذا قال يا فتى. وكذلك ينبغي له أن يقول إذا أثر أن لا يغيرها في الصلة. وهذا بعيد، وإنما يجوز هذا على قول شاعر قاله مرة في شعر ثم لم يُسمع بعدُ:

---

(١) انظر: الكتاب ٤٠٨/٢، المقتضب ٣٠٥/٢، شرح السيرافي للكتاب ١٧٤/٣، التصريح بمضمون التوضيح ٤٨١/٢، شرح الأشموني ١٧١/٤.

(٢) الكتاب ٤١٠/٢.

(٣) الكتاب ٤١٠/٢-٤١١.

أتَـوْا نَـارِي فَقُلْـتُ: مَنُـونَ أنْـتُمْ؟ فَقَـالُوا: الجِـنَّ، قُلْـتُ: عِمُـوا ظَلاَمـاَ

وزعم يونس أنه سمع أعرابيا يقول: ضرب مَنٌ مَناً؟ وهذا بعيد لا تكلم به العرب ولا يستعمله منهم ناس كثير. وكان يونس إذا ذكرها يقول لا يقبل هذا كلُ أحد. فإنما يجوز: مَنونَ يا فتى على ذا".

١٠٠ – النفس بين التذكير والتأنيث

اختلف العلماء في كلمة النفس: هل هي مؤنث أم مذكر؟

فذهب بعضهم إلى أنها مذكر إذا أريد بها الإنسان، ومؤنث إذا أريد بها الروح(١). وذهب بعضهم إلى أنها مؤنثة(٢).

وأما يونس فيظهر أنه يؤنثها؛ لأنه نقل عن رؤبة تأنيثها، قال سيبويه(٣): "وزعم يونس عن رؤبة أنه قال: ثلاث أنفسٍ، على تأنيث النَّفس، كما يقال: ثلاث أعينٍ للعين من الناس".

---

(١) انظر: المذكّر والمؤنّث لأبي حاتم السّجستانيّ ٦٢، المذكر والمؤنث للأنباري ١/٤٠٥–٤٠٧، المذكر والمؤنث لابن التستري ١٠٧.

(٢) انظر: المذكر والمؤنث لابن فارس ٥٤.

(٣) الكتاب ٣/٥٦٥.

١٠١ – جواز تأنيث وتذكر أسماء القبائل

أسماء القبائل يجوز تذكيرها، وتأنيثها، تقول: هذه بنو تميمٍ، تصرفه لأنه اسم لأب القبيلة، وهو مذكر. وتقول: هذه بنو تميمَ، تمنعه من الصرف لأنه اسم للقبيلة، وهي مؤنث(١).

ويونس لا يخرج عن هذا الرأي فهو يرى جواز تأنيث وتذكير أسماء القبائل بالنظر إلى تقدير القبيلة أو أبيها، قال سيبويه بعد أن ساق الكلام في هذا المعنى رواية يونس عن بعض العرب أنهم يؤنثون (تميم)، مؤكداً أن ذلك قول بعض العرب، على أن بعضهم يذكره، قال(٢): "فإذا قالوا: ولد سدوسٌ كذا وكذا، أو ولد جذامٌ كذا وكذا، صرفوه: ومما يقويِّ ذلك أن يونس زعم: أنَّ بعض العرب يقول: هذه تميم بنت مرٍّ".

١٠٢ – جواز تأنيث وتذكر حروف الهجاء

حروف الهجاء يجوز تذكيرها، وتأنيثها، تقول: هذا ميم حسن، وهذا باء حسن، كما تقول: هذه ميم وهذه باء(٣)، قال الشّاعر(١) في التّأنيث:

---

(١) انظر: الكتاب ٢٤٦/٣– ٢٤٩، المذكّر والمؤنّث لأبي حاتم السّجستانيّ ٢٠٤، المذكر والمؤنث للفراء ١٠٠،والمذكّر والمؤنّث للأنباريّ ١١٢/٢، اللباب في علل البناء والإعراب ٥٢٠/١، همع الهوامع ١١١/١.

(٢) الكتاب ٢٤٩/٣.

(٣) انظر: الكتاب ٢٦٠/٣، المذكّر والمؤنّث لأبي حاتم السّجستانيّ ٢٠٩، المذكر والمؤنث للفراء ١٠٠، والمقتضب ٤٠/٤، والمذكّر والمؤنّث للأنباريّ ٥١٤/١، المذكر والمؤنث لابن التستري ٥٥، المذكر والمؤنث لابن فارس ٦٢.

أهَاجَتْكَ آيَاتٌ أَبَانَ قَدِيمُهَا كَمَا بُيِّنَتْ كَافٌ تَلُوحُ وَمِيمُهَا

فأنّث (كاف) حملاً على معنى: اللّفظة والكلمة.

وقال الشاعر(٢) في التّذكير:

تخَال منه الأَرْسُمَ الرَّوَاسِما كَافا وَمِيمَيْنِ وَسِيْنا طَاسِما

فذكر (طاسم) وهو نعت لـ(السّين) لأنّه أراد الحرف.

ويونس لا يخرج عن هذا الرأي فهو يرى جواز تأنيث وتذكير حروف الهجاء، قال سيبويه(٣): "باب تسمية الحروف والكلم التي تستعمل وليست ظروفاً ولا أسماءً غير ظروف؛ ولا أفعالا فالعرب تختلف فيها، يؤنثها بعض ويذكّرها بعض، كما أن اللّسان يذكّر ويؤنّث، زعم ذلك يونس، وأنشدنا قول الراجز:

..... كَافا وَمِيمَيْنِ وَسِيْنا طَاسِما

فذكّر ولم يقل: طاسمةً. وقال الراعي:

---

(١) البيت من الطّويل، للرّاعي النّميريّ. وفي الديوان: أَشَاقَتْكَ، بدل: أَهَاجَتْكَ.
الدّيوان ٢٥٨، الكتاب ٢٦٠/٣، المذكّر والمؤنّث لأبي حاتم السّجستانيّ ٢٠٩، والمقتضب ٤٠/٤.

(٢) البيت من الرّجز.
الكتاب ٢٦٠/٣، المذكّر والمؤنّث لأبي حاتم السّجستانيّ ٢٠٩، المقتضب ٤٠/٤.

(٣) الكتاب ٢٦٠/٣-٢٦١.

فقال: بُيِّنَتْ فأنّث".

١٠٣ – الظرف (أمام) بين التذكير والتأنيث

جميع الظروف مذكرة عدا وراء وقدام، ويستدل على تذكيرها وتأنيثها بتصغيرها، فتقول: خُلَيْف، وقُبَيْل، وبُعَيْد، وتُحَيْت، بغير تاء التأنيث، وتقول في وراء، وقدام: وُرَيِّئَة وقُدَيْدِيمَة. بتاء التأنيث، وبه استدل على تأنيثها[١].

وأما (أَمَام) فذهب الفراء[٢] إلى أنها مؤنث، ووافقه ابن التستري[٣] جاء في المذكر والمؤنث للفراء[٤]: "والمواضع كلها التي يسميها النحويون: الظروف، والصفات، والمحال، فهي ذُكران إلا ما رأيت فيه شيئاً يدل على التأنيث، إلا أنهم يؤنثون: أَمَام، وقُدَّام، ووَرَاء، .... و(أمام) تحقيرها: (أُمَيَّم، أُمَيَّمَة)"

---

(١) انظر: الكتاب ٢٦٧/٣، المذكّر والمؤنّث لأبي حاتم السّجستانيّ ٢١١، المذكر والمؤنث للفراء ٩٨، والمقتضب ٢٧١/٢، والمذكّر والمؤنّث للأنباريّ ٥٠٨، المذكر والمؤنث لابن التستري ٦٠، ٩٧، ١١٠، المذكر والمؤنث لابن فارس ٦٢، المسائل المنثورة ٢٥٨.

(٢) المذكر والمؤنث للفراء ٩٨–٩٩

(٣) المذكر والمؤنث لابن التستري ٦٠.

(٤) ص ٩٨–٩٩

وأما يونس فيرى أن أمام مذكرة وليست مؤنثة، قال سيبويه[1]: "(هذا باب تسميتك الحروف بالظروف وغيرها من الأسماء) اعلم أنك إذا سميت كلمةً بخلف، أو فوق، أو تحت لم تصرفها؛ لأنها مذكرات ألا ترى أنك تقول تحيت ذاك وخليف ذاك ودوين ذاك ولو كن مؤنثاتٍ لدخلت فيهن الهاء كما دخلت في قديديمةٍ ووريئةٍ . . . . وأما أمام فكل العرب تذكره أخبرنا بذلك يونس".

١٠٤ – تثنية المقصور الثلاثي مجهول الأصل

عند تثنية المقصور فإننا نرد الألف إلى أصلها إن كان ثلاثياً، نحو: الرِبَا، والفَتَى: نقول في تثنيتهما: الرِبَوَان، والفَتَيَان. أما غير الثلاثي فإننا نقلب الألف ياءً، نحو: حُبْلَى، ومُعْطَى، ومُصْطَفَى، وحُبَارَى، ومُسْتَدْعَى، وقَبُعْثَرَى، نقول فيها: حُبْلَيَان، ومُعْطَيَان، ومُصْطَفَيَان، وحُبَارَيَان، ومُسْتَدْعَيَان، وقَبُعْثَرَيَان.

وأما مجهول الأصل فننظر إن أميلت قلبت ياء، وإن لم تمل تقلب واواً[2].

وهذا رأي يونس، قال سيبويه[1]: "فإن جاء شيءٌ من المنقوص ليس له فعلٌ تثبت فيه الياء ولا اسم تثبت فيه الياء وجازت الإمالة في ألفه فالياء أولى

---

(١) الكتاب٣/٢٦٧.

(٢) انظر: شرح السيرافي للكتاب ١٣٦/٤، شرح المفصل لابن يعيش ١٩٦/٣، المقاصد الشافية ٤٣٠/٦، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٢٠٥/٤.

به في التثنية إلا أن تكون العرب قد ثنته فتبين لك تثنيتهم من أي البابين هو، كما استبان لك بقولهم: قنوات وقطوات، أن القناة والقطاة، من الواو. وإنما صارت الياء أولى حيث كانت الإمالة في بنات الواو، وبنات الياء، أن الياء أغلب على الواو حتى تصيرها ياءً، من الواو على الياء حتى تصيرها واواً، وسترى ذلك في أفعل وفي تثنية ما كان على أربعة أحرف فلما لم يستبن كان الأقوى أولى حتى يستبين لك، وهذا قول يونس وغيره لأن الياء أقوى وأكثر".

١٠٥ – إضافة الجمع إلى ضمير المثنى

كُلُّ جزأينِ أُضِيفَا إِلَى كُلَّيْهِما لفظاً أو تقديراً وكانا مفردَيْن من صاحبيهما جاز فيهما ثلاثة أوجه: الجمع والتثنية والإفراد، نحو: قطعتُ رؤوسَ الكبشين، ورأسَيْ الكبشين، ورأسَ الكبشين(٢).

وقد اشترط العلماء لجواز هذه الوجوه الشروط الآتية:

١–أن يضاف أمران هما جزءان أو كجزأين إلى كُلِّهما. فلو كانا منفصلين لم يجز للبس، نحو: قبضت دراهِمَكُمَا، أي: درهَمَيْكُمَا، لم يصح؛ إلاّ إذا أمن اللبس، نحو: اضرباه بأسيافكما.

---

(١) الكتاب ٣/٣٨٨–٣٨٩.

(٢) انظر: الكتاب ٢/٤٨–٤٩، ٣/٦٢١–٦٢٣، معاني القرآن للفراء ١/٣٠٦–٣٠٨، شرح الكافية الشافية ٤/١٧٨٧–١٧٨٨، شرح التسهيل ١/١٠٦–١٠٨، التذييل والتكميل ٢/٦٩، تعليق الفرائد ١/٢٨٩.

٢–أن يكون المضاف إليه مثنى لفظاً نحو:{فَقَدْ صَغَتْ قُلوبُكُما}[١] أو معنى، نحو قول الشاعر:

رَأيتُ ابْنَيِ البَكْرِيِّ في حَوْمَةِ الوَغَى كَفَاغِرَي الأفْوَاهِ عِنْدَ عَرِينِ[٢]

فالأفواه جمع مراد به المثنى.

٣–أن يكونا مضافين إلى مُتَضَمِّنِهما.

٤–ألا يفرق بين المُتَضَمِّنَين.

٥–أن يكون لكل واحد من المضاف إليهما شيء واحد من المضاف كالرأس، والقلب، والفؤاد، واليمين، وغيرها.

ويونس لا يخرج عن هذا الرأي، قال سيبويه[٣]: "وسألتُ الخليل رحمه الله عن: ما أحسنَ وجوهَهما؟ فقال: لأن الاثنين جميعٌ، وهذا بمنزلة قول الاثنين: نحن فعلنا ذاك، ولكنهم أرادوا أن يفرقوا بين ما يكون منفردا وبين ما يكون شيئا من شيء. وقد جعلوا المفردين أيضاً جميعاً، قال الله جلّ ثناؤه: {وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ (٢١) إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُودَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ}[ص:٢١–٢٢].

---

(١) سورة التحريم:٤/٦٦.

(٢) البيت من الطويل، ولم أعثر على قائله. شرح التسهيل ١٠٦/١، التذييل والتكميل ٦٦/٢، همع الهوامع ١٧٣/١، الدرر اللوامع ١٥٤/١.

(٣) الكتاب ٤٨/٢.

وقد يثنُّون ما يكون بعضاً لشيء. زعم يونس أن رؤية كان يقول: ما أحسنَ رأسيهما."، وقال أيضاً:[١]: "وزعم يونس أنهم يقولون: ضع رحالهما وغلمانهما، وإنمَّا هم اثنان. قال الله عزَّ وجلَّ {وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ (٢١) إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُودَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ}[ص:٢١-٢٢]، وقال: {قَالَ كَلَّا فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ}[الشعراء:١٥] وزعم يونس أنهم يقولون: ضربت رأسيهما. وزعم أنهَّ سمع ذلك من رؤبة أيضاً، أجروه على القياس ".

١٠٦ – جمع أسماء المذكر المختومة بتاء التأنيث

إذا أردت جمع اسم رجل سمي باسم آخره تاء التأنيث فإنك تجمعه بالألف والتاء، فتقول في طلحة، وعبيدة، وحمزة: طلحات، وعبيدات، وحمزات[٢].

وهذا رأي يونس، قال سيبويه[٣]: "زعم يونس أنك إذا سميت رجلا طلحة أو امرأة أو سلمة أو جبلة ثم أردت أن تجمع جمعته بالتاء كما كنت جامعة قبل أن يكون اسماً لرجل أو امرأة على الأصل ألا تراهم وصفوا المذكر بالمؤنث، قالوا: رجلٌ ربعةٌ، وجمعوها بالتاء، فقالوا: ربعاتٌ، ولم يقولوا: ربعون، وقالوا: طلحة الطلحات، ولم يقولوا: طلحة الطلحين، فهذا

(١) الكتاب ٦٢٢/٣.

(٢) انظر: شرح السيرافي للكتاب ١٤٣/٤، المقاصد الشافية ٤٣٠/٦، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٢٠٥/٤.

(٣) الكتاب ٣٩٤/٣.

يجمع على الأصل لا يتغير عن ذلك كما أنه إذا صار وصفا للمذكر لم تذهب الهاء".

١٠٧ – جمع أسماء الرجال والنساء جمع سلامة وجمع تكسير

عند إرادة جمع اسم لمذكر عاقل ليس فيه تاء التأنيث، جاز جمعه جمع سلامة بالواو والنون رفعاً، أو الياء والنون نصباً وجرّاً، وجاز جمعه جمع تكسير، تقول في جمع زيد: زيدون، وزيود، وأزياد. وكذلك أسماء النساء يجوز أن تجمع جمع السلامة بالألف والتاء، وأنت تجمع جمع تكسير، نحو: هند، يجمع على هندات، وهنود[١].

وهذا رأي يونس، قال سيبويه[٢]: "اعلم أنك إذا جمعت اسم رجل فأنت بالخيار إن شئت ألحقته الواو والنون في الرفع، والياء والنون في الجر والنصب، وإن شئت كسرته للجمع على حد ما تكسر عليه الأسماء للجمع، وإذا جمعت اسم امرأة فأنت بالخيار إن شئت جمعته بالتاء، وإن شئت كسرته على حد ما تكسر عليه الأسماء للجمع، ....والجمع هكذا في هذه الأسماء كثير وهو قول يونس والخليل".

---

(١) انظر: المقتضب ٢/٢٢٠، الأصول في النحو ٢/٤٢١، شرح السيرافي للكتاب ٤/١٤٦.

(٢) الكتاب ٣/٣٩٥.

١٠٨ – جمع الاسم المضاف يكون بجمع المضاف دون المضاف إليه

عند جمع الاسم المركب تركيب إضافة فإنك تجمع المضاف، ولا تجمع المضاف إليه، فتقول في نحو: أبو زيد، وعبدالله: آباء زيد، وعبيدالله، عباداللهِ[١].

وهذا رأي يونس، قال سيبويه[٢]: "إذا جمعت عبدالله ونحوه من الأسماء وكسرت قلت: عباد الله، وعبيد الله، كتكسيرك إياه لو كان مفردا؛ وإن شئت قلت: عبدوالله، كما قلت: عبدون، لو كان مفرداً. وصار هذا فيه حيث صار علما كما كان في حجر حجرون حيث صار علما، وإذا جمعت أبازيدٍ، قلت: آباء زيدٍ، ولا تقول: أبو زيدين؛ لأن هذا بمنزلة (ابن كراع)، إنما يكون معرفة بما بعده والوجه أن تقول آباء زيدٍ، وهو قول يونس، وهو أحسن من آباء الزيدين".

---

(١) انظر: المقتضب ٣٢٦/٤، الأصول في النحو ٤٢٣/٢، شرح السيرافي للكتاب ١٥٨/٤.

(٢) الكتاب ٤٠٩/٣.

١٠٩ – جمع (مُعْيّ) على (مَعَايَا)

(مَعَايَا) جمع (مُعْيّ) اسم فاعل من الفعل (أعيا)، وكان القياس فيها أن تكون: (مَعَايٍ)، على وزن (مَفَاعِل)، لكنهم قلبوا الكسرة فتحة، وانقلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت: (مَعَايَا)[١].

وهذا رأي يونس قال سيبويه[٢]: "وسألته[٣] عن قولهم: مَعَايَا، فقال الوجه: مَعَايٍ، وهو المطرد، وكذلك قول يونس، وإنما قالوا: مَعَايَا، كما قالوا: مَدَارَى، وَصَحَارَى وكانت مع الياء أثقل إذ كانت تستثقل وحدها".

١١٠ – اسم الجنس

اسم الجنس هو جمع يفرق بينه وبين واحدة بالتاء، نحو: تَمْر وتَمْرَة، وبَقَر وبَقَرَة، وحَنْظَل وحَنْظَلَة، وبِطِّيخ وبِطِّيخَة، والتاء تكون في المفرد، إلا في كلمات قليلة كانت التاء في الجمع، نحو: كَمْأَة وَكَمْء، وجَبْأَة وجَبْء[٤]. وزيادة التاء لا تغير في صيغة المجرد منها، فإذا كان ساكن العين فإنه يسكن في المفرد والجمع، نحو: تَمْر وتَمْرَة، وسِدَر وسِدْرَة، ودُخْن ودُخْنَة، وشَجَر وشَجَرَة.

---

(١) انظر: الأصول في النحو ٢٥١/٣، ٣٨٢، ٣٩٨ الممتع في التصريف ٥٥٧/٢، شرح الشافية للرضي ١٤٧/٢، لسان العرب (عيا) ١١٢/١٥.

(٢) الكتاب ٤٠٥/٤.

(٣) يعني الخليل.

(٤) انظر: الأصول في النحو ٤٤٢/٢، الشافية في علم التصريف ٥٤، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١٤١٦/٣.

وقد جاءت (فَعْلَة) بسكون العين، والمجرد بفتحها، نحو: حَلْقَة وفَلْكَة، والمجرد: حَلَق وفَلَكَ. وخرجها سيبويه على أنهم خففوا الواحد بتسكين العين لما ألحقوه الزيادة وهي التاء.

وأما يونس فذهب إلى أن (حَلَقَة) المفردة محرك العين كالجمع، قال سيبويه(١): "وزعم يونُس عن أبي عَمروٍ، أنَّهم يقولون: حَلَقَةٌ".

١١١ – جمع (فَعُول) على (فِعْل) بإسكان العين

الأصل في جمع (فَعُول) جمع كثر أن يكون على (فُعُل)، نحو: عَمُود وعُمُد، ورَسُول ورُسُل، وصَبُور وصُبُر(٢). ويجوز فيها إسكان العين (فَعْل) وذلك تخفيفاً(٣)، فتصير: عُمْد، ورُسْل، وصُبْر.

وإلى هذا ذهب يونس، قال سيبويه(٤): "وزعم يونس أن من العرب من يقول: صَيُودٌ وصِيدٌ، وبَيُوضٌ وبِيضٌ، وهو على قياس من قال في الرُّسُل: رُسْلٌ".

---

(١) الكتاب ٣/٥٨٤.

(٢) انظر: المقتضب ٢/٢١٣، شرح الشافية للرضي ٢/١٣٣، أوضح المسالك ٤٥٨، شرح الأشموني ٤/٢٣٧.

(٣) انظر: المقتضب ٢/٢١٣، شرح الشافية للرضي ١/٤٤.

(٤) الكتاب ٣/٦٠٢.

١١٢ – سبب جمع (حرة) جمع مذكر سالم

اشترط العلماء لجمع المذكر السالم أن يكون[١]:

علماً لمذكّرٍ عاقلٍ، بشرطِ خُلُوه من التاء ومن التركيب، نحو: محمد وخالد.

أو صفةً لمذكّرٍ عاقلٍ، بشرطِ أن تكونَ خاليةً من التاء، صالحةً لدخولها، أو للدلالة على التفضيل، نحو: عالمٍ وكاتبٍ وأفضلَ، وأحسنَ.

ويُلحق بجمع المذكر السالم، ما وَرَد عن العرب مجموعاً هذا الجمع، غير مستوف للشروط، ومن ذلك: أرض تجمع على أرضين، وهي ليست علماً لمذكر ولا صفة له؛ فقد فقدت شروط جمع المذكر السالم لأنها اسم جنس جامد مؤنث؛ والجمع هذا الجمع عوضاً من حذف تاء التأنيث؛ لأن الأصل أن يقال في أرض: أرضة؛ بالهاء الدالة على التأنيث؛ لأنها علامة لفظية؛ فهي أصل لتقديرها؛ فلما حذفت التاء في اللفظ مع بقاء معناها جمعت بالواو والنون عوضًا من التاء المحذوفة[٢].

الحَرَّةُ: الصلبة الغليظة التي ألبستها حجارة سود نخرة كأنها مطرت[٣]، وتجمع على حرات وحرار، وسمع في جمعها: حَرُّون، وإِحَرُّون[٤].

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٢٤، شرح الأشموني ٨٥/١.

(٢) انظر: الكتاب ٣٤٩/٣، ٤٩٥، المقتضب ٢٤/٤، الأصول في النحو ٤١٤/٢، سر صناعة الإعراب ٢٦٠/٢.

(٣) لسان العرب ١٧٩/٤.

(٤) انظر: الكتاب ٥٩٩/٣، ٦٠٠، لسان العرب ١٧٩/٤.

وهي بهذا الجمع تكون ملحقة بجمع المذكر السالم؛ لأن ما يجمع بالواو والنون، أو الياء والنون، هو ما كان لمذكر، عاقل، خالي من علامة التأنيث، والتركيب. وهذه الكلمة ليست لمذكر؛ لذا فهي ملحقة بجمع المذكر السالم، كما ألحق به أرضون[١]، وإلى هذا ذهب يونس، قال سيبويه[٢]: "وزعم يونس أنهم يقولون: حرَّةٌ وحرَّون، يشبهونها بقولهم: أرضٌ وأرضون؛ لأنها مؤنثة مثلها."، وقال أيضاً[٣]: "وزعم يونس أنَّهم يقولون أيضاً: حرّةٌ وإحرُّون، يعنون الحرار كأنه جمع إحرة، ولكن لا يتكلم بها".

١١٣ – تصغير الخماسي

عند تصغير الاسم الخماسي، إذا لم يكن رابعه حرف علة، يحذف الحرف الأخير، فتقول في سفرجلٍ: سفيرجٌ،، وفي فرزدقٍ: فريزدٌ، وفي قبعثري: قبيعثٌ، وفي شمردلٍ: شميردٌ، وفي جحمرشٍ: جحيمرٌ، وفي صهصلق: صهيصلٌ[٤].

---

(١) انظر: الكتاب ٥٩٩/٣، ٦٠٠، الصول في النحو ٤٤٧/٢، لسان العرب ١٧٩/٤، أوضح المسالك ٣٥، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٩٢/١.

(٢) الكتاب ٥٩٩/٣.

(٣) الكتاب ٦٠٠/٣.

(٤) انظر: الكتاب ٤١٧/٣، شرح السيرافي للكتاب ١٦٧/٤، شرح المفصل لابن يعيش ٣٩٩/٣.

وهذا رأي يونس، قال سيبويه[1]: "(هذا باب تصغير ما كان على خمسة أحرف) ولم يكن رابعه شيئاً مما كان رابع ما ذكرنا مما كان عدة حروفه خمسة أحرف وذلك، نحو: سفرجلٍ، وفرزدقٍ، وقبعثري، وشمردلٍ، وجحمرشٍ، وصهصلق، فتحقير العرب هذه الأسماء: سفيرجٌ، وفريزدٌ، وشميردٌ، وقبيعثٌ، وصهيصلٌ، .... وهذا قول يونس".

١١٤ – حذف الألف في التصغير إذا كانت خامسة

إذا كانت الألف خامسة فإنها تحذف في التصغير دون النظر إلى أصلها، أصلية أو للتأنيث، أو للإلحاق، فتقول في قرقرى: قُرَيقِر، وفي جحجبى: جُحَيجب، وفي حبركى: حُبَيرك، وفي صلخدى: صُلَيخد[2].

وهذا رأي يونس، قال سيبويه[3]: "واعلم أن هذه الألف إذا كانت خامسةً عندهم فكانت للتأنيث أو لغيره حذفت، وذلك قولك في قرقري: قريقرٌ، وفي حبركي: حبيركٌ، وإنما صارت هذه الألف إذا كانت خامسةً عندهم بمنزلة ألف مباركٍ وجوالقٍ؛ لأنها ميتة مثلها، ولأنها لو كسرت الأسماء للجمع لم تثبت فلما اجتمع فيها ذلك صارت عند العرب بتلك المنزلة وهذا قول يونس والخليل".

---

(١) الكتاب ٣/٤١٧-٤١٨.

(٢) انظر: الكتاب ٣/٤١٩، شرح المفصل لابن يعيش ٣/٤١٩.

(٣) الكتاب ٣/٤١٩.

١١٥ – تصغير الثلاثي المختوم بألف التأنيث الممدودة، والمختوم بألف والنون الزائدتين

عند تصغير غير الثلاثي يكسر ما بعد ياء التصغير، فتقول في جعفر: جُعَيفِر، وفي زبرج: زُبَيرِج، وفي جوهر: جُوَيهِر، وفي صيرف: صُيَيْرِف، وفي غلام: غُلَيْيِم. ويستثنى من هذا الكسر إذا كان مختوماً بألف التأنيث الممدودة، وكذلك ما كان على وزن فعلان (بألف ونون زائدتين) سواء كان مؤنثه (فعلى) أم لا، ولم يجمع على صيغة منتهى الجموع، فإنه لا يكسر ما بعد ياء التصغير، ولا تتغير الألف عن حالها، فتقول في حمراء: حُمَيرَاء، وفي صفراء: صُفَيراء، وفي طرفاء: طُرَيفاء، وفي غضبان: غُضَيبان، وفي سكران: سُكَيران، وفي عثمان: عُثَيمَان، وفي سلمان: سُلَيمَان، وفي عمران: عُمَيرَان، وفي قطفان: قُطَيفَان(١).

وهذا رأي يونس، قال سيبويه(٢): "(هذا باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث بعد ألف فصار مع الألفين خمسة أحرف) اعلم أن تحقير ذلك كتحقير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث، لا تكسر الحرف الذي بعد ياء التصغير، ولا تغير الألفان عن حالهما قبل التصغير؛ لأنهما بمنزلة الهاء. وذلك قولك: حميراء وصفيراء، وفي طرفاء: طريفاء، وكذلك فعلان الذي له فعلى عندهم؛ لأن هذه النون لما كانت بعد

---

(١) انظر: الأصول في النحو ٤١/٣، شرح السيرافي للكتاب ١٦٩/٤، التكملة ٤٩٤-٤٩٥، شرح الشافية للرضي ١٩٤/١.

(٢) الكتاب ٤١٩/٣، ٤٢٣.

ألف وكانت بدلاً من ألف التأنيث حين أرادوا المذكر صار بمنزلة الهمزة التي في حمراء لأنها بدلٌ من الألف ألا تراهم أجروا على هذه النون ما كانوا يجرون على الألف كما كان يجرى على الهمزة ما كان يجرى على التي هي بدلٌ منها، .... وجميع ما ذكرت لك في هذا الباب وما أذكر لك في الباب الذي يليه قول يونس".

١١٦ – تصغير المختوم بالألف والنون الزائدتين مما له جمع تكسير

عند تصغير المختوم بألف ونون زائدتين، وهو على وزن (فَعْلان)، وجمع على صيغة منتهى الجموع، فأنه يكسر ما بعد ياء التصغير، وتقلب الألف ياء، فتقول في سرحان: سُرَيحِين، وفي ضبعان: ضُبَيعِين، وفي حومان: حُوَيمِين، وفي سلطان: سُلَيطِين؛ لأنك تقول في جمعهن: سراحين، وضباعين، وحوامين، وسلاطين. وكذلك فيما لم يعرف كيف تجمعه العرب، فإنه تُقلب الألف ياء، تقول في: مروان: مُرَيوِين، وفي رعيان: رُعَيِّين[(١)].

وهذا رأي يونس، قال سيبويه[(٢)]: "واعلم أن كل شيء كان آخره كآخر (فَعْلَان) الذي له (فَعْلى) وكانت عدة حروفه كعدة حروف (فعلان) الذي له (فَعْلى) توالت فيه ثلاث حركات أو لم يتوالين اختلفت حركاته أو لم

---

(١) انظر: الأصول في النحو ٤١/٣، شرح السيرافي للكتاب ١٦٩/٤، التكملة ٤٩٦، شرح الشافية للرضي ١٩٧/١.

(٢) الكتاب ٤٢١/٣، ٤٢٣.

يختلفن، ولم تكسره للجمع حتى يصير على مثال (مفاعيل)، فإن تحقيره كتحقير (فعلان) الذي له (فَعْلى).

وإنما صيروه مثله حين كان آخره نونا بعد ألف كما أن آخر (فعلان) الذي له (فعلى) نون بعد ألف، وكان ذلك زائداً كما كان آخر (فعلان) الذي له (فعلى) زائداً، ولم يكسر على مثال (مفاعيل) كما لم يكسر (فعلان) الذي له (فعلى) على ذلك، فشبهوا ذا بـ(فعلان) الذي له (فعلى) كما شبهوا الألف بالهاء.... وجميع ما ذكرت لك في هذا الباب وما أذكر لك في الباب الذي يليه قول يونس".

١١٧ – تصغير الثلاثي المختوم بالألف الممدودة لغير التأنيث

عند تصغير الثلاثي الذي لحقته الألف والهمزة لغير التأنيث، فإنك تكسر ما بعد ياء التصغير، وتقلب الألف ياءً، فتقول في علباء: عُلَيبيّ، وفي حرباء: حُرَيبِيّ، وفي سقاء: سُقَيقيّ، وفي مقلاء: مُقَيلِيّ(١).

وهذا رأي يونس، قال سيبويه(٢): "واعلم أن كل ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته زائدتان فكان ممدوداً منصرفاً، فإن تحقيره كتحقير الممدود الذي هو بعدة حروفه مما فيه الهمزة بدلاً من ياء من نفس الحرف؛ وإنما صار كذلك لأن همزته بدلٌ من ياء بمنزلة الياء التي من نفس الحرف، وذلك

---

(١) انظر: المقتضب ٢٦٨/٢، الأصول في النحو ٤١/٣، شرح السيرافي للكتاب ١٦٩/٤، شرح الشافية للرضي ١٩٥/١.

(٢) الكتاب ٤٢٠/٣، ٤٢٣.

نحو: علباء، وحرباء. وتقول: عليبيٌ، وحريبيٌ، كما تقول في سقاء: سقيقيٌ، وفي مقلاء: مقيليٌ.

وإذا كانت الياء التي هذه الهمزة بدلٌ منها ظاهرة حقرت ذلك الاسم كما تحقر الاسم الذي ظهرت فيه ياءٌ من نفس الحرف مما هو بعدة حروفه، وذلك درحايةٌ، فتقول: دريحيةٌ، كما تقول في سقايةٍ: سقيقيةٌ؛ وإنما كان هذا كهذا لأن زوائده لم يجئن للتأنيث.

واعلم أن من قال غوغاءٌ فجعلها بمنزلة قضقاضٍ وصرف قال غويغيٌ ومن لم يصرف وأنث فإنها عنده بمنزلة عوراء يقول غويغاء كما يقول عويراء.

ومن قال قوباءٌ فصرف قال قويبيٌ كما تقول عليبيٌ ومن قال هذه قوباء فأنث ولم يصرف قال قويباء كما قال حميراء لأن تحقير ما لحقته ألفا التأنيث وكان على ثلاثة أحرف وتوالت فيه ثلاث حركات أو لم يتوالين اختلفت حركاته أو لم يختلفن على مثال فعيلاء.... وجميع ما ذكرت لك في هذا الباب وما أذكر لك في الباب الذي يليه قول يونس".

١١٨ – تصغير الرباعي المختوم بألف التأنيث الممدودة، والمختوم بالألف والنون الزائدتين

عند تصغير الرباعي المختوم بألف التأنيث الممدودة، أو المختوم بألف ونون زائدتين، فأنه يكسر ما بعد ياء التصغير، ولا تقلب الألف ياء؛ لأنها تحركت فقويت بالحركة، فتقول في خنفساء: خُنَيْفِسَاء، وفي عنصلاء:

عُنَيْصِلاء، وفي قرملاء: قُرَيمِلاء، وفي عقربان: عُقَيْرِبَان، وفي زعفران: زُعَيْفِرَان[١].

وهذا رأي يونس، قال سيبويه[٢]: "وما أذكر لك في الباب الذي يليه قول يونس. (هذا باب تحقير ما كان على أربعة أحرف فلحقته ألفا التأنيث أو لحقته ألف ونون كما لحقت عثمان) أما ما لحقته ألفا التأنيث فخنفساء، وعنصلاء، وقرملاء، فإذا حقرت قلت: قريملاء، وخنيفساء، وعنيصلاء، ولا تحذف كما تحذف ألف التأنيث؛ لأن الألفين لما كانتا بمنزلة الهاء في بنات الثلاثة لم تحذفا هنا حيث حي آخر الاسم وتحرك كتحرك الهاء ...".

١١٩ – جواز زيادة ياء في تصغير الثلاثي المزيد بحرفين عوضاً عن المحذوف

تحذف الزوائد من الثلاثي في التصغير، فتقول في مغتلم: مُغَيلِم، وفي جوالق: جَوَيلِق، ويجوز أن تزيد ياء عوضاً عن المحذوف، فتقول: مُغَيلِيم، وجَوَيلِيق[٣].

---

(١) انظر: المقتضب ١٩/٤، شرح السيرافي للكتاب ١٧٢/٤، التكملة ٤٩٤، شرح الشافية للرضي ١٩٩/١.

(٢) الكتاب ٤٢٣/٣-٤٢٤.

(٣) انظر: الأصول في النحو ٤١/٣، شرح السيرافي للكتاب ١٧٢/٤، التكملة ٤٩٧، شرح الشافية للرضي ٢٥١/١.

وهذا رأي يونس، قال سيبويه[1]: "(هذا باب ما يحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات) لأنك لو كسرتها للجمع لحذفتها فكذلك تحذف في التصغير، وذلك قولك في مغتلمٍ مغيلمٌ، كما قلت: مغالم، فحذفت حين كسرت للجمع، وإن شئت قلت: مغيليمٌ، فألحقت الياء عوضاً مما حذفت، كما قال بعضهم: مغاليم، وكذلك جوالقٌ إن شئت قلت: جويلقٌ، وإن شئت قلت: جويليقٌ، عوضاً كما قالوا: جواليق. والعوض قول يونس والخليل".

١٢٠ – دخول التضعيف في العين واللام معاً

يرى سيبويه أن العرب قد تضاعف العين واللام معاً، وذلك في صمحمحٍ، ودمكمكٍ، مستدلاً على ذلك بتكسيره على صمامح، ودمامك، قال[2]: "باب الزيادة من موضع العين واللام إذا ضوعفتا فيكون الحرف على (فَعَلْعَل) فيهما، فالاسم نحو: حَبَرْبَرٍ، وحَوَرْوَر، وتَبَرْبَرٍ. والصفة نحو: صَمَحْمَحٍ، ودَمَكْمَكٍ، وبَرَهْرَهَةٍ، ويكون على (فُعَلْعَل)، فالاسم نحو: ذُرَحْرَحٍ، وجُلَعْلَع" وقال[3]: "وتقول في تحقير ذَرَحْرَحٍ: ذُرَيْرِحٌ وإنما ضاعفت الراء والحاء كما ضاعفت الدال في: مَهْدَد، والدليل على ذلك ذَرّاحٌ وذَرّوحٌ فضاعف بعضهم الراء، وضاعف بعضهم الراء والحاء، وحقرته كتكسيركه للجمع، ألا ترى أن من لغته ذرحرحٌ يقول ذرارح"

---

(١) الكتاب ٣/٤٢٦.

(٢) الكتاب ٤/٢٧٨

(٣) الكتاب ٣/٤٣٢.

وإلى هذا ذهب يونس، قال سيبويه[١]: "وزعم يونس أنهم يقولون صَمَامِح ودَمَامِك في صَمَحْمَحٍ، ودَمَكْمَكٍ، فإذا حقرت قلت: صُمَيْمِحٌ، ودُمَيْمِكٌ، وجُلَيْلِعٌ، وإن شئت قلت: ذُرَيْرِيحٌ، عوضاً كما قالوا: ذَرَارِيح".

١٢١ – تصغير نحو قبائل، ورسائل

إذا سميت رجلاً قبائل أو رسائل وأردت تصغيره قلت فيه: قُبَيْئِل، ورُسَيْئِل، بإبقاء الهمزة؛ لأنها متحركة، والألف ساكنة، والمتحرك حرف حيّ[٢].

وأما يونس فيرى حذف الهمزة منها، فيقول فيها: قُبَيِّل؛ لأنها زائدة، قال سيبويه[٣]: "وإذا حقرت رجلاً اسمه قَبَائِل، قلت: قُبَيْئِل، وإن شئت قلت: قُبَيْئِيل عوضاً مما حذفت، والألف أولى بالطرح من الهمزة؛ لأنها كلمةٌ حيّةٌ لم تجيء للمد، وإنما هي بمنزلة جيم مساجد وهمزة برائلٍ، وهي في ذلك الموضع والمثال، والألف بمنزلة ألف عذافرٍ، وهذا قول الخليل وأما يونس فيقول: قُبَيَّل، يحذف الهمزة إذ كانت زائدة كما حذفوا ياء قراسيةٍ، وياء عفاريةٍ".

١٢٢ – تصغير الرباعي الذي فيه واو متحركة

---

(١) الكتاب ٤٣٢/٣.

(٢) انظر: الكتاب ٤٣٩/٣، المقتضب ٢٨٥/٢، الأصول في النحو ٤٧/٣، شرح السيرافي للكتاب ١٨٤/٤، ٢١٠، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢٥٨/١.

(٣) الكتاب ٤٣٩/٣.

عند تصغير الاسم الرباعي الخالي من علامة التأنيث يصغر على (فُعَيْعِل) سواء كانت فيه زوائد أو كانت حروفه أصلية، اختلفت حركاته أو اتفقت، نحو: جعفر، وقمطر، ودرهم، وعلبط، وجلجل، وزهلق، وعجوز، ورغيف، وكتاب، تقول فيها: جُعَيفِر، وقُمَيطِر، ودُرَيهِم، وعُلَيبِط، وجُلَيجِل، وزُهَيلِق، وعُجَيِّز، ورُغَيِّف، وكُتَيِّب. واستثن من ذلك ما كانت فيه الواو متحركة، نحو: أَسْوَد، وجَدْوَل، فإنه يجوز لك فيه إبقاؤها، أو قلبها ياء، فتقول في أَسْوَد: أُسَيوِد، و أُسَيِّد، وفي جَدْوَل: جُدَيوِل وجُدَيِّل(١).

وهذا رأي يونس، قال سيبويه(٢): "ولو جاء في الكلام (فَعْوَلاء) ممدودة لم تحذف الواو؛ لأنها تلحق الثلاثة بالأربعة، فهي بمنزلة شيء من نفس الحرف ذلك حين تظهر الواو، فيمن قال: أسيود، فهذه الواو بمنزلة واو أسَيْوِد، ولو كان في الكلام (أَفْعِلاء) العين منها واوٌ لم تحذفها، فإنما هذه الواو كنون عرضنةٍ. ألا ترى أنك كنت لا تحذفها لو كان آخر الاسم ألف التأنيث، ولم يكن ليلزمها حذف كما لم يلزم ذلك نون عرضني لو مددت. ومن قال في أَسْوَد: أُسَيِّد، وفي جَدْوَل: جُدَيِّل، قال في فَعْوَلاء إن جاءت فُعَيْلاء يُخَفِّف؛ لأنها صارت بمنزلة السواكن؛ لأنها تُغيّرُها وهي في مواضعها، فلما ساوتها وخرجت إلى بابها صارت مثلَهن في الحذف وهذا قول يونس".

---

(١) انظر: الكتاب ٤٤١/٣، المقتضب ٢٤٢/٢، الأصول في النحو ٤٨/٣.

(٢) الكتاب ٤٤١/٣-٤٤٢.

١٢٣ – تصغير (ثلاثون)

يصغر (ثلاثون) على: ثُلَيْثُون، بحذف الألف؛ لأنها ساكنة، ولم يُردّ لمفردٍ؛ لأنه لا مفرد له، فليس هو جمع (ثلاث)، كما أن عشرين ليست جمع (عشر)[(١)].

وهذا رأي يونس، قال سيبويه[(٢)]: "وسألت يونس عن تحقير ثلاثين، فقال: ثُلَيْثُون، ولم يثقل شبهها بواو جَلُولاء؛ لأن ثلاثاً لا تستعمل مفرودة على حد ما يفرد ظريف، وإنما ثلاثون بمنزلة عشرين لا يفرد ثلاثٌ من ثلاثين؛ كما لا يفرد العشر من عشرين. ولو كانت إنما تلحق هذه الزيادة الثلاث التي تستعملها مفردة لكنت إنما تعني تسعة؛ فلما كانت هذه الزيادة لا تُفَارق شُبِّهت بأَلَفي جلولاء".

١٢٤ – التصغير يرد الحروف المبدلة إلى أصلها

عند التصغير فإننا نرد الحروف المبدلة إلى أصلها، فتقول في ميزان: مويزين، وفي ميقات: مويقيت، وفي ميعاد: مويعيد، برد الألف إلى أصلها[(٣)].

---

(١) انظر: الكتاب ٤٤٢/٣، الأصول في النحو ٤٩/٣، شرح الكافية الشافية ١٩٠٢/٤.

(٢) الكتاب ٤٤٢/٣.

(٣) انظر: الكتاب ٤٥٧/٣، المقتضب ٢٧٩/٢، الأصول في النحو ٥٨/٣، شرح السيرافي للكتاب ١٩٨/٤، شرح المفصل لابن يعيش ٤٠٨/٣.

وهذا رأي يونس، قال سيبويه[1]: "(هذا باب تحقير كل حرف كان فيه بدلٌ) فإنك تحذف ذلك البدل وترد الذي هو من أصل الحرف إذا حقرته كما تفعل ذلك إذا كسرته للجمع.

فمن ذلك ميزانٌ، وميقاتٌ، وميعادٌ، تقول: مويزينٌ، ومويعيدٌ، ومويقيتٌ؛ وإنما أبدلوا الياء لاستثقالهم هذه الواو بعد الكسرة، فلما ذهب ما يستثقلون رد الحرف إلى أصله، وكذلك فعلوا حين كسروا للجمع قالوا: موازين، ومواعيد، ومواقيت ..... وجميع ما ذكرنا قول يونس والخليل. وسألت يونس عن بريّةٍ، فقال: هي من برأت، وتحقيرها بالهمز، كما أنك لو كسرت صلاءةً رددت الياء فقلت: أصليةٌ، فهذه الياء لا تلزم في هذا الباب كما لا تلزم الهمزة في بنات الياء والواو التي هن لامات".

١٢٥- التصغير لا يغير المبدل إذا كان البدل في موضع العين وكانت بدلاً من الواوات أو الياءات

عند التصغير الأسماء التي أبدلت عينها من الواوات أو الياءات إلى همزة فإنه لا ترد العين إلى أصلها بل تثبت في التصغير، كما ثبتت في الجمع، نحو: قائم، وبائع، تقول في تصغيرها: قُوَيْئِم، وبُوَيْئِع، كما تقول في جمعها: قَوَائِم، وبَوَائِع[2]

---

(١) الكتاب ٣/٤٥٧-٤٦١.

(٢) انظر: الكتاب ٣/٤٦٢، الأصول في النحو ٣/٥٩، شرح السيرافي للكتاب ٤/٢٠٣، شرح الكافية الشافية ٤/١٩٠٩.

وهذا رأي يونس، قال سيبويه[١]: "(هذا باب تحقير الأسماء التي تثبت الأبدال فيها وتلزمها) وذلك إذا كانت أبدالاً من الواوات والياءات التي هي عيناتٌ، فمن ذلك: قائلٌ، وقائمٌ، وبائعٌ، تقول: قويئمٌ، وبويئعٌ، فليست هذه العينات بمنزلة التي هن لامات، لو كانت مثلهن لما أبدلوا؛ لأنهم لا يبدلون من تلك اللامات إذا لم تكن منتهى الاسم وآخره. ألا تراهم يقولون: شَقَاوَةٌ وغَبَاوَةٌ، فهذه الهمزة بمنزلة همزة ثائر وشاءٍ من شَأَوْت. ألا ترى أنك إذا كسرت هذا الاسم للجمع ثبتت فيه الهمزة، تقول: قَوَائِم، وبَوَائِع، وقَوَائِل، وكذلك تثبت في التصغير. . . . . وكذلك (فعائل)؛ لأن علته كعلة (قائل)، وهي همزة ليست بمنتهى الاسم، ولو كانت في (فعائل) ثم كسرته للجمع لثبتت. وجميع ما ذكرت لك قول الخليل ويونس".

١٢٦- تصغير (أَحْوَى)

إذا وقع بعد ياء التصغير ياءان حذفت الثانية منهما استثقالاً لتوالي ثلاث ياءات، نحو: عطاء، وقضاء، تقول في تصغيرهما: عطيّ، وقضيّ، وهذا مجمع عليه إذا كانت أول الياءين زائداً. فإن كانت منقلبة عن واو، نحو (أحوى)، فأبوعمرو يرى فيه تقرير الياءات الثلاث، فيقول في تصغيره: أحييّ،

(١) الكتاب ٣/٤٦٢-٤٦٤.

وسيبويه وعيسى بن عمر يحذفان، لكن سيبويه يبقيه ممنوعاً من الصرف، وعيسى بن عمر يصرفه[١].

وأما يونس فيوافق سيبويه في رأيه، قال سيبويه[٢]: "وكذلك أحوى إلا في قول من قال أسيود، ولا تصرفه لأن الزيادة ثابتة في أوله ولا يلتفت إلى قلته كما لا يلتفت إلى قلة يضع. وأما عيسى فكان يقول أحيٌّ ويصرف، وهو خطأ لو جاز ذا لصرفت أصم؛ لأنه أخف من أحمر، وصرفت أرأس إذا سميت به ولم تهمز، فقلت أرس. وأما أبو عمروٍ فكان يقول: أحيٍ، ولو جاز ذا لقلت في عطاءٍ عطيٍ؛ لأنها ياء كهذه الياء، وهي بعد ياء مكسورة، ولقلت في سقايةٍ سقيية، وشاوٍ شويٍ. وأما يونس فقوله هذا أُحَيٌّ، كما ترى وهو القياس والصواب".

١٢٧ – تصغير فُعائل من المعتل بالياء أو الواو وغيرهما

يصغر فُعائل من المعتل بالياء أو الواو وغيرهما، كتصغير فَعائل، فتقول في عذافر: عذيفر[٣].

---

(١) انظر: الكتاب ٤٧٢/٣، شرح السيرافي للكتاب ٢٠٩/٤، شرح الكافية الشافية ١٩٠٧/٤، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢٣٢/١.

(٢) الكتاب ٤٧٢/٣.

(٣) انظر: الكتاب ٤٧٤/٣، الأصول في النحو ٤٧/٣، شرح السيرافي للكتاب ١٨٤/٤، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢٥٧/١.

وهذا رأي يونس، قال سيبويه[١]: "وتحقير فُعائلٍ كفَعائل من بنات الياء والواو ومن غيرهما سواءٌ وهو قول يونس لأنهم كأنهم مدوا فعالٌ أو فعولٌ أو فعيلٌ بالألف كما مدوا عذافرٌ".

١٢٨ – تصغير ما سمي من الرجال بمؤنث على ثلاثة أحرف

إذا سمي رجل باسم مؤنث خالي من علامة التأنيث نحو: أُذُن، وعَيْن، ورِجْل، ثم أردت تصغيره، فجمهور النحويين يصغرونه على لفظه، ولا يدخلون عليه تاء التأنيث، فيقولون فيه: أُذَين، وعُيَين، ورُجَيل.

وأما يونس فيدخل تاء التأنيث فيقول فيها أُذَينة، وعُيَينة، ورُجَيلة، ويستدل بورود أُذَينة، والجمهور يقولون بأن (أُذَينة، وعُيَينة) سمي به مصغراً. قال سيبويه[٢]: "وإذا سميت رجلاً بعينٍ أو أذنٍ فتحقيره بغير هاء، وتدع الهاء ههنا كما أدخلتها في حجرٍ اسم امرأة، ويونس يدخل الهاء ويحتج بأذينة، وإنما سمي بمحقر".

١٢٩ – تصغير سراويل

ذهب بعض العلماء إلى أن تصغير سراويل: سريِّلات؛ وذلك بتصغيره على لفظه مع أن لفظه لفظ الجمع، وإن كان معناه مفرد، وذهب بعض

---

(١) الكتاب ٣/٤٧٤.

(٢) الكتاب ٣/٤٨٤.

العلماء على أن تصغيره: سرييل أو سريويل، بناء على أنه جمع ومفردة سروالة[1].

وما يونس فيرى أن تصغيرها: سريبلات، قال سيبويه[2]: "وزعم يونس أن من العرب من يقول في سراويل سريِّلاتٌ؛ وذلك لأنهم جعلوه جمعاً بمنزلة دحاريض، وهذا يقوي ذاك؛ لأنهم إذا أرادوا بها الجمع فليس لها واحدٌ في الكلام كسرت عليه ولا غير ذلك".

١٣٠ – مجيء روحاويّ في النسب على القياس

القياس في النسب إلى المدود أن تبدل واواً إن كانت بدلا من ألف التأنيث، نحو: صحراوي، في صحراء، وإن كانت أصلية سلمت، نحو: قرائي في قراءة، وإن كانت بدلا من أصل أو للإلحاق جاز فيها الأمران القلب والسلامة، تقول في كساء، وعلباء: كسائي، وعلبائي، وكساوي، وعلباوي[3]، ومما شذ عن ذلك روحاء سمع من العرب من يقول: روحانيّ، وقد جاءت أيضاً على الأصل: فقالوا: روحاويّ[4].

---

(١) انظر: المقتضب ٣٤٥/٣، الأصول في النحو ٥٣/٣، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٥٠٤، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢٧٠/١.

(٢) الكتاب ٤٩٣/٣.

(٣) انظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٥٨/٢، أوضح المسالك ٤٨١، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٣٢٧/٤، التصريح بمضمون التوضيح ٥٩٥/٢.

(٤) انظر: الكتاب ٣٣٧/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٤٧٧/٣.

ومجيء روحاء على الأصل مما صرح به يونس، قال سيبويه[١]: " وقالوا: روحانيّ في الروحاء، ومنهم من يقول: روحائيّ، كما قال بعضهم: بهراوي، حدثنا بذلك يونس. وروحاويّ أكثر من بهراوي".

١٣١ – النسب إلى فَعِيلَة

في النسبة إلى (فعيلة) تحذف التاء والياء، وتفتح العين، فيقال: حنفي في حنيفة، وبجلي في بجيلة، وصحفي في صحيفة. حذفت تاء التأنيث، والياء، ثم قلبت الكسر فتحاً. وشذّ من هذا قولهم: سَلِيمي في سَلِيمة، وعَمِيري في عميرة، وسَلِيقي في السَلِيقة. بإبقاء الياء، والكسرة[٢].

وهذا رأي يونس، قال سيبويه[٣]: "وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة، ولكنه شاذٌ قليل، قد قالوا في سَلِيمة: سَلِيميٌ، وفي عَمِيرة كلبٍ: عَمِيريٌ، وقال يونس: هذا قليلٌ خبيث".

١٣٢ – النسب إلى ما كان على أربعة أحرف وما قبل الآخر مكسور

يجوز في النسب إلى ما كان على أربعة أحرف وما قبل آخر مكسور، نحو: يَثْرِب، وتَغْلِب، ويَحْصِب، أن تبقي ما قبل الآخر على كسرته، فتقول

---

(١) الكتاب ٣٣٧/٣.

(٢) انظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢٨/٢، المقاصد الشافية ٤٩٥/٧، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٣٢٢/٤، التصريح بمضمون التوضيح ٥٩٥/٢، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤٧٠١/٧

(٣) الكتاب ٣٣٩/٣.

فيه: يَثْرِبِي، وتَغْلِبِي، يَحْصِبِي، ويجوز أن تفتح ما قبل الآخر، فتقول فيه: يَثْرَبِي، وتَغْلَبِي، يَحْصَبِي. واختلف العلماء في هذا القلب، فذهب الخليل، وسيبويه[١] إلى أنه شاذ لا يقاس عليه، وذهب المبرد[٢]، وابن السراج[٣]، إلى أنه مطرد.

أما يونس فيرى أنه شاذ موافقاً في ذلك الخليل وسيبويه، قال سيبويه[٤]: "وقال الخليل: الذين قالوا: تَغْلَبِيٌّ، ففتحوا مغيرين، كما غيروا حين قالوا: سُهْلِيٌّ وبِصْرِيٌّ في بَصْرِيّ، ولو كان ذا لازماً كانوا سيقولون في يَشْكُرَ: يَشْكَرِيٌّ، وفي جُلْهُم جُلْهَمِيٌّ، وأن لا يلزم الفتحُ دليلٌ على أنه تغيير كالتغيير الذي يدخل في الإضافة، ولا يلزم، وهذا قول يونس".

١٣٣ – النسب إلى الثلاثي المكسور العين

في النسب إلى الثلاثي المكسور العين، نحو: الدُّؤِل، والنَّمِر، تبدل كسرة العين إلى فتحة؛ كراهة اجتماع الكسرة مع الياء، تقول فيه: دُؤَلِي، ونَمَرِي[٥].

---

(١) الكتاب ٣/٣٤١-٣٤٢.

(٢) انظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢/١٩، المقاصد الشافية ٧/٤٦٣، ٤٧٢، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٤/٣١٨.

(٣) الأصول في النحو ٣/٦٤.

(٤) الكتاب ٣/٣٤١-٣٤٢.

(٥) انظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢/١٨، المقاصد الشافية ٧/٤٧٠، التصريح بمضمون التوضيح ٢/٥٩٢، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٤/٣١٧.

وهذا رأي يونس، قال سيبويه[١]: "والدُّئِل، بمنزلة النَّمِر، تقول: دُؤَليٌّ وكذلك سمعناه من يونس وعيسى".

١٣٤ – النسب إلى (فُعَيلة) إذا كانت لامها ياء

في النسب إلى (فُعَيلة) بضم الفاء وفتح العين، نحو: جُهَيْنَة، فإنه تحذف الياء، فتقول فيها: جُهَنِيٌّ، فإذا كانت لامها ياء نحو: قُصَيّ وأُمَيَّة، قلبت الياء الأخيرة واواً، سواء كانت فيه هاء التأنيث، أو لم تكن، تقول فيهما: قُصَوِيٌّ، أُمَوِيٌّ[٢]. وأجاز سيبويه[٣] في أُمَيَّة إبقاء الياء وعدم القلب فيقول فيها: أُمَيِّيٌّ، وفي حَيَّة: حَيِّيٌّ.

وأما يونس فيجيز في أُمَيَّة: أُمَيِّيٌّ؛ لسماعه عن العرب، قال سيبويه[٤]: "وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون: أُمَيِّيٌّ، فلا يغيرون لما صار إعرابها كإعراب ما لا يعتل، شبهوه به، كما قالوا طَيِّئِيٌّ".

---

(١) الكتاب ٣/٣٤٣.

(٢) انظر: شرح السيرافي للكتاب ٤/١٠١، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢/٣٠، المقاصد الشافية ٧/٤٨١، ٤٩٦، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٤/٣٢٤.

(٣) الكتاب ٣/٣٤٤-٣٤٥.

(٤) الكتاب ٣/٣٤٤.

١٣٥ – النسب إلى ما كان آخرها ياء أو واو وما قبلهما ساكن، وفيه هاء التأنيث

في النسب إلى ما كان آخرها ياء أو واو وما قبلهما ساكن، وفيه هاء التأنيث، نحو: ظَبْيَة، دُمْيَة، غَزْوَة، فالخليل وسيبويه لا يغيران فيه شيئاً، فيقولان: ظَبْيِيٌّ، دُمْيِيٌّ، غَزْوِيٌّ، وأمَّا يونس فيفتح الحرف الساكن، مع قلب الياء واواً في اليائي، فيقول فيها: ظَبَوِيّ، دُمَوِيّ، غَزَوِي[١]، قال سيبويه[٢]: "وحدثنا يونس أن أبا عمروٍ وكان يقول في ظبيةٍ ظبيٌّ، ولا ينبغي أن يكون في القياس إلا هذا؛ إذ جاز في أمية، وهي معتلة، وهي أثقل من رميٍ، وأما يونس فكان يقول في ظبيةٍ ظَبَوِيٌّ، وفي دميةٍ دُمَويٌّ، وفي فتيةٍ فِتَويٌّ ..... وأما يونس فجعل بنات الياء في ذا وبنات الواو سواءً، ويقول في غُزْوَةٍ: غُزَوِيٌّ. وقولنا: غُزْوِيٌّ".

١٣٦– النسب إلى ما آخره ألف الإلحاق رابعة

إذا كان آخر الاسم ألف الإلحاق وكانت رابعة، فالأصل أنها تحذف، فيقال في: مِعْزىً: مِعْزِيّ، وفي أَرْطىً: أَرْطِيّ؛ وذلك لأنهم شبهوها بألف التأنيث، ولأنها زائدة. ويجوز فيها أن تبقى، فيقال في: مِعْزَىً: مِعزَوِيّ، وفي أَرْطىً: أَرْطَوِيّ، وعلته أنه في مقابل المنقلب عن أصل؛ لأن الألف فيه في

---

(١) انظر: شرح السيرافي للكتاب ١٠٣/٤، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٤٨/٢

(٢) الكتاب ٣٤٧/٣–٣٤٨.

مقابلة الأصل؛ كما أن الهمزة المنقلبة عن الملحق بالأصل كعلباء، بمنزلة الألف المنقلبة عن الأصل ككساء[١].

وهذا رأي يونس، قال سيبويه[٢]: "هذا باب الإضافة إلى كل اسم آخره ألف مبدلة من حرف من نفس الكلمة على أربعة أحرف، وذلك نحو: مَلْهِيً، ومَرْمِيً، وأَعْشَى، وأَعْمَى، وأَعْيَا، فهذا يَجري مجرى ما كان على ثلاثة أحرف وكان آخرُه ألفاً مبدَلة من حرف من نفس الكلمة، نحو: حَصِيً، ورَحِيً. وسألت يونس عن مِعْزىً وذِفْرىً فيمن نوّن فقال: هما بمنزلة ما كان من نفس الكلمة، كما صار عِلباءٌ حين انصرف بمنزلة رداء في الإضافة والتثنية، ولا يكون أسوأ حالاً في ذا من حبلى".

١٣٧ – النسب إلى الخماسي إذا كان آخره ألف أصلية

الجمهور على أن الألف الخامسة تحذف في النسب[٣]، نحو: مُرامىً، ومُشْتَرىً، ومُقْتَنىً، تقول فيها: مُرَامِيٌّ، ومُشْتَرِيٌّ، ومُقْتَنِيٌّ.

وأما يونس فيفرق بين ما كان مشدد الآخر وما كان غير مشدد، فغير المشدد يوافق فيه الجمهور، والمشدد يعامله معاملة الرباعي، نحو: مُثَنًّىً، ومُعَلًّىً، فيجيز فيه: الحذف والقلب. فيقول في الحذف: مُثَنِّيٌّ، ومُعَلِّيٌّ، وفي

---

(١) انظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣٩/٢، المقاصد الشافية ٤٤٩/٧

(٢) الكتاب ٣٥٢/٣.

(٣) انظر: الكتاب ٣٥٤/٣–٣٥٧، شرح السيرافي للكتاب ١٠٩/٤، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٤٠/٢، المقاصد الشافية ٤٥٥/٧،

القلب: مُثَنَّوِيٌّ، ومُعَلَّوِيٌّ، قال سيبويه[1]: "وسألت يونس عن مُراميً، فقال: مُرَامِيٌّ، جعلها بمنزلة الزيادة. وقال: لو قلت: مَرَامَوِيٌّ، لقت:حُبَارَوِيٌّ، كما أجازوا في حُبْلَى: حُبْلَوِيٌّ. ولو قلت ذا لقلت في مُقْلَولىً: مُقْلَولَوِيٌّ. وهذا لا يقوله أحد، إنما يقال: مُقْلَولِيٌّ، كما تقول في يَهْيَرىً: يَهْيَرِيٌّ. فإذا سويت بين هذا رابعاً وبين ما الألف فيه زائدة نجو: حُبْلىَ لم يجز أن تجعل ما كان من نفس الحرف إذا كان خامساً بمنزلة حُبَارَى. وإن فرَّقت بين الزائد وبين الذي من نفس الحرف دخل عليك أن تقول في قَبعثَرىً: قَبَعْثَرَوِيٌّ؛ لأن آخره منون فجرى مجرى ما هو من نفس الكلمة. فإن لم تقل ذا وأخذت بالعدد فقد زعمت أنهما يستويان. وإنما ألزموا ما كان على خمسة أحرف فصاعداً الحذف لأنه حين كان رابعاً في الاسم بزنة ما ألفه منه كان الحذف فيه جيد، وجاز الحذف، فيما كانت ألفه من نفسه، فلما كثر العدد كان الحذف لازماً؛ إذ كان من كلامهم أن يحذفوه في المنزلة الأولى"، وقال[2]: "وزعم يونس أن مُثَنًّىً بمنزلة مِعْزىً ومُعْطىً، وهو بمنزلة مرامى؛ لأنه على خمسة أحرف".

(١) الكتاب ٣/٣٥٥.

(٢) الكتاب ٣/٣٥٦.

١٣٨ – النسب إلى أخت

النسب إلى محذوف اللام على قسمين(١):

الأول منهما ما ترجع إليه اللام في التثنية أو الجمع المختوم بالألف والتاء، والثاني منهما ما لا ترجع إليه اللام فيهما.

فالأول يكون النسب فيه برد اللام نحو: أب، وأخ، وحم، تقول في النسب إليها: أَبَوِيٌ، وأَخَوِيٌ، وحَمَوِيٌ.

والثاني أنت فيه بالخيار إن شئت أبقيته بدون رد وإن شئت رددت إليه اللام، وذلك نحو: يد، ودم، وغد، تقول في النسب إليها: يَدَوِيٌ، ودَمَوِيٌ، وغَدَوِيٌ، كما تقول فيها يَدِيٌ، ودَمِيٌ، وغَدِيٌ.

ومن المحذوف اللام (أخت)، ولكن فيها أمر زائد على أخواتها، وهو وجود التاء فيها. ولأجل ذلك اختلف العلماء فيها على قولين:

الأول معاملتها معاملة أخوتها، والنسب إليها بدون ردّ، وبحذف التاء، فينسب إليها كما ينسب إلى أخ؛ لأن التاء للتأنيث وتاء التأنيث تحذف في النسب فيقال في النسب إليها: أَخَوِيٌ. وهذا مذهب الخليل وسيبويه(٢).

---

(١) انظر: الكتاب ٣/٣٦٠-٣٦١، شرح السيرافي للكتاب ٤/١١٤، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢/٦٨، المقاصد الشافية ٧/٥٥٩، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٤/٣٣٥-٣٣٧.

(٢) الكتاب ٣/٣٦٠-٣٦١.

والمذهب الثاني إبقاء التاء والنسب إليها مباشرة، فتقول فيها: أُخْتِيٌّ. وهذا مذهب يونس، قال سيبويه(١): "وإذا أضفت إلى أختٍ قلت: أخويٌ هكذا ينبغي له أن يكون على القياس.

وذا القياس قول الخليل، من قبل أنك لما جمعت بالتاء حذفت التأنيث كما تحذف الهاء، ورددت إلى الأصل. فالإضافة تحذفه كما نحذف الهاء، وهي أردُّ له إلى الأصل..... وأما يونس فيقول أختيٌّ، وليس بقياس".

١٣٩ – النسب إلى اثنتين

يرى سيبويه(٢)، والسيرافي(٣) أن النسب إلى اثنتين، يكون بحذف التاء؛ لأنها تاء تأنيث، فيقال فيها: ثَنَوِيٌّ، وذلك لأن أصلها (فعل).

وأما يونس فيرى أن النسب إليها بإبقاء التاء: ثِنْتِيّ، قال سيبويه(٤): "وكذلك كلتا وثنتان، تقول: كَلَوِيّ وثَنَوِيّ، وبِنْتَان: بَنَوِيٌ، وأما يونس فيقول: ثِنْتِيٌّ".

١٤٠ – النسب إلى محذوف الفاء ولامه حرف صحيح

---

(١) الكتاب ٣/٣٦٠-٣٦١.

(٢) الكتاب ٣/٣٦٣، وانظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢/٦٨.

(٣) شرح السيرافي للكتاب ٤/١١٦.

(٤) الكتاب ٣/٣٦٣.

عند النسب إلى محذوف الفاء إذا كانت لامه حرفاً صحيحاً، لا يغير شيئاً ولا يزاد بل يؤتى بياء النسب، فتقول في: عِدَة، وزِنَة، ورِقَة: عِدِيٌ، وزِنِيٌ، ورِقِيٌ[(١)].

وهذا رأي يونس، قال سيبويه[(٢)]: "(هذا باب الإضافة إلى ما ذهبت فاؤه من بنات الحرفين) وذلك عدةٌ وزنةٌ فإذا أضفت قلت عديٌ وزنيٌ ولا ترده الإضافة إلى أصله لبعدها من ياءي الإضافة . . . وكذا قول يونس. ولا نعلم أحداً يوثق بعلمه قال خلاف ذلك".

١٤١ – حكم الفعل المتصل بواو الجماعة، أو ياء المخاطبة المؤكد بنون التوكيد الخفيفة عند الوقف عليه

نون التوكيد الخفيفة تشبه التنوين في أنهما نونان، وزائدتان، وقبلهما مفتوح؛ لذلك تبدل ألفاً عند الوقف إذا كان ما قبلها مفتوحاً، نحو: اضربا، وقوما، كما يوقف على التنوين بالألف في نحو: رأيت زيدا، وأكرمت عمرا. أما إذا كان قبلها ضمة أو كسرة، ووقف عليها، أعيدت الواو مع الضمة، والياء مع الكسرة؛ نحو: اضْرِبُوا، حين تقف عليها في قولك: اضْرِبُن زيداً يا رجال. ونحو: اضْرِبِي، حين تقف عليها في قولك: اضْرِبِن زيداً يا هند، لأن الأصل ووجود واو الجماعة، وحذفت للالتقاء الساكنين، وكذلك ياء

---

(١) انظر: الكتاب ٣٦٩/٣، شرح السيرافي للكتاب ١٢٠/٤، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٦٢/٢، المقاصد الشافية ٥٧٠/٧.

(٢) الكتاب ٣٦٩/٣-.

المخاطبة. فإذا وقفت وحذفت النون، كما تحذف التنوين عند الوقف في نحو: هَذَا زَيْد، ومَرَرْتُ بِزَيْد.[1].

وهذا رأي يونس، قال سيبويه[2]: " (باب الوقف عند النون الخفيفة) اعلم أنَّه إذا كان الحرف الذي قبلها مفتوحا ثم وقفت جعلت مكانها ألفا كما فعلت ذلك في الأسماء المنصرفة حين وقفت؛ وذلك لأنَّ النون الخفيفة والتنوين من موضعٍ واحد، وهما حرفان زائدان، والنون الخفيفة ساكنة كما أنَّ التنوين ساكن، وهي علامة توكيد كما أنَّ التنوين علامة المتمكن، فلمَّا كانت كذلك أجريت مجراها في الوقف، وذلك قولك: اضربا: إذا أمرت الواحد وأردت الخفيفة، وهذا تفسير الخليل.

وإذا وقفت عندها وقد أذهبت علامة الإضمار التي تذهب إذا كان بعدها ألفٌ خفيفة أو ألف ولام رددتها الألف التي في هذا: هذا مثنًّى وإذا وقفت عندها وقد أذهبت علامة الإضمار التي تذهب إذا كان بعدها ألفٌ خفيفة أو ألفٌ ولام رددتها كما ترد الألف التي في هذا مثنى كما ترى إذا سكت، وذلك قولك للمرأة، وأنت تريد الخفيفة: اضربي، وللجميع: اضربوا وارموا، وللمرأة: ارمي واغزي، فهذا تفسير الخليل وهو قول العرب ويونس".

---

(١) انظر: المقتضب ١٧/٣، الأصول في النحو ٢٠٢/٢، شرح السيرافي للكتاب ٢٥٥/٤، شرح المفصل لابن يعيش ١٧٢/٥، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٩٤٨/٨، التصريح بمضمون التوضيح ٣١٢/٢.

(٢) الكتاب ٥٢١/٣-٥٢٢.

١٤٢ – التعويض عن نون التوكيد الخفيفة عند الوقف إذا كان ما قبلها مضموماً أو مكسوراً في الفعل المعتل

اختلف العلماء في الفعل المعتل، المتصل بواو الجماعة، أو ياء المخاطبة، المؤكد بنون التوكيد الخفيفة عند الوقف عليه، فذهب بعضهم إلى أنه عند الوقف عليه تحذف النون، ولا يعوض عنها شيء، فتقول عند الوقف: تَخْشَوا، وتَخْشَي، من قولك: هل تَخْشَوْنَ يا قوم، وهل تَخْشَيْنَ يا هند، وذهب بعضهم إلى زيادة واو بعد الضمة، وياء بعد الكسرة عوضا عن النون، فيقول فيها: تَخْشَوُوا، وتَخْشَيِي(١).

وأما يونس فيرى وجوب التعويض، قال سيبويه(٢): "وقال الخليل إذا كان ما قبلها مكسوراً أو مضموماً ثم وقفت عندها لم تجعل مكانها ياء ولا واوا، وذلك قولك للمرأة وأنت تريد الخفيفة: اخشي، وللجميع وأنت تريد النون الخفيفة: اخشوا. وقال هو بمنزلة التنوين إذا كان ما قبله مجرورا أو مرفوعا، وأما يونس فيقول: اخشيي، واخشووا، يزيد الياء والواو بدلاً من النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة. فقال الخليل: لا أرى ذاك إلا على قول من قال :هذا عمرو، ومررت بعمري، وقول العرب على قول الخليل".

---

(١) انظر: الأصول في النحو ٢٠٢/٢، شرح السيرافي للكتاب ٢٥٧/٤، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١١٨/٣، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٩٥٠/٨، شرح الأشموني لألفية ابن مالك٤٢٢/٣.

(٢) الكتاب ٥٢٢/٣.

١٤٣- الوقف على المنادى المنقوص، نحو: يا قاض

اختلف النحويون في اختيارهم في الوقوف على المنادى المنقوص، نحو: يا قاض، هل ترد الياء أم لا؟

فذهب بعضهم إلى ردّ الياء، فيقول في الوقف: يا قَاضِي. وذهب بعضهم إلى حذفها، فيقول في الوقف: يا قَاضْ(١).

وأما يونس فذهب إلى حذف الياء، قال سيبويه(٢): "وسألت الخليل عن القاضي في النداء فقال: أختار يا قاضي، لأنه ليس بمنون، كما أختار هذا القاضي. وأما يونس فقال: يا قاض. وقول يونس أقوى، لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء كانوا في النداء أجدر، لأن النداء موضع حذفٍ، يحذفون التنوين ويقولون: يا حار، ويا صاح، ويا غلام أقبل".

١٤٤ - أصل كلمة (أخ)

كلمة (أخ) أصلها: أَخَوٌ، على وزن: فَعَل، بفتح العين، ودليل ذلك جمعها على آخاء(٣).

وهذا رأي يونس، قال سيبويه(١): "زعم يونس أنَّهم يقولون: أَخٌ وَآخَاءٌ".

---

(١) انظر: الأصول في النحو ٣٧٥/٢، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٥٢٩٢/١٠، شرح الأشموني لألفية ابن مالك٤٢٢/٣، التصريح بمضمون التوضيح ٦٢١/٢.

(٢) الكتاب ١٨٤/٤.

(٣) انظر: الأصول في النحو ٧٨/٣، الخصائص ٢٠٢/١، لسان العرب (أخا) ١٩/١٤.

١٤٥ – لا يحكم بزيادة النون والتاء في أول الكلمة إلا بدليل

النون والتاء من أحرف الزيادة فإذا وقعا في أول الكلمة الرباعية، فلا يحكم بزيادتهما إلا بدليل[٢]؛ لأن زيادتهما ليست كثيرة، قال سيبويه[٣]: "وأمّا ما جاء نحو: نَهْشَل، وتَوْلَب، فهو عندنا من نفس الحرف، مصروفٌ حتىَّ يجيء أمرٌ يبينَّه."

وهذا رأي يونس، قال سيبويه[٤]: "وأمّا ما جاء نحو: نَهْشَل، وتَوْلَب، فهو عندنا من نفس الحرف، مصروفٌ حتىَّ يجيء أمرٌ يبينه. وكذلك فعلت به العرب؛ لأنَّ حال التاء والنون في الزيادة ليست كحال الألف والياء، لأنَّهما لم تكثرا في الكلام زائدتين ككثرتهما. فان لم تقل ذلك دخل عليك أن لا تصرف نهشلا ونهسراً. وهو قول العرب، والخليل، ويونس".

---

(١) الكتاب ٣/٥٩٧.

(٢) انظر: الكتاب ٣/١٩٦-١٩٧، ٤/٣١٩، المقتضب ٣/٣١٧، ما ينصرف وما لا ينصرف ١٦، المنصف لابن جني ١/١٠٢،

(٣) الكتاب ٣/١٩٦-١٩٧.

(٤) الكتاب ٣/١٩٦-١٩٧.

١٤٦ – همزة (اَيْمُنُ) همزة وصل أم قطع

اختلف العلماء في همزة (اَيْمُنُ) هل هي همزة وصل أم قطع، فذهب بعضهم إلى أنها همزة وصل، وذهب بعضهم أنها همزة قطع[١].

وأما يونس فيرى أنها همزة وصل، قال سيبويه[٢]: "وزعم يونس أن ألف (ايم) موصولة، وكذلك تفعل بها العرب، وفتحوا الألف كما فتحوا الألف التي في الرجل وكذلك (ايمن)".

١٤٧ – إدغام الهمزتين

إذا التقى المثلان وأولهما ساكن وجب إدغامه، نحو: قل لزيد، ونبه هرماً، وسر راشداً[٣].

فإن كان المثلان همزة نحو: قَرَأَ أَبُوكَ، فلا يجوز فيهما الإدغام[٤].

---

(١) انظر: المقتضب ٢٢٨/١، الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٠٤/١، شرح السيرافي للكتاب ٢٤٢/٤، المتبع في شرح اللمع ٢/ ٦٢٨، الإيضاح في شرح المفصل ٣٢٤/٢، شرح التسهيل ٢٠٤/٣، التصريح بمضمون التوضيح ٣٦٥/٢.

(٢) الكتاب ٥٠٣/٣.

(٣) إيجاز التعريف في علم التصريف ١٩٨.

(٤) انظر: المقتضب ١٩٨/١، الأصول في النحو ٤١٣/٣، شرح الكتاب للسيرافي ٤٠٦/٥.

وإنما لم تدغم لأن تضعيفها أثقل من تضعيف غيرها[١]، وذهب ابن أبي إسحق إلى جواز الإدغام[٢]، وذهب سيبويه إلى أنه رديء[٣]، وكذا ابن جني ذهب إلى أنه ضعيف وليس لحنا[٤].

وأما يونس فيرى عدم جواز الإدغام في الهمزة، قال سيبويه[٥]: "وأما الهمزتان فليس فيهما إدغام في مثل قولك: قَرَأَ أَبُوكَ، وأَقْرَئُ أَبَاكَ؛ لأنك لا يجوز لك أن تقول: قَرَأَ أَبُوكَ، فتحققهما فتصير كأنك إنما أدغمت ما يجوز فيه البيان؛ لأن المنفصلين يجوز فيهما البيان أبداً، فلا يجريان مجرى ذلك، وكذلك قالته العرب وهو قول الخليل ويونس".

---

(١) إيجاز التعريف في علم التصريف ١٩٨-١٩٩.

(٢) الكتاب ٣/٣٣٤.

(٣) الكتاب ٣/٣٣٤.

(٤) الخصائص ٣/١٤٥.

(٥) الكتاب ٤/٤٤٣.

الخاتمة

وبعد أن طوفنا في كتاب سيبويه بحثاً عن آراء شيخه يونس بن حبيب، تحط بنا الرحال لنسجل جملة من النتائج تم رصدها من خلال استعراض آراء يونس.

١- ليونس آراء في أكثر أبواب النحو.

٢- أفاد سيبويه من آراء يونس في السماع، والقياس، والتوجيه، وإعراب الآيات، والأبيات، والأقوال العربية.

٣- أفاد سيبويه منه في معرفة آراء من سبقه من العلماء.

٤- كان سيبويه يقارن بين يونس والخليل في كثير من المسائل.

٥- لقد اشتهر عن يونس أنه يعنى بالقياس أكثر من السماع، والذي ظهر لي أنه اعتنى بالسماع أكثر من عنايته بالقياس؛ وذلك أن المسائل التي اعتمد فيها على السماع بلغت ثمانياً وأربعين مسألة، بينما المسائل التي اعتمد فيها على القياس بلغت إحدى والعشرين مسألة.

٦- أن يونس قد يحكم على بعض الأساليب العربية بالضعف أو القلّة، كما في مسألة النسب إلى فَعِيلَة، قال سيبويه(١): "وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة، ولكنه شاذٌ قليل، قد قالوا في سليمة سليميٌ، وفي عميرة –كلبٍ– عميريٌ، وقال يونس: هذا قليلٌ خبيث".

٧- أن سيبويه قد يثني على رأي يونس بالقوة، أو الحسن، أو أنه القياس، كما في مسألة: رفع الظرف على الخبرية، حيث عقب ذكر رأي يونس

---

(١) الكتاب ٣/٣٣٩.

بقوله:[1]: "وهذا مذهبٌ قويٌّ"، ومسألة: الاسم الثلاثي الساكن الوسط المنقول من مذكر إلى مؤنث، قال سيبويه[2]: "فإن سميت المؤنث بعمرو أو زيد لم يجز الصرف هذا قول ابن أبي إسحاق وأبي عمرو فيما حدثنا يونس وهو القياس"، مسألة: حكم الفعل الواقع بعد (إذن) المعطوفة على جملة شرطية، قال سيبويه[3]: "وتقول: إِنْ تَأْتِنِي آتِكْ وَإِذَنْ أُكْرِمْكَ، إذا جعلتَ الكلام على أوّله ولم تقطعه، وعطفته على الأول، وإن جعلته مستقبلاً نصبت، وإن شئت رفعته على قول من ألغى، وهذا قول يونس، وهو حسن"، ومسألة تصغير (أَحْوَى)، قال سيبويه[4]: "وأما يونس فقوله هذا أُحَيٌّ، كما ترى وهو القياس والصواب"، ومسألة: تثنية المقصور الثلاثي مجهول الأصل، قال سيبويه[5]: "فإن جاء شيءٌ من المنقوص ليس له فعلٌ تثبت فيه الياء ولا اسم تثبت فيه الياء وجازت الإمالة في ألفه فالياء أولى به في التثنية إلا أن تكون العرب قد ثنته فتبين لك تثنيتهم من أي البابين هو، كما استبان لك بقولهم: قنوات وقطوات، أن القناة والقطاة، من الواو. وإنما صارت الياء أولى حيث كانت الإمالة في بنات الواو، وبنات الياء، أن الياء أغلب على الواو حتى تصيرها ياءً، من الواو على الياء حتى تصيرها واواً، وسترى ذلك في أفعل

---

(١) الكتاب ٤١٧/١.

(٢) الكتاب ٢٤٢/٣.

(٣) الكتاب ١٥/٣.

(٤) الكتاب ٤٧٢/٣.

(٥) الكتاب ٣٨٨/٣-٣٨٩.

وفي تثنية ما كان على أربعة أحرف فلما لم يستبن كان الأقوى أولى حتى يستبين لك، وهذا قول يونس وغيره لأن الياء أقوى وأكثر".

٨- أن سيبويه قد يضعف رأي يونس ويصفه بالقبح، أو الرداءة، أو أن غيره أكثر منه أو أقوى، كما في مسألة: مجيء المفعول لأجله من غير المصدر، قال سيبويه بعد ذكر الآراء في المسألة، قال(١): "وزعم يونس أن قوماً من العرب يقولون: أَمَّا العَبِيدَ فَذُو عَبِيدٍ، وأما العبدَ فذو عبدٍ، يجرونه مجرى المصدر سواء. وهو قليل خبيث". ومسألة: لمن يكون الجواب عند اجتماع الاستفهام والشرط، قال سيبويه(٢): "فإن قال: الذي إن تأته يأتيك زيدٌ، وأجعل (يأتيك) صلة (الذي) لم يجد بداً من أن يقول: أَنَا إِنْ تَأْتِنِي آتِيكَ؛ لأن (أَنَا) لا يكون كلاماً حتى يبني عليه شيء، وأما يونس فيقول: أَإِنْ تَأْتِنِي آتِيكَ، وهذا قبيحٌ يكره في الجزاء، وإن كان في الاستفهام"، ومسألة: إسكان ميم ضمير الجمع المتصل إذا وصل بها ضمير، قال سيبويه(٣): "وزعم يونس أنه يقول: أعطيتُكُمْهُ أعطيتُكُمْهَا، كما يقول في المظهر. والأول أكثر وأعرف"، ومسألة: مجيء صاحب الحال نكرة من غير مسوغ، قال سيبويه(٤): "وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون: مررتُ بماءٍ قِعدةَ رجلٍ؛

---

(١) الكتاب ٣٨٩/١.

(٢) الكتاب ٨٣/٣.

(٣) الكتاب ٣٧٧/٢.

(٤) الكتاب ٢/ ١١٢.

والجرّ الوجهُ"، وقال[1]: "وزعم يونس أن قوماً يقولون: هذه عشرون أضعافُها، وهذه عشرون أضعافٌ، أي مضاعفةٌ. والنصب أكثر."، ومسألة: حكم البدل في النداء حكم المنادى المستقل، قال سيبويه[2]: "قلت: أرأيت قول العرب: يَا أَخَانَا زيداً أقبل؟ قال: عطفوه على هذا المنصوب فصار نصباً مثله، وهو الأصل، لأنه منصوب في موضع نصبٍ. وقال قوم: يَا أَخَانَا زَيْدُ. وقد زعم يونس أن أبا عمرو كان يقوله: وهو قول أهل المدينة، قال: هذا بمنزلة قولنا: يَا زَيْدُ، كما كان قولُه: يَا زَيدُ أَخَانَا، بمنزلة: يَا أَخَانَا، فيُحملُ وصفُ المضاف إذا كان مفرَداً بمنزلته إذا كان منادى. ويا أخانا زيداً أكثرُ في كلام العرب".

٩- أن الاطلاع على كتب تلاميذ العلماء الذين ليس لهم كتب توقف الباحث على أراء هؤلاء العلماء بصدق ودقة.

هذا وأسأل الله العلي القدير أن أكون قد وفقت فيما قصدته من جمع آراء يونس بن حبيب من كتاب تلميذه النجيب. وما توفيقي إلا من عند الله.

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله الطيبين، وأصحابه الغرّ الميامين، ومن تبعهم وسار على نهجهم إلى يوم الدين.

---

(١) الكتاب ١١٩/٢.

(٢) الكتاب ١٨٤/٢-١٨٥.

ثبت المصادر والمراجع

ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي (ت-٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة د.رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق د.عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

إعراب القراءات الشواذ، للعكبري، تحقيق د.محمد السيد أحمد عزوز- عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ=١٩٩٦م.

إعراب القرآن، للنحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

الإنصاف في مسائل الخلاف، كمال الدين أبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الرابعة، ١٣٨٠هـ=١٩٦١م.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبداللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق د.طارق الجنابي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧.

إيجاز التعريف في علم التصريف، محمد بن مالك، تحقيق الدكتور محمد المهدي عبدالحي سالم، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م.

الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق د.حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

البحر المحيط، لأبي حيان، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبدالموجود وزملائه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأول، ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.

البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، المكتبة العصرية صيدا، بيروت.

البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق د.عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ=١٩٨٦م.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان.

البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، لمحمد بن يعقوب الفيروزأبادي، جمعية إحياء التراث الإسلامي –الكويت، ١٤٠٧، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد المصري.

البيان في إعراب غريب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق د.طه عبدالحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.

التبصرة والتذكرة، للصيمري، تحقيق د.فتحي أحمد مصطفى علي الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي– جامعة أم القرى– مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب (تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب، الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان، تحقيق د. زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ=١٩٩٤م.).

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (ت-٧٤٥هـ)، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، تحقيق د.محمد بن عبدالرحمن المفدى، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين محمد بن يوسف، المعروف بناظر الجيش، تحقيق الدكتور علي فاخر وآخرون، دار السلام، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي

(المتوفى: ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٨م.

الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق د.فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، للخضري، تحقيق تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

حاشية الصبان على الأشموني، لمحمد الصبان، دار الفكر.

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لبعدالقادر البغدادي، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.

الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون– للسمين الحلبي، تحقيق د.أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع لجوامع، للشنقيطي، تحقي د.عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية والكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه راينهرت فايبرت، بيروت، ١٤٠١هـ=١٩٨٠م.

ديوان الفرزدق، تحقيق كرم البستاني، دار صادر، بيروت.

ديوان أمية بن أبي الصلت.

ديوان بشير بن عبدالرحمن

ديوان حسان بن ثابت، شرحه وكتب هوامشه الأستاذ عبدأ.مهنَّا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

ديوان سحيم عبد بني الحساس، تحقيق عبدالعزيز الميمني، المكتبة العربية.

ديوان عبدالله بن رواحة

ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ=١٩٩٢م.

ديوان كعب بن مالك

رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق د.أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

الشافية في علم التصريف، لابن الحاجب، تحقيق حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ=١٩٩٥م.

شرح أبيات سيبويه، للنحاس، تحقيق د.زهير غازي زاهد، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق الدكتور محمد علي الريح هاشم، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأول، ١٤١٦هـ=١٩٩٦م.

شرح الأشموني لألفية ابن مالك، للأشموني، تحقيق د.عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، المكتبة الأزهرية للتراث.

شرح الألفية لابن الناظم، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن محمد بن مالك (٦٨٦هـ)، تحقيق د.عبدالحميد السيد عبدالحميد، دار الجيل، بيروت.

شرح التسهيل، لابن مالك، تقيق د.عبدالرحمن السيد ود.محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.

شرح الرضي على الكافية، للرضي، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات مؤسسة الصادق، طهران، ١٣٩٨هـ=١٩٧٨م.

شرح الشافية، للرضي، تحقيق محمد نور الحسن وصاحبيه، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

شرح ألفية ابن معط، لابن القواس، مكتبة الخريجي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق د.عبدالمنعم أحمد هريري، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي- جامعة أم القرى- مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

شرح اللمع للأصفهاني، أبو الحسن علي بن الحسن الباقولي الأصفهاني، تحقيق د.إبراهيم بن محمد أبو عباة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، إدارة النشر بالجامعة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.

شرح المفصل لابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق د.صاحب أبو جناح

شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، تحقيق محمد نور الحسن وصاحبيه، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.

الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حمّاد الجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.

صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق د.مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الرابعة، ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.

الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، للنيلي، تحقيق محسن بن سالم العميري، معهد البحوث العلمية مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

ضرائر الشعر أو ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزاز القزويني، تحقيق د.محمد زغلول سلام ود.محمد مصطفى هدارة، منشأة المعارف، الإسكندرية.

طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي، محمد بن الحسن الأندلسي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الثانية.

علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م.

الفصول الخمسون، لابن معطي، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الإيمان، القاهرة.

الكامل في الأدب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هم١٩٩٧م.

كتاب التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق د.كاظم بحر المرجان، ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، سيبويه (١٨٠هـ)، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب، القاهرة، الثالثة، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر، سورية، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ=١٩٩٥م.

لسان العرب، لابن منظور، دار الفكر.

ما يحتمل الشعر من الضرورة، للسيرافي، تحقيق د.عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.

ما ينصرف وملا ينصرف، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق هدى محمود قراعة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- لجنة تحقيق التراث الإسلامي، الجهورية العربية المتحدة، القاهرة١٣٩١هـ-١٩٧١م.

المُتَّبَعُ في شرح اللمع، أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ)، دراسة وتحقيق د.عبدالحميد محمد محمود الزوّي، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي ليبيا، الطبعة الأولى ١٩٩٤م.

مجالس ثعلب، لأبي العباس ثعلب، تحقيق عبدالسلام هارون، دار المعارف، الطبعة الرابعة ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.

المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبدالحق بن عطية الأندلسي، تحقيق الرحالي الفاروق وزملائه، الدوحة، الطبعة الأول، ١٣٩٨هـ=١٩٧٧م.

المذكّر والمؤنّث، أبو بكر ابن الأنباريّ (ت-٣٢٨هـ)، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، وزارة الأوقاف بجمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٤٠١هـ=١٩٨١م

المذكر والمؤنث، أبو زكريا، يحيى بن زياد الفراء، تحقيق د.رمضان عبدالتواب، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٩م.

المذكر والمؤنث، أحمد بن فارس، تحقيق رمضان عبدالتواب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٦٩م.

المذكر والمؤنث، أو حاتم، سهل بن محمد السجستاني، تحقيق د.حاتم الضامن، دار الفكر، سورية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

المذكر والمؤنث، لابن التستري الكاتب، تحقيق د.أحمد عبدالمجيد هريري، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي- جامعة أم القرى- مكة المكرمة، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.

المسائل المنثورة، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

المسائل النحوية والتصريفية في آثار ابن دقيق العيد"، رسالة دكتوراه في جامعة الإمام، إعداد: عبدالعزيز بن عبدالرحمن الخثلان.

مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د.حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق د.عبدالجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.

معاني القرآن، للأخفش، تحقيق د.هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ=١٩٩٠م.

معاني القرآن، للفراء، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ=١٩٨٣م.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور عبداللطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

المفصل في علم اللغة، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري،تحقيق الدكتور محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.

المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق د.عبدالرحمن العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة الكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

الممتع في التصريف، لابن عصفور، تحقيق د.فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

المنصف، لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، مطبعة البابي الحلبي، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ=١٩٥٤م.

موصل النبيل إلى نحو التسهيل، الشيخ خالد بن عبدالله الأزهري، رسالة دكتوراه، تحقيق ثريا عبدالسميع إسماعيل، جامعة أم القرى، ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق د.عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ=١٩٢٢م.

يونس بن حبيب، الدكتور حسين نصَّار، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، مارس ١٩٦٨م.